مبادرة بناء منصة العدالة الدستورية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ودول أوروبا

" مشروع بناء الشبكة الدستورية "

الورقة الخلفية

اعداد

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

www.arabruleoflaw.org

بيروت، ديسمبر 2021

فهـرس

ملخّص تنفيذيّ 3
تمهيد 4
القسم الأوّل - مقدّمـة 7
القسم الثـاني- أسس منصّة العدالة الدستوريّة 10
الفصل الاول: تطوّر الاجتهاد الدستوريّ 10
الفصل الثاني: اعتماد القانون الدستوريّ الاجتهادي في المناهج الدراسيّة 10
الفصل الثالث- تطوّر الثقافة الدستوريّة في الدول العربيّة 10
الفصل الرابع: عدم توافُر منصّة دستوريّة شاملة 11
الفصل الخامس: ضرورة الاستفادة من تجارب النظراء 14
القسم الثـالث- تعريف مبادرة منصّة العدالة الدستوريّة 15
الفصل الاول: اهداف المبادرة 15
الفصل الثـاني: المجموعات المستفيدة والدول المعنية بالمبادرة 16
الفصل الثـالث: الشركاء في بناء منصّة العدالة الدستوريّة 17
الفصل الرابع: محتوى منصّة العدالة الدستوريّة 18
الفصل الخامس: هيكليّة المبادرة 19
الفصل السادس: مخارج المبادرة 16
القسم الرابع- مراحل تنفيذ مبادرة منصّة العدالة الدستوريّة 21
المرحلة الأولى- المرحلة التحضيريّة 21
1- جمع المعلومات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ 23
2- إعداد الورقة الخلفيّة لمنصّة العدالة الدستوريّة 23
2- إنشاء منصّة نموذجيّة 23
المرحلة الثانية- المرحلة التنفيذيّة 24
1- تطوير منصّة إعلاميّة تفاعليّة على الإنترنت عن بناء المعرفة الدستوريّة 24
2- إنشاء شبكة من الخبراء المتمرِّسين 24

3- بناء قدرات طلّاب القانون وتطوير المناهج التعليميّة.....25

4- عقد مؤتمر سنويّ دائم 25

القسم الخامس – خريطة الطريق لتنفيذ المبادرة.....26

خاتمة 27

الملاحق:

- ملحق رقم 1: لمحة مختصرة عن المحاكم والمجالس الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة
- ملحق رقم 2: الدساتير والنصوص القانونيّة الخاصّة بالمحاكم والمجالس الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة
- ملحق رقم 3: نماذج عن بعض القرارات الصادرة عن المحاكم والمجالس الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة
- ملحق رقم 4: نماذج عن بعض المقالات والتقارير والدراسات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ
- ملحق رقم 5: الهيئات والأفراد المعنيّين بالشأن الدستوريّ Who's Who (مختارات من: قضاة دستوريّين، خبراء دستوريّين، أساتذة في القانون الدستوريّ، كليّات القانون، بيوت خبرة وجمعيّات ومؤسّسات وصحافة متخصّصة في المجال الدستوريّ)

ملـخّص تنفيذيّ

إنّ معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي حديثة العهد. فقد وُضِعت دساتيرها تحت إشراف سلطات الوصاية عليها. في حين أنّ دساتير الدول الأوروبيّة، التي توطَّدَ كيانها ونظامها في القرن التاسع عشر، قد وُضِعت بتوافق داخليّ بُنِي على مسار نابع من تجارب الحكم في هذه الدول. والقضاء الدستوريّ مؤسّسة فرضَتها اعتبارات تتصل بحماية الدستور، في تطبيقاته، من الخطأ المقصود أو غير المقصود، وحماية الحقوق المصانة بالدستور على مختلف أنواعها، وحماية السلم الأهلي.

إنّ مسار القضاء الدستوريّ في الدول الأوروبيّة العريقة في دساتيرها، وفي أدبها الدستوريّ، فقهًا واجتهادًا قضائيًّا، يشكّل بحُكم مراجعه مخزونًا غنيًّا بالتجربة المتطوّدة مع الزمن.

من جهة أخرى، إنّ حداثةَ البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واعتمادَها ثقافة ومنهجيّات الفكر الدستوريّ الأوروبيّ بالنظر للعلاقة التاريخيّة التي سهَّلت لها القربى الجغرافيّة، وبالنظر إلى التواصل الإنسانيّ عبر البحر الأبيض المتوسّط، يجعلان هذه البلدان محكومة بالتواصل الفكريّ، والبناء على هذا التواصل لتبنيَ معبرًا نحو التطوير والتحديث.

إضافة إلى ذلك، إنّ بلدان شمال المتوسّط معنيّة مباشرةً وبشكل وثيق بما يحدث في بلدان جنوب وشرق المتوسّط، سواء بسبب ما يحدث أو تأثّرًا بارتداداته.

إنّ هذا العامل الثقافيّ- التاريخيّ – الجغرافيّ يشكّل المدخل والجسر الذي تعبر عليه أفكار التواصل والتعاون كافّة بين أطراف المتوسّط. وهو عاملٌ ينسحب بتأثيراته وتداعياته على مختلف الأبعاد والنواحي.

واستنادًا على هذه الأرضيّة، بُنيت المقاربة التي نطرحها في هذه المبادرة التي ترمي إلى بناء منصّة افتراضيّة، عبر شبكة الانترنت للحوار المستمرّ ولتبادل المعرفة بين أطراف دول المتوسّط.

إنّ الشبكة الافتراضيّة تتضمّن الكثير من الإنتاج والأدب الدستوريّ من مختلف أنواعه فقهًا واجتهادًا. إلّا أنّ ما تتضمّنه، ما زال مبعثرًا ومنتشرًا أفقيًّا. لذلك، وُضِعتْ أسس هذه المقاربة لبناء منصّة تجمع إنتاج الجهد الدستوريّ في هذه المنطقة الجغرافيّة، وتؤسس لحوار علميّ مستمرّ.

تُبنى هذه المنصّة على فكرة المشاركة في الإنتاج للاستفادة منه. كما تُبنى أساسًا على أكتاف المنتِجين الأساسيّين في الأدب وفي الفكر الدستوريّ. وهم، بحسب ترتيب أولويّات الإنتاج: 1- المحاكم والمجالس الدستوريّة أو ما يُعرف أيضًا بالقضاء الدستوريّ، كونه المصدر التفسيريّ التطبيقيّ للمبادىء الدستوريّة؛ 2- المجالس النيابيّة، كونها المؤسّسة الرئيسة في عمليّة (process) صناعة القوانين؛ 3- الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصّصة بالمواضيع الدستوريّة، كونها تشكّل المختبر حيث تلدُ الافكار وتتطوّر، لا سيّما في المراكز الذي يترافق الجهد النظريّ فيها، بالجهد البحثيّ الميدانيّ؛ 4- الاعلام المتخصّص بالشأن الدستوريّ، بما له من تأثير في الرأي العام وبما يمثّله من ضمانة لممارسة الحقوق والحريات.

تتشكّل هذه المنصّة، وتُبنى تباعًا وبالتواصل، مستخدمة آليات التراكم والتفاعل المعرفيّيْن بين النظراء. وتكون منفتحة على لغتين أساسيتين: الإنكليزيّة (بالنظر إلى سعة انتشارها جغرافيًّا) والعربيّة (كونها اللغة الام لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). بحيث تشكّل هذه المنصّة مرصدًا ومرجعًا ومنتدًى للحوار في آن. وبالنتيجة،هي تشكّل رافعة للممارسة السليمة والصحيحة للحكم، الأمر الذي تنسحب فوائده على أكثر من صعيد: السلم الأهليّ، حماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

تمهـيد

تمرّ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعظمها في أزمة حادّة على مختلف الصعد، بدَت بوضوح في عدم الاستقرار السياسيّ والاضطراب الأمنيّ وتردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وارتفاع معدّلات الفقر والبطالة، وانتشار التعصّب الدينيّ ورفض الآخر، وتوسّع موجة الإرهاب التي اجتاحت مناطق عديدة ولم تقف عند حدودها إنّما تجاوزتها إلى العالم. وباتت تشكّل خطرًا على استقرار العديد من دول العالم، التي تعرّض بعضها لأعمال إرهابيّة أودَتْ بحياة العديد من الأبرياء وزرعَت الرعب في نفوس المواطنين.

إنّ الحالة هذه، نجمَتْ أساسًا عن غياب الديمقراطيّة كنظام قيَم وكنهج في ممارسة السلطة، يقودان إلى ضمان الحقوق والحريات ويحقّقان العدالة للمواطنين على اختلاف انتماءاتهم ويوفّران لهم الامن والاستقرار وشروط العيش الكريم.

لقد عبّرت شعوب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن المعاناة التي تعيشها، نتيجة غياب التنمية الشاملة والمستدامة والديمقراطيّة، بانتفاضات شعبيّة عُرِفَت بما سُمِّيَ الربيع العربيّ، حيثُ رفعت مطالب تغيير الأنظمة وإقامة أنظمة سياسيّة جديدة، تعبّر فعلًا عن ارادة المواطنين الطامحين إلى الكرامة وإلى بناء غدٍ افضل. ولكن سرعان ما تحوّلت هذه الانتفاضات، في الكثير من الدول، إلى حروب أهلية أشعلتْها قوى متطرّفة دينيًا، توسّلت المشاعر الدينيّة وحالة الفقر المدقع، لتأجيج الصراعات وممارسة الإرهاب في أبشع صوره. ممّا أدّى إلى خروج الربيع العربيّ عن مساره وتدمير ما تحقّق سابقًا من إنجازات، وتشويه سمعة الإسلام، وارتكاب أفظع الجرائم بحقّ شعوب هذه الدول ونشر الذعر. ووصلَتْ الأعمال الإرهابية إلى أوروبا التي دفع أبناؤها ثمنًا باهظًا جراء ذلك.

إنّ الحالة التي وصلنا إليها، وهي مزرية إلى أبعد الحدود، لا تُعالَج بالقضاء على الإرهابيّين ومكافحة بؤر الإرهاب وحسب، إنّما بمعالجة الأسباب الكامنة وراء التعصّب الدينيّ والإرهاب. وهذا لا يتمّ إلّا بإقامة أنظمة سياسيّة تضع في سلّم أولوياتها حقوق الإنسان، فتقدّم الضمانات الدستوريّة والقانونيّة لهذه الحقوق، وتعمل على تحقيقها في الواقع من خلال أنظمة قضائيّة تحقق العدالة، وتسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. وذلك من أجل وضع حدّ للفقر وإعادة الثقة للمواطنين بدولهم، وردع حركات الرفض وتحقيق الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ، وفتح الطريق أمام تطوير التجارب الديمقراطيّة في هذه الدول.

لقد أكّدت التجارب في العالم، أنّ العدالة الدستوريّة هي أساس العدالة. فالضمانات الدستوريّة للحقوق والحرّيات يجب أن تجد تعبيرًا عنها في القوانين التي تنظّم هذه الحقوق والحريات. وهذا لا يتحقّق فعليًا إلّا من خلال الرقابة على دستوريّة القوانين. وهي رقابة تمارسها المحاكم والمجالس الدستوريّة، وتهدف إلى منع صدور قوانين مخالفة للدستور ووضعها موضع التنفيذ، وبالتالي الحيلولة دون وضع قوانين لا تحقّق العدالة ولا تضمن الحقوق والحرّيات.

فالقضاء العاديّ يُصدر أحكامه بناءً للقوانين. فإذا كانت القوانين غير عادلة، تكون الأحكام التي صدرت على أساسها غير عادلة وظالمة، ممّا يخلق حالة من التململ إذا ما تكرّرت وانتشرت تؤدّي إلى اضطراب في المجتمع والدولة، وتقود إلى تحوّل الأنظمة السياسيّة إلى أنظمة استبداديّة تتوسّل استخدام القوة من أجل قمع المواطنين وفرض الامن. وهذا يولد الانتفاضات الشعبيّة من حين إلى آخر.

إنّ القضاء الدستوريّ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حديث العهد. فأوّل محكمة دستوريّة عربيّة أبصرت النور في مصر في العام 1969، ومن ثمّ في دولة الكويت في مطلع السبعينات ، وبعد ذلك وبخاصة منذ مطلع التسعينات بدأت المحاكم والمجالس الدستوريّة تنتشر في هذه الدول، وقد عمّتها تقريبًا. وهذه الحداثة ليست بالأمر الغريب، فالقضاء الدستوريّ حديث العهد حتى في الدول الغربية التي لم ينتشر فيها إلّا بعد الحرب العالميّة الثانية.

لقد أسهمَت اجتهادات المحاكم والمجالس الدستوريّة، وبخاصّة في أوروبا، في تطوير القانون الدستوريّ، ودفعَتْه باتجاه الخروج من إطاره التقليديّ المؤسساتيّ والذهاب باتجاه القانون الدستوريّ الاجتهاديّ، ممّا أدّى إلى تعميق المفاهيم الدستوريّة وتوضيحها، وتحويل القانون الدستوريّ إلى قانون بكل معنى الكلمة. إذ أصبح له قاضٍ دستوريّ يُصدر أحكامه بناءً عليه، ولم يعدْ تطبيق النصوص الدستوريّة خاضعًا فقط لموازين القوى وللعبة السياسيّة. إنّما أصبحت هذه اللعبة محكومة بالمبادىء والقواعد الدستوريّة تحت رقابة القضاء الدستوريّ. وهذا ما أدّى إلى فرض احترام الدستور، القانون الأسمى في الدولة، وإلى التزام المشترع بالتقيّد بأحكامه عند إقرار القوانين على اختلاف أنواعها وفي مختلف المجالات، لأنّ الخروج عن الدستور في عمليّة التشريع يؤدي إلى تعرض القانون للإبطال بقرار من القضاء الدستوريّ. وهذا ما أدّى إلى دسْترة القوانين Constitutionnalisation des lois، وساهم في انتظام أداء المؤسّسات الدستوريّة، وبخاصّة لجهة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها.كما شكّلَ ضمانة للسلطة القضائيّة لأنّ القوانين التي تنظّم شؤونها أصبحت خاضعة لرقابة القضاء الدستوريّ، ولم تعدْ رهنًا بإرادة السلطتين الاشتراعيّة والإجرائيّة خارج أيّ رقابة. كما أنّ مختلف القوانين، بما فيها القوانين الجزائيّة، أصبحت مقيّدة بالضمانات الدستوريّة للحقوق والحريات. وهذا ما شكّلَ خطوة كبيرة على طريق تحقيق العدالة في الأحكام الصادرة عن القضاء ووصول كل مواطن إلى حقوقه. لم يعدْ أيّ قانون، مهما كان موضوعه، محصّنًا في مواجهة الرقابة التي يمارسها القضاء الدستوريّ على القوانين.

في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يزال القضاء الدستوريّ في بداية تطوّره، وينبغي الاستفادة من تجارب القضاء الدستوريّ في دول أوروبا واجتهادات المحاكم والمجالس الدستوريّة فيها. وهي غنيّة جدًا ومتنوّعة، لدفع القضاء الدستوريّ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتجاه المزيد من التطوّر، بهدف تعزيز العدالة الدستوريّة في هذه الدول وتحقيق الاستقرار التشريعيّ في أنظمتها كركن أساسيّ في الانتظام العامّ الذي هو ركيزة الاستقرار والازدهار.

هذا يقتضي إقامة شبكة من العلاقات بين المحاكم والمجالس الدستوريّة في هاتين المنطقتين من العالم، وتبادل الخبرات، وبخاصّة في مجال الاجتهادات الدستوريّة.

من ناحية ثانية، ينبغي التعمّق في الدراسات التي تتناول قضايا على علاقة مباشرة بالقضاء الدستوريّ. وهذا يتطلّب إنشاء شبكة من العلاقات بين المحاكم والمجالس الدستوريّة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والهيئات والمنظّمات الدوليّة التي تعنى بقيام دولة الحقّ وتُعير اهتمامًا خاصًا للقانون والديمقراطيّة في بناء هذه الدولة.

ومن ناحية اخرى، لا بدّ أيضًا من إقامة شبكة علاقات تفاعليّة بين المحاكم والمجالس الدستوريّة في هذه الدول وكليّات الحقوق والعلوم السياسيّة فيها، بُغية الإسهام في تطوير تدريس القانون الدستوريّ في هذه الكليّات ودخول القانون الدستوريّ الاجتهاديّ في مناهجها وإجراء أبحاث ودراسات فيه، انطلاقًا من القرارات الصادرة عن المحاكم والمجالس الدستوريّة والاجتهادات التي تضمّنتها. وهذا ما يقود إلى تزويد خرّيجي هذه الكليّات بثقافة دستوريّة عميقة ومتطوّرة، تؤهّلهم

لتولّي مهامّ المحاكم والمجالس الدستوريّة، كقضاة دستوريّين، ويساهم في رفع مستوى أداء هذه المحاكم والمجالس، ما يؤدّي بدوره إلى تعزيز العدالة الدستوريّة وترسيخها في واقع هذه الدول.

ولهذه الغاية، تبيّن أنّ هناك حاجة ماسّة، لدى المحاكم والمجالس الدستوريّة في الدول العربيّة، إلى ضرورة تسلّحها وتجهيزها بأدوات عمل مساعِدة، توفّر لها إمكانية الوصول إلى المعلومات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع دول أوروبيّة مجاورة، تكون سهلة الاستخدام وحديثة ومنخفضة التكلفة ومواكِبة لتطوّر الشبكة الرقميّة، ما يجعل مشروع إقامة منصّة دستوريّة تعرض التجارب الناجحة وتؤسّس للتعلّم من النظراء وفتح الباب لحوار علميّ بين دول حوض المتوسّط، مكوّنًا أساسيًّا لأجل تلبية هذه الحاجة.

د.عصام سليمان
الرئيس السابق للمجلس الدستوريّ اللبنانيّ

القسم الأوّل - مقدّمـة

بدأت أهمّية العدالة الدستوريّة تظهر كركن أساسيّ في بناء حكم القانون وتحقيق التقدّم والتنمية وتوطيد السلم الاجتماعيّ في القرن العشرين، فأصبحت تشكّل مادّة حديثة ومهمّة، لجهة اعتبارها مصدرًا للثقافة والاجتهاد الدستوريّ والفكر الحقوقيّ. وقد أصبح للقضاء الدستوريّ، تأثيرٌ كبيرٌ في توطيد المبادئ الدستوريّة، وبخاصّةً المتعلّقة بحقوق الإنسان وتعزيز دولة القانون.

إنّ حُكم القانون هو الحجر الأساس لحماية الديمقراطيّة وضمانها، ويعتمد بشكل أساسيّ على العمل المستقلّ والنزيه والفعّال لهيئات مراقبة دستوريّة القوانين أي المحاكم والمجالس الدستوريّة، التي تلعب دورًا محوريًّا في ضمان سيادة واحترام الدستور والمبادىء ذات القيمة الدستوريّة، وحماية حقوق المواطنين في ظل مبدأ المساواة، وبالتالي ضمان السلم المجتمعيّ في إطار الديمقراطيّة. وقد نشأ القضاء الدستوريّ نتيجةً لتطوّر النظم الدستوريّة وضرورة ضبط التشريعات والقرارات واللوائح العامّة بما يتّفق والدستور.

إنّ القضاء الدستوريّ حديث العهد. فلم تنتشر المحاكم والمجالس الدستوريّة في أوروبا، إلّا في أوائل منتصف الجزء الثاني من القرن العشرين. وبدأت بالظهور في الدول العربيّة والأفريقيّة، منذ نهاية السبعينات منه ، بغية تحقيق سيادة القانون وإرساء نظام القيم والمبادئ الديمقراطيّة.

تمّ إنشاء القضاء الدستوريّ في أوروبا، استنادًا إلى التأكيد بأن الدستور هو القانون الاسمى في الدولة وينغبي التقيد به في التشريع وبأنّ الديمقراطيّة لا يمكن أن تتحقّق بدون قضاء دستوريّ[1]. بحيث أُنشِئَتْ محاكم دستوريّة متخصّصة منفصلة عن أنظمة المحاكم العاديّة في معظم الدول الأوروبيّة (مثال: فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، تشيكيا، النمسا، الخ) ومُنِحت صلاحيّات ومهامّ مراقبة دستوريّة القوانين وضمان عدم تعارضها مع أحكام الدستور، بالاضافة إلى مهامّ وصلاحيات أخرى، ابرزها الفصل في صحة الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

إنّ تجاهُل الأنظمة الاستبداديّة للمبادىء الدستوريّة، كان المحرّك والدافع الأساسيّيْن لنشوء المحاكم الدستوريّة. ففي ضوء الانتهاكات للقواعد والضمانات الدستوريّة التي شهدتها هذه الحقبة، مثال التجربة الألمانيّة في الفترة ما بين الحربين العالميّتين، والتجربة الإسبانيّة، تأكّدت الحاجة إلى ضرورة نشوء مرجعيّة قضائيّة عليا تضبط سلوكيّات الحكّام، وتقمع المخالفات والانتهاكات الدستوريّة. وبالتالي، فإنّ الغاية من إنشاء القضاء الدستوريّ ارتبطت بالرغبة في ضمان الاستقرار الدستوريّ والانتظام العامّ، وضمان مبدأين أساسيّين تقوم عليهما جميع الدساتير- مبدأ السيادة ومبدأ الفصل بين السلطات. وانطلاقًا من المفهوم السائد، بأنّ الدستور هو عقد اجتماعيّ، وينبغي التزام المواطنين والحكام به، على السواء، كان لا بدّ من إيجاد هيئة تكون مخوّلة النظر في الخلافات، التي قد تنشأ عند تطبيق أحكامه وبتّها بشكل نهائيّ. وبخاصّة أنّ صياغة الموادّ والمبادىء الدستوريّة، تفتح الباب واسعًا للتفسيرات المختلفة وأحيانًا المتناقضة، والتي من شأنها إثارة الإشكاليّات في تفسيرها وتطبيقها. الأمر الذي اقتضى وجود مرجعيّة قضائيّة تختصّ بذلك. ولم تُترك هذه الصلاحيّة للمحاكم العاديّة، نظرًا إلى دقّة

[1] على حدّ تعبير المفكر القانونيّ المشهور، هانز كيلسن: "إنّ الدستور الذي لا يؤسّس محكمة دستوريّة لها سلطة إلغاء الأعمال غير الدستوريّة، هو نور لا يلمع". مراجعة الموقع الألكترونيّ للمحكمة الدستوريّة لجمهورية براغ https://www.usoud.cz/en/history

وخصوصيّة النص الدستوريّ. بحيث يقتضي أن يوكل أمر التفسير ومراجعة التطبيق، لجهة عالية التخصّص، لا سيّما في شأن فلسفة القانون وأبعاده الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

في فرنسا، تأسّس المجلس الدستوريّ[2] بموجب دستور الجمهوريّة الخامسة بتاريخ 4 أكتوبر 1958. وهو منظّم لعمل السلطات العامّة، وله ولاية قضائيّة متعدّدة الاختصاصات، وهو مسؤول بشكل خاصّ عن مراقبة عدم تعارض القانون مع الدستور من خلال رقابة مسبقة (un contrôle a priori) أو رقابة لاحقة (un contrôle a posteriori)، ومراقبة عمليّات الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة. كما له دور استشاريّ يقدّمه لرئيس الدولة بشأن تنفيذ المادّة 16 من الدستور، والقرارات التي تتّخذ في هذا السياق.

في ألمانيا، تأسّست المحكمة الدستوريّة الاتحاديّة[3] في النظام الأساسيّ لألمانيا في العام 1949، وباشرت عملها في العام 1951. وهي المسؤولة عن ضمان الالتزام بالقانون الأساسيّ. منذ إنشائها، ساعدت المحكمة على ضمان احترام النظام الأساسيّ الديمقراطيّ الحرّ في ألمانيا، بخاصة في ما يتعلّق بضمان الحقوق الأساسيّة. حيث تلتزم جميع الهيئات التي تمارس السلطة العامّة، التقيّد بالقانون الأساسيّ. إلّا أنّه، في حال وجود خلافات بشأن القانون الأساسيّ، يمكن رفع الدعوى أمام المحكمة الدستوريّة الاتحاديّة التي تكون قراراتها نهائيّة وملزِمة لجميع أجهزة الدولة الأخرى، بدون أن تأخذ في الاعتبار مسائل المنفعة السياسيّة في قراراتها.

> ... " القدرة على الحدّ من سلطة الدولة هي سمة أساسيّة للدولة الدستوريّة الديمقراطيّة الحديثة."
>
> *المحكمة الدستوريّة الاتحاديّة في ألمانيا*

أمّا في بعض الدول الأوروبيّة الأخرى، فقد مُنِحت صلاحيّات مراقبة دستوريّة القوانين للمحاكم العليا (مثال سويسرا، اليونان، قبرص، الخ). ومن الدول الأوروبيّة مَن اعتبر أنّه لا يجوز للمحاكم مراجعة دستوريّة القوانين الصادرة عن البرلمان ، كما هو الحال في هولندا. حيث نصّ الدستور الهولنديّ[4] في المادّة 120 منه، على أنّه: "لا يجوز للمحاكم مراجعة دستوريّة قوانين البرلمان والمعاهدات ". إلّا أنّه من الضروريّ، تقييم ما إذا كانت اللوائح القانونيّة متوافقة مع المعاهدات الدوليّة. لكنّ ذلك لا يعني أنّ هذا النوع من التشريعات لا يخضع للمراجعة بأيّ حال من الأحوال، في ضوء الدستور. وتقوم بذلك، في الواقع، خلال المرحلة التحضيريّة، الهيئاتُ المشاركةُ في سنّ التشريعات (مجلس الدولة في دوره الاستشاريّ والسلطة التشريعيّة، اي الحكومة ومجلسا البرلمان). إذ أنّه تقع على عاتق هذه الهيئات، أوّلاً وقبل كلّ شيء، مسؤولية ضمان عدم تمرير أيّ تشريع يتعارض مع الدستور.[5]

وفي الجانبيْن الآخريْن الشرقيّ والجنوبيّ من المتوسّط، بدأت الدول، بعد الحصول على استقلالها، إنشاء المحاكم الدستوريّة قياسًا على ما هو قائم في الدول الغربيّة، وبخاصة جيرانها من دول شمال المتوسّط.

---

[2] لمراجعة الموقع الألكترونيّ للمجلس الدستوريّ في فرنسا https://www.conseil-constitutionnel.fr/

[3] لمراجعة الموقع الألكترونيّ للمحكمة الدستوريّة العليا في ألمانيا - https://www.bundesverfassungsgericht.de/

[4] The Constitution of Netherlandshttps://www.rechtspraak.nl/

Article.120:

"The constitutionality of Acts of Parliament and treaties shall not be reviewed by the courts"

[5] لمراجعة الموقع الألكترونيّ الخاص بالمحكمة العليا في هولندا https://www.hogeraad.nl/english/the-ban-on/

أنشئت أوّل محكمة دستوريّة في مصر في العام 1969، وتبعتْها دولة الكويت في مطلع السبعينات. واعتمدت المسار نفسه، تباعًا، الدول العربيّة الاخرى. وقد أوكلت، لهذه المحاكم، صلاحيّات مختلفة. أبرزها صلاحيّة مراقبة دستوريّة القوانين، والنظر في الطعون الخاصة بالانتخابات الرئاسيّة والنيابيّة. كما أعطِي البعض منها صلاحيّة تفسير الدساتير. والبعض الآخر ما زال فيه موضوع تفسير الدساتير، يشكّل إشكالية لم تُحسم بعد. وقد سلكت في هذا المنحى سلوك المقاربة الدستوريّة الأوروبيّة في الشأن الدستوريّ، وذلك بالنظر إلى أنّ معظم أنظمتها القانونيّة يتبع المذهب الرومانيّ-الجرمانيّ او النظام اللاتينيّ، ممّا يتباين مع القانون العامّ common Law المعتمد في النظام الأنجلوسكسونيّ.

وفي العام 1997، عُقد مؤتمر تأسيسيّ في الجزائر لإنشاء اتحاد للمحاكم والمجالس الدستوريّة العربيّة[6]، ضمّ المحاكم والمجالس الدستوريّة في تونس، الجزائر، السودان، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، ليبيا، المغرب، موريتانيا واليمن. وذلك بهدف تعميق مفاهيم القضاء الدستوريّ في الوطن العربيّ، وترسيخ دور هذا القضاء في حماية الحقوق والحرّيات العامّة وسيادة الدستور وتيسير تبادل الخبرات وتعزيز المعارف الدستوريّة بين المتخصّصين في القضاء الدستوريّ. وقد انضم إلى هذا الاتحاد لاحقًا، كلّ من الأردن والإمارات العربيّة المتحدة والبحرين والعراق.

إلّا أنّه، وبالرغم من ذلك، ما زالت الدول العربيّة بحاجة إلى المزيد من أجل تحقيق سيادة الدستور، من حيث الارتباط الوثيق بين الديمقراطيّة وحكم القانون والدستور، وتعميق المعرفة بالمبادئ والقواعد الدستوريّة، وتحديدًا في تطبيق الفقه الدستوريّ. فإنّ الدراسات المتعلّقة بالقضاء الدستوريّ والعدالة الدستوريّة، لا تزال نادرة جدًا، باستثناء بعض المبادرات من الدول العربيّة، مثال المجلس الدستوريّ في لبنان[7] الذي بادر في العام 2010، وأصدر كتابًا سنويًّا صدر منه تسعة مجلّدات (2009-2019)، تضمّن دراسات قيّمة تتعلّق بالقضاء الدستوريّ والعدالة الدستوريّة باللغتين العربيّة والفرنسيّة، وبعض الدراسات باللغة الإنكليزيّة أيضًا.

أمام هذا الوضع، ظهرت الحاجة إلى ضرورة فتح نوافذ جديدة لرفع مستوى المعرفة والأداء الديمقراطيّين، عبر اعتماد نظريّة الاستفادة من النظراء، وذلك من خلال إنشاء منصّة ألكترونيّة تفاعليّة، تضم المحاكم والمجالس الدستوريّة في هذه الدول لتواكب مسار تحديث العدالة الدستوريّة. وسنستعرض في ما يلي: i) الأسس التي بُني عليها مشروع منصّة العدالة الدستوريّة؛ ii) اهدافها؛ iii) المستفيدين منها وiv) مراحل تنفيذها. كما سنستعرض، لوائح المعلومات المجمّعة المتعلّقة بالمجال الدستوريّ، من نصوص قانونيّة ومراجع أدبيّة ومصادر مرتبطة.

---

[6] لمراجعة الموقع الألكترونيّ الخاصّ باتحاد المحاكم والمجالس الدستوريّة العربيّة http://www.uaccc.org/

[7] إنّ صدور كتاب عن المجلس الدستوريّ يتضمّن قراراته وتعليقات عليها ذات طابع علميّ، ودراسات متخصّصة، وتعريفًا بنشاطاته، غايته تعزيز التواصل مع الفاعليات، ونشر الثقافة الدستوريّة، وتسليط الضوء على القضاء الدستوريّ، وتحقيق المزيد من التواصل مع المحاكم والمجالس الدستوريّة، على المستويين العربيّ والدوليّ. (د. عصام سليمان، رئيس المجلس الدستوريّ، "أسس القضاء الدستوريّ"، الكتاب السنوي 2009-2010) . لتصفّح الكتاب السنوي https://www.cc.gov.lb/annuaire

القسم الثـاني- أسس مبادرة منصّة العدالة الدستوريّة

الفصل الاول: تطوّر الاجتهاد الدستوريّ

بعد نشوء المجالس والمحاكم الدستوريّة في العالم، تطوّرت الاجتهادات الدستوريّة، وأصبحت تشكّل العمود الأساسيّ لانتظام العمل السياسيّ وأداء المؤسّسات. وبالتالي، نشأ الاجتهاد الدستوريّ وتطوّر، ما أغنى الفكر القانونيّ بشكل عامّ والفكر الدستوريّ بشكل خاصّ، بحيث تطوّر الاهتمام بالشأن الدستوريّ في معظم الدول الأوروبيّة، ونشأ ما يُعرف بالقانون الدستوريّ الاجتهاديّ. فأخرج الاجتهادُ الدستوريّ القانونَ الدستوريّ من إطاره التقليديّ، ودفعَه باتجاه القانون الدستوريّ الاجتهاديّ، الذي أسهم في توضيح المفاهيم الدستوريّة وتعميقها. كما ساهم الفقه الدستوريّ بدوره في تطوير اجتهادات المحاكم والمجالس الدستوريّة، ما أدّى إلى تعزيز العدالة الدستوريّة.

الفصل الثاني: اعتماد القانون الدستوريّ الاجتهاديّ في المناهج الجامعيّة

وفي ضوء تطوّر الاجتهاد الدستوريّ، لحظت الجامعات حيّزًا واسعًا ومهمًّا للقانون الدستوريّ، في شقَّيْه الاجتهاديّ والمؤسساتيّ. وقد اعتمدَت بعض الجامعات الأوروبيّة القانون الدستوريّ الاجتهاديّ، مادةً في مناهجها الدراسيّة، ما أدّى إلى توفير المعرفة المتعمّقة في القانون الدستوريّ المؤسساتيّ، وتطوير التنظيمات والمفاهيم الدستوريّة، ومراقبة أداء المجالس الدستوريّة، حيث يشمل دورها كلا الجانبين النظريّ والعمليّ في الوقت نفسه. كما وازدادت رقعة النقاش العامّ عبر الصحافة ومختلف وسائل الإعلام في القضايا الدستوريّة، التي تعتبر مهمّة جدًّا في توطيد مبادئ حكم القانون ودعائمه.

أما بالنسبة إلى برامج التعليم في كليّات القانون والعلوم السياسيّة في العالم العربيّ، التي تقتصر على الموادّ النظريّة للقانون الدستوريّ، فهي لا تزال بحاجة إلى التعمّق في دراسة الاجتهاد الدستوريّ وعلم الاجتماع الدستوريّ. ممّا يشكّل ضعفًا في تكوين الخرّيجين، الذين سيعيَّن منهم القضاة الدستوريّون في المستقبل،والذين يفترض بهم التحلّي بالمعرفة العميقة بالقضاء الدستوريّ وكذلك بالعدالة الدستوريّة والإجراءات التي يجب اتخاذها أمام هذه المحكمة. وعليه، هناك حاجة ملحّة إلى تطوير قدراتهم ومعرفتهم، بخاصة تلك المتعلّقة بأبعادها الاجتماعيّة، لأداء مهامّهم بكفاءة نظرًا لأهمّية دورهم في: 1) تطوير المؤسسات الدستوريّة؛ 2) مراقبة عملية التشريع؛ ج) تحقيق العدالة الدستوريّة، ومن خلالها العدالة في المحاكم العاديّة.

الفصل الثالث- تطوّر الثقافة الدستوريّة في الدول العربيّة

إنّ الربيع العربيّ الذي بدأ في العام 2011،نكأ الجروح كلّها التي تعاني منها الأوطان العربيّة، ومن بينها المتعلّقة بالشأن الدستوريّ، الذي يُعتبر الأساس في بناء الأوطان وضمان حكم القانون والعدالة[8]. فكان لا بدّ من أن تدخل الدول العربيّة في مخاض جديد يقوم على إعادة تنظيم re-structuring وإعادة هندسة re-engineering الأنظمة القانونيّة الخاصّة بها.

[8] وقد كان للثورات العربيّة تأثير كبير في رسم استراتيجية المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة، بحيث نظّم المركز، في مطلع عام 2012 ،سلسلة من الندوات جمع فيها شخصيات متميزة ومتخصّصة في هذا المجال، لأجل معالجة ومناقشة الجوانب الدستوريّة؛ وكان من العناصر الداعمة ايضًا في التزام المركز بالشأن الدستوريّ انّ احد اعضائه استلم ادارة المجلس الدستوريّ اللبناني الدكتور عصام سليمان. وهو استاذ جامعيّ ومحاضر متخصّص بالموضوع الدستوريّ، له تاريخ كبير وخبرة واسعة في شأن العدالة الدستوريّة خاصةً وانه شغل منصب رئيس المجلس الدستوريّ اللبناني لمدة عشر سنوات. ذلك ان وجوده شكل ركيزة أساسية لانخراط المركز في هذا المسار.

وإنّ هذين البُعدين يتطلّبان توطيد الثقافة والمعرفة الدستوريّتين، واللتين من أبرز مداخلهما، منصّة دستوريّة تشكّل وسيلة تواصل وتعاون وحوار مستمرّ بين أهل المهنة، ووسيلة تبادل وتكوين المعرفة الدستوريّة، تضمّ كلّ الأدبيّات الدستوريّة كالأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الدستوريّة، المقالات والتعليقات الدستوريّة التي تصدر في وسائل الإعلام والدراسات الجامعيّة، والنقاشات الدستوريّة التي تدور في المجالس البرلمانيّة، والمراجع الفقهيّة المرتبطة، بالإضافة إلى مصادر مختلفة معنيّة، مثال خبراء ومتخصّصين في الشأن الدستوريّ، بيوت خبرة ومؤسّسات دوليّة وإقليميّة وعربيّة وجامعات عربيّة وأوروبيّة متخصّصة في المجال الدستوريّ.

الفصل الرابع: عدم توفر منصّة دستوريّة شاملة

1- واقع الحال في دول أوروبا

نتيجة تواصل البحث والتخطيط حول كيفيّة مقاربة هذا الموضوع، تبيّن لنا عدم وجود مثل هذه المنصّة، توفّر، في الوقت نفسه، جميع المعلومات الدستوريّة وتؤمّن التواصل بين مختلف المحاكم الدستوريّة والحوار الدائم بين شبكة من الخبراء المعنيّين من العالمَيْن العربيّ والأوروبيّ، مع العلم بتوافر عدد من قواعد المعلومات أو المواقع الألكترونيّة، التي تضمّ القرارات الصادرة عن المجالس أو المحاكم الدستوريّة من مختلف الدول، بالإضافة إلى منشورات ومراجع مختلفة متعلّقة بالشأن الدستوريّ. نذكر منها، على سبيل المثال:

فرنسا: الموقع الألكترونيّ للمجلس الدستوريّ الفرنسيّ، يقدّم معلومات عامّة عن هذا المجلس والإجراءات المتّبعة لديه وصلاحيّاته وطريقة تعيين أعضائه ورئيسه. تحت هذا العنوان، تُنشر التقارير السنويّة (2017-2020). كما أنّه يحتوي على النصوص القانونيّة والتنظيميّة، وجميع قرارات المجلس الدستوريّ الفرنسيّ منذ تأسيسه عام 1958، وبعضها مصحوب بتعليق كتبَهُ جهازه القانونيّ.ويمكن البحث في القرارات، بحسب النوع والتاريخ والكلمات الرئيسة/المفاتيح. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي الموقع على عدد من المراجع الفقهيّة الفرنسيّة والمسائل الدستوريّة التي جرت مراجعتها أمام المجلس الدستوريّ الفرنسيّ، بالإضافة إلى الأخبار والأحداث التي ينظّمها المجلس، بما في ذلك أحدث الإحالات والبيانات الصحافيّة. بالإضافة إلى مجلّة رقميّة نصف سنويّة، تتضمّن ملخّصًا للسوابق القضائيّة للمجلس الدستوريّ الفرنسيّ وتحليل السلطات الإدارية والقضائيّة والمراجعة الفقهيّة.

ألمانيا: يتضمن الموقع الألكترونيّ للمحكمة الدستوريّة الاتحاديّة الألمانيّة، بالإضافة إلى المعلومات العامّة عن تاريخ المحكمة الدستوريّة الاتحاديّة الألمانيّة، وتشكيلها واختصاصها، عددًا من الإجراءات المختلفة للجوء إلى المحكمة، بما في ذلك الشكاوى الدستوريّة والشكاوى الانتخابيّة. كما يحدّد توزيع الاختصاصات، والوصول إلى القرار، ولائحة بالمراجعات السنويّة اي قائمة بالقضايا المهمّة، التي تعتزم التوصّل إلى قرار فيها على مدار العام (2013-2021)، والإحصاءات السنويّة لعدد المراجعات التي أقيمت أمام المحكمة، والمصادر القانونيّة الأساسيّة المتعلّقة بالدستور وبتنظيم المحكمة الدستوريّة الاتحاديّة الألمانيّة. كما يتضمن الموقع الألكترونيّ قاعدة معلومات تضمّ قائمة بجميع القرارات الصادرة عن المحكمة (1951-2021)، ويتم البحث بها على أساس السنة ونوع الإجراءات والقرارات وباللغة. ويتضمّن الموقع البيانات الصحافية الصادرة عن المحكمة الدستوريّة الاتحاديّة، ومعلومات عن الأحداث القادمة.

إسبانيا: يضمّ الموقع الألكترونيّ الخاص بالمحكمة الدستوريّة في إسبانيا[9]، محرّك بحث للسوابق القضائيّة الدستوريّة الإسبانيّة، وقائمة زمنيّة للإعلانات والقرارات الصادرة عن المحكمة، والنصوص القانونيّة والتنظيميّة. يمكن البحث بها، عبر السنة والرقم والنوع وتاريخ القرار. وبالإضافة إلى تقارير سنويّة، يتضمّن ملخّصًا موجزًا لأنشطتها، تُعدّه دوائر المحكمة، بهدف رئيس هو توفير بيانات مفيدة لأغراض المشورة والمعلومات فقط. ويتضمّن أيضًا بعض البيانات الإحصائيّة لعدد المراجعات الدستوريّة وعدد القرارات المبتوتة. كما يقدّم المركز الألكترونيّ سجلّ الطعون. ومن أبرز ما يوفّره هذا الموقع أيضًا،معاييرالشفافية ومعلومات عن نظام المشتريات والعقود والاتفاقات التي تنظّمها المحكمة الدستوريّة، بالإضافة إلى مراجع فقهيّة ومقالات صحافيّة ومنشورات مختلفة متعلّقة بالمواضيع الدستوريّة.

وقد تبيّن لنا ايضًا، وجود بعض المبادرات الأجنبيّة والأوروبيّة التابعة لمنظّمات حكوميّة دوليّة او مموّلة من جهات رسميّة، تتضمّن الدساتير والنصوص القانونيّة والتنظيميّة للمجالس والمحاكم الدستوريّة في العالم، وقرارات وأحكامًا صادرة عن المحاكم الدستوريّة (ملخّصة او نصوص كاملة) من مختلف الدول، بالإضافة إلى مراجع فقهيّة ومنشورات مختلفة تتعلّق بالشأن الدستوريّ. ونذكر منها، على سبيل المثال:

مشروع Constitutionnet[10] : هو مشروع أنشأه المعهد الدوليّ للديمقراطيّة والانتخابات[11] (International IDEA)، لدعم المشرّعين والمحامين الدستوريّين وغيرهم من الممارسين الدستوريّين في العثور على معلومات مفيدة وذات صلة بالشأن الدستوريّ ، وتبادل المعرفة وبناء مجتمع من أفضل الممارسات. وهو يتضمّن موارد وأدوات بناء معرفة عدّة، تغطّي مجموعة متنوّعة من الموضوعات المتعلّقة بالتصميم الدستوريّ وعمليّات بناء الدستور؛ مجموعة من الدراسات التحليلية عن التطوّرات الدستوريّة في جميع أنحاء العالم؛ أخبارًا دستوريّة من انحاء العالم؛ لمحات تاريخية عن الدول ، وجمع المعلومات الدستوريّة ذات الصلة بحسب البلد.

قاعدة المعلومات CODICES[12]: أنشأت لجنة البندقية[13] Commission de Venise قاعدة البيانات CODICES . وهي تحتوي على ملخّصات ونصوص كاملة لحوالي 9000 قرار صادر عن المحاكم والمجالس الدستوريّة، معظمها باللغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة ، ولكن أيضًا بأكثر من 40 لغة أخرى. وهي تحتوي،أيضًا، على نشرات خاصّة بالشأن الدستوريّ وعلى دساتير وقوانين المحاكم الدستوريّة من جميع أنحاء العالم. وتقتضي الإشارة إلى أنّ عدد الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم الدستوريّة العربيّة المنشورة على هذه المنصّة، قليل جدًا. ويشمل فقط بعض الدول العربيّة (البحرين، الأردن، لبنان، اليمن، مصر، المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا وجيبوتي). كما تتضمّن قاعدة المعلومات مجموعة من التقارير الصادرة عن المؤتمرات الدوليّة المتعلّقة بالشأن الدستوريّ.

---

[9] لمراجعة الموقع الألكترونيّ الخاصّ بالمحكمة الدستوريّة في إسبانيا، https://www.tribunalconstitucional.es/en

[10] لمراجعة الموقع الألكترونيّ لمشروع constitutionnet https://constitutionnet.org/about

[11] المعهد الدوليّ للديمقراطيّة والانتخابات (International IDEA) هو منظمة حكوميّة دوليّة تدعم الديمقراطيّة المستدامة في جميع أنحاء العالم. وتتمثل مهمتها في دعم التغيير الديمقراطيّ المستدام من خلال توفير المعرفة المقارنة ، والمساعدة في الإصلاح الديمقراطيّ ، والتأثير في السياسات والسياسيّين. للاطلاع إلى الموقع الألكترونيّ الخاص بالمعهد الدوليّ للديمقراطيّة والانتخابات https://constitutionnet.org/about

[12] لمراجعة الموقع الألكترونيّ الخاص بقاعدة البيانات Codices /http://www.codices.coe.int

[13] لجنة البندقية هي هيئة استشارية تابعة لمجلس أوروبا، وتتألف من خبراء مستقلين في مجال القانون الدستوريّ. تم إنشاؤها في عام 1990 بعد سقوط جدار برلين، في وقت الحاجة الماسة للمساعدة الدستوريّة في وسط وشرق أوروبا. الاسم الرسمي للمفوضية هو المفوضية الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون، ولكن نظرًا لمكان اجتماعها في البندقية- إيطاليا، حيث تعقد فيها اربع دورات في السنة، اصبح يُشار إليها باسم لجنة البندقية. تتمثل المهمة الأساسية للجنة البندقية في تقديم المساعدة والمشورة للبلدان في المسائل الدستوريّة من أجل تحسين أداء المؤسسات الديمقراطيّة وحماية حقوق الإنسان. لمراجعة الموقع الألكترونيّ الخاص بلجنة البندقية www.venice.coe.int

2- واقع الحال في الدول العربيّة

يتخلّف واقع الحال في الدول العربيّة. إذ إنّ غالبيّة المحاكم الدستوريّة قد انشأت مواقع ألكترونيّة خاصّة بها، ولكنّها لم تعمد إلى نشر المعلومات والمصادر المتعلّقة بالشأن الدستوريّ بشكل شامل، بل تنشر فقط المراجع الاساسيّة المتعلّقة بالشأن الدستوريّ، كالتشريعات المنظّمة وبعض من المراجع الفقهيّة والنشاطات وإصدارات المحكمة. كما إنّها لم تنشر قراراتها الدستوريّة بشكل وافٍ. وإن نُشرت فتكون مقتطفات او ملخّصًا عنها أو فهرسها، مثال: مصر، الكويت، ليبيا. والبعض الآخر من المواقع الألكترونيّة ما زال قيد التطوير.

ومن الدول العربيّة أيضًا، مَن ليس لديها موقع ألكترونيّ خاصّ بالمحكمة الدستوريّة او بالمحكمة العليا مثال سوريا، اليمن، قطر، الجزائر وتونس. ويعود ذلك لأسباب مختلفة. فالجزائر[14]،مثلًا، عملت مؤخّرًا على استحداث المحكمة الدستوريّة، التي حلّت محلّ المجلس الدستوريّ في الدستور الجديد لسنة 2020، وذلك ضمن إطار بناء مؤسّسات جزائريّة جديدة. وهي مؤسسة دستوريّة مستقلّة رقابيّة، تتولّى الرقابة على دستوريّة القوانين، وتضبط سير عمل المؤسّسات ونشاط السلطات العموميّة. أمّا تونس فتمرّ بأزمة إقرار قانون المحكمة الدستوريّة، والتي كان من المفترض تشكيلها بعد عام واحد من الانتخابات التشريعيّة في أكتوبر/ تشرين الأول 2019.

الأمر يختلف في بعض الدول العربيّة، التي عمدت إلى نشر جميع القرارات والأحكام، التي تصدر عن محاكمها ومجالسها الدستوريّة، منذ تاريخ نشأتها. مثال: لبنان، الأردن، فلسطين، العراق، البحرين، الإمارات العربيّة المتحدة، والمغرب.

كما تبيّن لنا، من خلال الأبحاث المعمّقة، أنّ معظم المحاكم الدستوريّة ما زالت تصيغ أحكامها وتطبعها وتنشرها،من دون أن تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الكبيرة والمتعدّدة التي توفّرها تقنيّات المعلوماتيّة[15] (لا سيّما في صيغها الحديثة)، والتي تفتح الباب واسعًا، لأبحاث متطوّرة في علم القياس القانونيّ (Jurimetrics)، تخدم تطوير الفكر الدستوريّ كما تخدم إعداد وصياغة النص القانونيّ بمختلف أنواعه (تشريعيّ، تنظيميّ، الخ).

الفصل الخامس: ضرورة الاستفادة من تجارب النظراء

ومن جهة اخرى، تبيّن لنا من وسائل المعرفة والإعلام أنّه من الضروريّ خلق رابط وتواصل بين دول البحر المتوسّط المتجانسة في النظام القانونيّ Legal system نفسه لتعزيز الثقافة وتوطيد المعرفة للدول المعنيّة، من خلال

---

[14] استحداث المحكمة الدستوريّة بدلًا من المجلس الدستوريّ في الجزائر، الدكتورة زهيرة بن علي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونيّة والسياسيّة- المجلد.58 العدد:04 ،السنة:2021 ،الصفحة: 295- 323 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/164366
أضاف الدستور الجديد لسنة 2020 إضافة نوعية من خلال تحويل المجلس الدستوريّ ذات الطبيعة السياسيّة إلى محكمة دستوريّة ذات طبيعة قضائيّة، من منطلق إسناد عملية الرقابة على دستوريّة القوانين كما هو متعارف عليه في الفقه الدستوريّ لهيئة قضائيّة، والذي يمثل بمثابة ضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات، ورقابة عمل السلطات في جو من الاستقلالية، رغبة من المؤسس الدستوريّ الجزائري في بناء دولة القانون التي تقوم على الشرعية السياسيّة والعدالة الدستوريّة. مشيرا أن المحكمة الدستوريّة مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور وضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية .

[15] تساهم الصيغ الحديثة في تفكيك واعادة تركيب المعلومات القانونيّة لغايات استرجاعيّة استثماريّة
Structural approach to deconstruct and reconstruct the information for analytical and investment purposes .

التواصل بين المعنيّين بالشأن الدستوريّ وحكم القانون بحلقتها المهنيّة المحصورة، لا سيّما لتعزيز ورفع مستوى المعرفة عبر أدوات التعلّم من النظراء Peer Review.

ولهذه الغاية، ولأجل مأسَسة العلاقة بين الدول العربيّة والدول الأوروبيّة، وإنشاء شبكة تواصل مستمرّة، اقتضى خلق منصّة ألكترونيّة، تجمع إلى جانب **قاعدة المعلومات النصّية** Textual database التي هي مهمّة جدًا، **قسمًا تفاعليًّا**، يُنشئ *حواراً دوريًّا* يجمع المعنيّين من الدول العربيّة والدول الأوروبيّة المتوسّطية، ليوفّر فسحة لمناقشة وطرح مواضيع دستوريّة حساسة critical issues، تنشر على المنصّة وعلى مواقع ألكترونيّة عالميّة مرتبطة؛ بالإضافة إلى *مؤتمر سنويّ* يُعقَد، سواء ألكترونيًّا عبر المنصّة أو عبر الحضور الشخصيّ، للمشاركين المعنيّين، لمناقشة مواضيع دستوريّة ملحّة تضع أجندتها لجنة توجيهيّة Steering committee. بحيث تنشر، على المنصّة، جميع المناقشات والملخّصات والتوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر. كما سيتضمّن هذا القسم التفاعليّ تقديم الاستشارات، من خلال توفير *خدمة أسئلة واستشارات/اجوبة* Questions and Advices.

ستشكّل هذه المنصّة أداة مرجعيّة وتوجيهيّة للجمهور بالجوانب الدستوريّة، ومادّة تحليليّة تستخدم النقاش البرلمانيّ، وتضبطه ضمن إطار معرفة سليمة ومتينة، تساعد على تطوير البحث الجامعيّ والأكاديميّ، سواء عبر إنشاء اختصاصات بالشأن الدستوريّ أو سواء تعزيز التدريس القانونيّ الكلاسيكيّ، وإجراء أبحاث تحليليّة عن الأحكام التي ستصدر، مما سيشكّل مصدرًا يستأنس به النظراء من مختلف الدول.

إنّ قوة ونجاح وأهمية هذه المنصّة، تتّصل بالتصوّر الهندسيّ والمعلوماتيّ والإداريّ، سواء لجهة جمع المعلومات أو لجهة تعريف منتِجي المعلومات الدستوريّة (أي المحاكم الدستوريّة) على طرق ومنهجيات صياغة وطباعة وتخزين المنتوج، أي القرارات الصادرة عن المحاكم الدستوريّة، للاستفادة ولاستثمار المعلومات بطريقة ذكيّة. أمّا من الناحية الإداريّة، فإنّ هذه المنصّة تقوم على مبدأ العمل المشترك بين مختلف المجالس والمحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة، بحيث تنشأ شبكة تعاون، يتكوّن أعضاؤها من المجالس والمحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة، لنشر وتبادل القرارات الصادرة عن محاكمها الدستوريّة، والتقارير، والدراسات، وغيرها من المراجع المتعلّقة بالشأن الدستوريّ.

القسم الثالث- تعريف مبادرة منصّة العدالة الدستوريّة

إنّ مبادرة بناء منصّة العدالة الدستوريّة لتبادل المعرفة والخبرات الدستوريّة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، والتي ينفّذها المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة[16] (ACRLI)، تدخل ضمن إطار مبادرته الخاصة ببناء المعرفة الدستوريّة، وتعزيز العدالة الدستوريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي تهدف إلى تسليط الضوء على الدور الهامّ للمحاكم الدستوريّة، في ترسيخ سيادة الدستور وضمان مستوى معيّن من الاستقرار السياسيّ والاجتماعيّ للدولة. وستساهم هذه المبادرة أيضًا، في تحديد التحدّيات والحاجات لتطوير القضاء الدستوريّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال تبادل المعرفة الدستوريّة عبر شبكة من الخبراء المتخصّصين من الدول العربيّة والأوروبيّة.

[16] المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة هو مؤسسة إقليميّة لا تبغى الربح. تأسس المركز العربيّ في العام 2003 على يد مجموعة من الاختصاصيين والقضاة والمحامين والأساتذة الجامعيين من لبنان وبعض الدول العربيّة. وهو يسعى لتعزيز حكم القانون والحكم الرشيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا www.arabruleoflaw.org

كما إنّ هذه المنصّة ستطرح اقتراح منهجيّة جديدة في إعداد وطباعة الاحكام الدستوريّة، بحيث تسمح هذه المنهجية الجديدة بإجراء أبحاث في علم القياس القانونيّ Jurimetrics.

إنّ الهدف الشامل للمشروع، هو دعم الإصلاح الديمقراطيّ من خلال تعميق المعرفة بالثقافة الدستوريّة، باعتبارها الرافعة الأساسيّة لحماية الحقوق والحريات الأساسيّة، ووضع استراتيجيّة لنظام قضائيّ دستوريّ متماسك وقويّ، عبر تحسين أداء المحاكم الدستوريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعزيز دورها في ضمان سيادة الدستور، ومراقبة دستوريّة القوانين.

الفصل الاول: أهداف المبادرة

تكمن أهمّية مشروع بناء منصّة العدالة الدستوريّة في أنّه يحقق أهدافًا عدّة،أهمّها:

- إنشاء مرجع قانونيّ- دستوريّ موحّد، يشارك في إنتاج موادّه وفي جلسات حواره ومؤتمراته، جميع الجهات الفاعلة الرئيسة في المجال الدستوريّ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أوروبا المجاورة للبحر المتوسّط، كالمجالس أو المحاكم الدستوريّة والقضاة الدستوريّين. ويضمّ هذا المرجع مجموعة من المعلومات القانونيّة المنظّمة للشأن الدستوريّ، مثال الدساتير والنصوص التنظيميّة الخاصّة بالمجالس الدستوريّة ونماذج عن أحكام وقرارات دستوريّة، بالإضافة إلى عدد من الهيئات والأفراد المعنيّين بالشأن الدستوريّ كالخبراء وأساتذة القانون العامّ او أساتذة القانون الدستوريّ، كليّات القانون وبيوت خبرة ومؤسسات معنيّة؛
- إنشاء منصّة ألكترونيّة Compendium بشكل قاعدة معلومات دستوريّة وبشكل منبر حواريّ، ونافذة تطلّ على كلّ إنتاج أو نشاط يتعلّق بالشأن الدستوريّ. تضم هذه المنصّة جميع المعلومات المشار اليها أعلاه، وتُنشَر ألكترونيًّا، ضمانًا لمبدأ حقّ الوصول إلى المعلومات، ولتعزيز الثقافة والممارسة الدستوريّتين عبر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛
- تشكّل هذه المنصّة الألكترونيّة compendium، وسيلة مهمّة لبلورة المفاهيم والمبادىء الدستوريّة، ولتوطيد الثقافة الدستوريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما إنّها تشكّل، من جهة أخرى، رافعة أساسية لرفع مستوى وعي السياسيّين، بشأن الأداء الديمقراطيّ وثقافة سيادة القانون؛
- توفير الإطار لتعزيز الأداء المؤسّسيّ للمجالس الدستوريّة عبر الاستفادة من النظراء؛
- التأسيس لخلق إطار للتعاون والتواصل العلميّين والمهنيّين بين المعنيّين في الشأن الدستوريّ من دول الشرق الأوسط ودول أوروبا المجاورة للبحر المتوسّط؛
- نشر الوعي لدى الجمهور عن أهمّية دور القضاء الدستوريّ.

ومن أهمّ الفوائد والمخارج التي قد تنتج من هذه المبادرة، إجراء أبحاث في خدمة المؤسّسات والمفاهيم القانونيّة الدستوريّة عبر استخدام تقنيّات علم القياس القانونيّ Jurimetrics .

الفصل الثـاني: المجموعات المستفيدة والدول المعنيّة بالمبادرة

تستهدف منصّة العدالة الدستوريّة، مجموعة واسعة من المستفيدين، وهم: 1) أعضاء المجالس والمحاكم الدستوريّة والإدرايين فيها؛ 2) القضاء العاديّ (القضاة والمحامون)؛ 3) المؤسّسات الحكوميّة مثل مجلس النوّاب ورئاسة مجلس

الوزراء، الوزارات والإدارات العامّة الأخرى؛ 4) الخبراء وأساتذة القانون الدستوريّ؛ 5) مراكز الفكر ومنظّمات المجتمع المدنيّ المتخصّصة؛ 6) الصحافة المعنيّة و 7) الجمهور.

فهي تساهم في تعزيز المعرفة وتطوير أداء أعضاء المحاكم والمجالس الدستوريّة العربيّة، غبر خلق شبكة تواصل مع المحاكم الدستوريّة الأوروبيّة، وتأمين حوار مستمرّ بين القضاة الدستوريّين والقضاة العاديّين والخبراء والأكاديميّين بالشأن الدستوريّ من العالمَيْن العربيّ والأوروبيّ، لتبادل الخبرات والتجارب. وتساهم في تأسيس وتربية جيل جديد ومتخصّص من القضاة الدستوريّين، من خلال تطوير برنامج تدريبيّ في كليّات الحقوق لطلّاب القانون الدستوريّ. كما وتساهم في نشر الوعي عن مفاهيم العدالة الدستوريّة، من خلال تعزيز القدرات لدى منظّمات المجتمع المدنيّ المتخصّصة، وتعزيز دور الصحافة في الدفاع عن الحقوق والحرّيات المكرّسة في الدساتير، ورصد الممارسات المخالفة للدساتير والقوانين والإفصاح عنها إعلاميًّا، مما يؤدّي إلى زيادة وعي الجمهور، وبالتالي زيادة قدرته على محاسبة الجهات المعنيّة.

يقوم هذا المشروع على خلق إطار للتعاون والتواصل العلميّين والمهنيّين بين المعنيّين بالشأن الدستوريّ من دول الشرق الأوسط وأفريقيا ودول أوروبا المجاورة للمتوسّط، بغية توفير وسيلة لتبادل الخبرات والتجارب بين المجالس والمحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة، تهدف إلى تعميق المعرفة وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسة. ويعود سبب ذلك إلى أنّ الدول العربيّة المتوسّطية، غالبًا ما تشاركت الثقافة القانونيّة مع الدول الأوروبيّة المجاورة للبحر المتوسّط ، والتي كان لها تأثير كبير فيها، بخاصة في ما يتعلّق بالحقوق والحرّيات التي يعكسها قانون نابليون المرتكز بدوره على النظام القانونيّ الرومانيّ-الجرمانيّ.

وبالتالي، جُمعَت المعلومات من جميع الدول العربيّة: لبنان، سوريا، الأردن، فلسطين، العراق، الكويت، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، قطر، السعودية، اليمن، السودان، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، جيبوتي والصومال. كما جُمعَت المعلومات من بعض الدول الأوروبيّة المجاورة للمتوسّط، مثال: ألبانيا، كرواتيا، قبرص، تركيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، برتغال، سلوفينيا، النروج، وتشيكيا، بالإضافة إلى هولندا، ألمانيا، والنمسا. وقد تنضمّ، في مرحلة لاحقة، دول أجنبية أخرى إلى هذه المبادرة، لتشمل ليس فقط الدول الأوروبيّة بل دولًا أخرى من العالم.

الفصل الثالث: الشركاء في بناء منصّة العدالة الدستوريّة

إنّ بناء منصّة العدالة الدستوريّة يعتمد النهج القائم على المشاركة Participatory-driven approach، بحيث تتشارك المحاكم الدستوريّة العربيّة في تغذية هذه المنصّة، بمعلومات مفيدة تتعلّق بالشأن الدستوريّ. وأهمّها القرارات والأحكام الصادرة عنها، تقاريرها السنويّة وإصداراتها من مقالات ومجلّات دوريّة. ويتمّ ذلك بشكل آليّ ، من خلال اعتماد برنامج معلوماتيّ متخصّص.

ينفّذ المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة،المرحلة التحضيريّة من مشروع منصّة العدالة الدستوريّة بالشراكة وبدعم من مؤسّسة كونراد اديناور[17]، انطلاقًا من الأهداف المشتركة التي تجمع المؤسّستين، والتي تقوم على أساس تعزيز

[17] The Konrad-Adenauer-Stiftung (KAS) www.kas.de is a German foundation, established in 1955 and holds 111 foreign offices worldwide. KAS is committed to achieving and maintaining peace, freedom and justice through political education. We promote and preserve free democracy, the social market economy, and the development and consolidation of the value consensus.

الإصلاح القانونيّ والدستوريّ في الدول العربيّة، واستكمالًا لمشروعهما الأخير "تعزيز دور القضاء الدستوريّ في بناء دولة الحقّ في لبنان[18]".

للمركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة، خبرة لا تقلّ عن عشرين سنة في تنفيذ مشاريع الإصلاح القانونيّ والقضائيّ في الدول العربيّة، وبخاصة تطوير وتحديث التشريعات، ومساعدة أصحاب القرار والجهات المعنيّة على تحديد أولويّات الإصلاح، وبناء قدراتهم وفق الحاجات ومجالات عملهم، وبناء المعرفة عن حكم القانون وتعميمها من خلال وضع آليّات ومنهجيّات للبحث العلميّ، وتشجيع الحوار بين مختلف الجهات المعنيّة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية كافّة كشرط أساسيّ للإصلاح وللتنمية الديمقراطيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. كما إنّ للمركز خبرة واسعة أيضًا في مجال بناء قواعد المعلومات القانونيّة. وقد قام بتطوير قواعد معلومات قانونيّة Legal Databases عدّة، متخصّصة في مواضيع مختلفة، وأهمّها قاعدة النصوص القانونيّة المتعلّقة بالهيئات الدستوريّة والهيئات التشريعيّة العربيّة. كما وأنشأ مواقع ألكترونيّة Compendium خاصّة بمشاريع نفّذها المركز، من أبرزها الموقع الألكترونيّ الخاصّ بمكافحة الاتجار بالأشخاص[19]؛ الموقع الألكترونيّ الخاصّ بالمبادرة الإقليميّة لإصلاح نظام الإفلاس في الشرق الأوسط[20] ؛ الموقع الألكترونيّ الخاصّ

[18] قام المركز بتنفيذ هذا المشروع بدعم وتمويل من مؤسسة كونراد ايديناور. ومن ابرز انشطته الترويج لاقرار مشروع تعديل قانون المجلس الدستوريّ، ونشر التوعية من خلال عقد جلسات عصف فكري وحلقات نقاش بين اصحاب المصلحة. وقد تم اطلاق كتاب حول " دور القضاء الدستوريّ في بناء دولة الحق في لبنان" خلال حفل اطلاق، بحضور الدكتور عصام سليمان، رئيس المجلس الدستوريّ، والذي تضمن خلاصات وتوصيات حول اهمية دور المجلس الدستوريّ في لبنان، بخاصة في ما يتعلّق بصلاحيته لجهة تفسير الدستور أو بتوسيع دائرة حق مراجعته.. للمزيد يرجى النقر على الرابط التالي:
www.arabruleoflaw.org/activitiesListing_ar.aspx?postingID=306&categoryID=1&Id=318

[19] تم تطوير هذا الموقع الألكترونيّ في سياق تنفيذ مشروع "تعزيز المعرفة لدى القضاة اللبنانيين حول موضوع مكافحة الاتجار بالأشخاص " وذلك بدعم وتمويل من حكومة الولايات المتحدة الاميركية. يهدف هذا المشروع بشكل أساسي إلى تعزيز قدرات القضاة اللبنانيين على تنفيذ وتفعيل تطبيق القانون اللبناني لمكافحة الاتجار بالأشخاص (قانون رقم 2011/164). يتضمن هذا الموقع الألكترونيّ العديد من المراجع حول موضوع الاتجار بالأشخاص لا سيما النصوص القانونيّة الرئيسة ذات الصلة، وقرارات المحاكم، وأفضل الممارسات وغيرها من الموارد المفيدة، بالإضافة إلى الصكوك الإقليميّة والدوليّة المتصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، مثل الاتفاقيات الدوليّة والإقليميّة والمؤشرات الدوليّة والإقليميّة والتقارير والمبادئ والقواعد الارشادية والدراسات. للاطلاع على الموقع الألكترونيّ يرجى النقر على الرابط التالي
http://traffickinghuman.arabruleoflaw.org/?page_id=16&lang=ar

[20] تمّ تطوير هذا الموقع الألكترونيّ في سياق مشروع المبادرة الإقليميّة لاصلاح نظام الافلاس في الشرق الأوسط الذي يقوم بتنفيذه المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بدعم من مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (MEPI) . يهدف المشروع بشكل عام إلى تعزيز الثقة في الأعمال التجاريّة في كل من جمهورية مصر العربيّة والمملكة الأردنية الهاشمية، من خلال تفعيل مفاهيم حكم القانون في قطاعات التجارة والأعمال. ويتضمن بالاضافة إلى مخارج المشروع عددًا من المصادر القانونيّة المرتبطة (التشريعات الاساسية وغير الاساسية واحكام قضائيّة من مصر والاردن، بالاضافة إلى تشريعات من الدول العربيّة ومراجع وطنية وإقليميّة ودوليّة متعلّقة بالموضوع. للاطلاع على الموقع الألكترونيّ يرجى النقر على الرابط التالي http://bankruptcyreform.arabruleoflaw.org/?lang=ar

بتحديث القانون التجاريّ في بعض الدول العربيّة[21]؛ والموقع الألكترونيّ الخاصّ بتقديم خدمات المساعدة القانونيّة في محكمة الرصافة، بغداد[22].

تتمثّل رؤية المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة، في العمل مع شركاء إقليميّين من الاتحاد الأوروبيّ متخصّصين في مجال العدالة الدستوريّة، مثل المفوّضية الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون (لجنة البندقية)، لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلّقة باستراتيجيّات تطوير العدالة الدستوريّة، ومشاركة تجارب دول الاتحاد الأوروبيّ، وتقديم الدعم في تعزيز وبناء القدرات. كما سيعمل المركز على التعاون مع اتحاد المجالس الدستوريّة العربيّة، والتنسيق مع مجالس الدساتير العربيّة والأوروبيّة، وكليّات القانون، ومراكز الفكر المرموقة والمتخصّصة، نظرًا لخبرتها القويّة والكبيرة في تطوير العدالة الدستوريّة.

الفصل الرابع: محتوى منصّة العدالة الدستوريّة

تُبنى هذه المنصّة على أساس المشاركة في الإنتاج من قبل الجهات المنتجة للمعلومات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ. وهي تنقسم إلى قسمين أساسيّين، قسم معرفيّ/معلوماتيّ Informative وقسم تفاعليّ Interactive .

يتضمّن القسم المعرفيّ/المعلوماتيّ Informative ، مجموعة موثوقة وشاملة من المعلومات من الدول العربيّة والأوروبيّة (المشار إليها اعلاه)، التي يمكن الوصول إليها بسهولة. وهي تشمل الدساتير والقوانين الدستوريّة وقرارات المجالس الدستوريّة والمراجع الفقهيّة (كتب ودراسات، الخ.) والإحصاءات والتقارير وكذلك المصادر والمراجع الإقليميّة والدوليّة، والموادّ والدورات التدريبيّة، والأحداث ذات الصلة والهيئات والأفراد المعنيّين بالشأن الدستوريّ (وهم اللاعبون الرئيسيّون، والمؤسسات الدستوريّة في جميع أنحاء العالم، مراكز البحوث المتخصّصة، والأكاديميّون، والجامعات/كليّات القانون، والخبراء المتخصّصون والنشطاء، ومؤسسات المجتمع المدنيّ والصحافة المعنيّة، الخ.). وسيشمل،أيضًا، الدوريات حيث ستُنشَر المقالات والأخبار والإعلانات ذات الصلة وإتاحتها للجمهور مجانًا. وستُجمَع هذه المعلومات، وتُنشَأ منصّة نموذجيّة Pilot compendium، في المرحلة التحضيريّة الاولى من مبادرة إنشاء منصّة العدالة الدستوريّة، التي ستتضمّن

---

[21] تمّ تطوير هذا الموقع الألكترونيّ في سياق مشروع "تحديث القانون التجاريّ في بعض الدول العربيّة" بدعم من البنك الدوليّ ضمن إطار المبادرة الاوسع التي اطلقها هذا الأخير "مبادرة العالم العربيّ". يهدف هذا المشروع بشكل عام إلى تحسين وتحديث القانون التجاريّ في الدول العربيّة، مع التركيز بصورة أولية على أربع دول عربيّة (مصر والأردن وتونس ولبنان)، وذلك في سبيل خلق نظام قانونيّ تجاريّ أكثر حداثةً وشفافيةً في المنطقة العربيّة، وتوفير بيئة قانونيّة أكثر جاذبيةً للمستثمرين وبخاصة الأجانب منهم لجهة طمأنتهم على سلامة ومردودية توظيفهم. يتضمن هذا الموقع الألكترونيّ العديد من المراجع حول الموضوع لا سيّما النصوص القانونيّة الرئيسة ذات الصلة، وقرارات المحاكم، وأفضل الممارسات وغيرها من الموارد المفيدة، بالإضافة إلى الصكوك الإقليميّة والدوليّة المتصلة بتعزيز القوانين التجاريّة مثل الاتفاقيات الدوليّة والإقليميّة والمؤشرات الدوليّة والإقليميّة والتقارير والمبادئ والقواعد الارشادية والدراسات. للاطلاع على الموقع الألكترونيّ يرجى النقر على الرابط التالي: www.arabruleoflaw.org/compendium/output/main/Index.aspx?DocTypeID=5

[22] تمّ تطوير هذا الموقع الألكترونيّ ضمن اطار تنفيذها المرحلة الثانية من مشروع "تقديم الدعم القانونيّ في جنوب ووسط العراق – قصر العدل في الرصافة ، العراق." يهدف هذا المشروع إلى تعزيز حماية الحقوق القانونيّة المواطنين، من خلال تحسين سبل الوصول إلى العدالة وتعزيز المساءلة والشفافية في السلطة القضائيّة. كما يهدف إلى ضمان وجود نظام المساعدة القانونيّة الفعالة للمواطنين العراقيين لا سيما الفئات الضعيفة والمهمّشة، من خلال إنشاء مكتب تقديم المساعدات القانونيّة في قصر العدل في الرصافة. وهو يتضمّن مجموعة من المعلومات حول انشطة ومنشورات المشروع إلى جانب توفير خدمة تقديم المساعدة القانونيّة المجانيّة. للاطلاع على الموقع الألكترونيّ يرجى النقر على الرابط التالي: https://rusafalegalhelpdeskar.wordpress.com/

المعلومات المشار اليها أعلاه، على أن يصار إلى استكمالها في المرحلة التنفيذيّة لإنشاء منصّة العدالة الدستوريّة. (مراجعة القسم السادس - أنواع المعلومات التي جُمعت في المرحلة التحضيريّة).

أمّا القسم التفاعليّ فسيشمل: 1) **غرفة الدردشة** chatting room حيث يمكن الخبراء المعنيّين تبادل المعرفة وتبادل أفضل الممارسات وتعزيز قدراتهم؛ 2) **مؤتمرات وورش عمل عبر الإنترنت** online conferences and workshops، تنظّم بشكل دوريّ وتجمع الجهات المعنيّة والخبراء المتخصّصين، لمناقشة مواضيع مختلفة تتعلّق بالإصلاح الدستوريّ. ستخطّط اللجنة التوجيهية لهذا المشروع وتنظّم مواضيع المؤتمرات عبر الإنترنت، ؛ 3) **برنامج تدريبيّ** يجمع بين النظريّة والتطبيق العمليّ والمهارات التي تم تطويرها في البيئات المهنيّة. ولهذه الغاية، سيعمل المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة على التعاون مع مؤسّسات متخصّصة مثل المفوضيّة الأوروبيّة للديمقراطيّة من خلال القانون (لجنة البندقية) وجامعات القانون ذات الصلة؛ 4) ميزة **الأسئلة والأجوبة** المصمّمة لتقديم النصائح المناسبة من الخبراء المتخصّصين بالشأن الدستوريّ. كما ستلعب هذه المنصّة دورًا رقابيًّا **watchdog** على الممارسات الدستوريّة في دول البحر الأبيض المتوسّط، ومراقبة سير عمل المحاكم الدستوريّة، ورصد المخالفات وأفضل الممارسات.

الفصل الخامس: هيكليّة مبادرة منصّة العدالة الدستوريّة

تتكون هيكليّة المبادرة من وحدة إدارية ومن لجنة توجيهيّة ومن أعضاء المؤتمر الدائم ، تشكَّل على الوجه التالي:

1- تتكوّن الوحدة الإدارية من أعضاء من المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة والجهة المانحة. سيكون المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنزاهة مسؤولًا عن إدارة وتنفيذ الأعمال الإدارية والتنفيذية للمبادرة كافّة. وستكون الجهة المانحة مسؤولة عن التمويل وإدارة الميزانيّة.

2- تُشكّل **لجنة إشرافيّة تخطيطيّة Steering committee** تؤلَّف من الجهات المنتجة للمعلومات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ، وأبرزها ممثّل عن اتحاد المجالس الدستوريّة العربيّة، ممثّل عن لجنة البندقيّة وأعضاء من بيوت الخبرة المتخصّصة في هذا المجال وممثّلين عن الجهات المانحة. تعمل هذه اللجنة على تحديد أهداف مبادرة منصّة العدالة الدستوريّة وتقديم الدعم اللازم والتوجيهات والإشراف على حسن تطبيق مراحل المبادرة والنتائج المحصّلة.

3- يتكوّن المؤتمر الدائم من أعضاء من المجالس الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة، ممثّل عن اتحاد البرلمانات العربيّة، والقضاة وأساتذة القانون الدستوريّ وممثّلي كليّات القانون ووسائل الإعلام / الصحافة المعنيّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ ذي الصلة. ويكون دورها المساهمة في تنفيذ الأعمال الخاصّة بالمبادرة وتطوير المنصّة.

4- الجمهور. إنّ هذه المنصّة ستوجَّه ايضًا إلى الجمهور كافّةً بصفته المستخدِم النهائيّ End-User وستوفَّر له إمكانيّة الوصول إلى جميع المعلومات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ من نصوص قانونيّة ومصادر ومراجع فقهيّة.

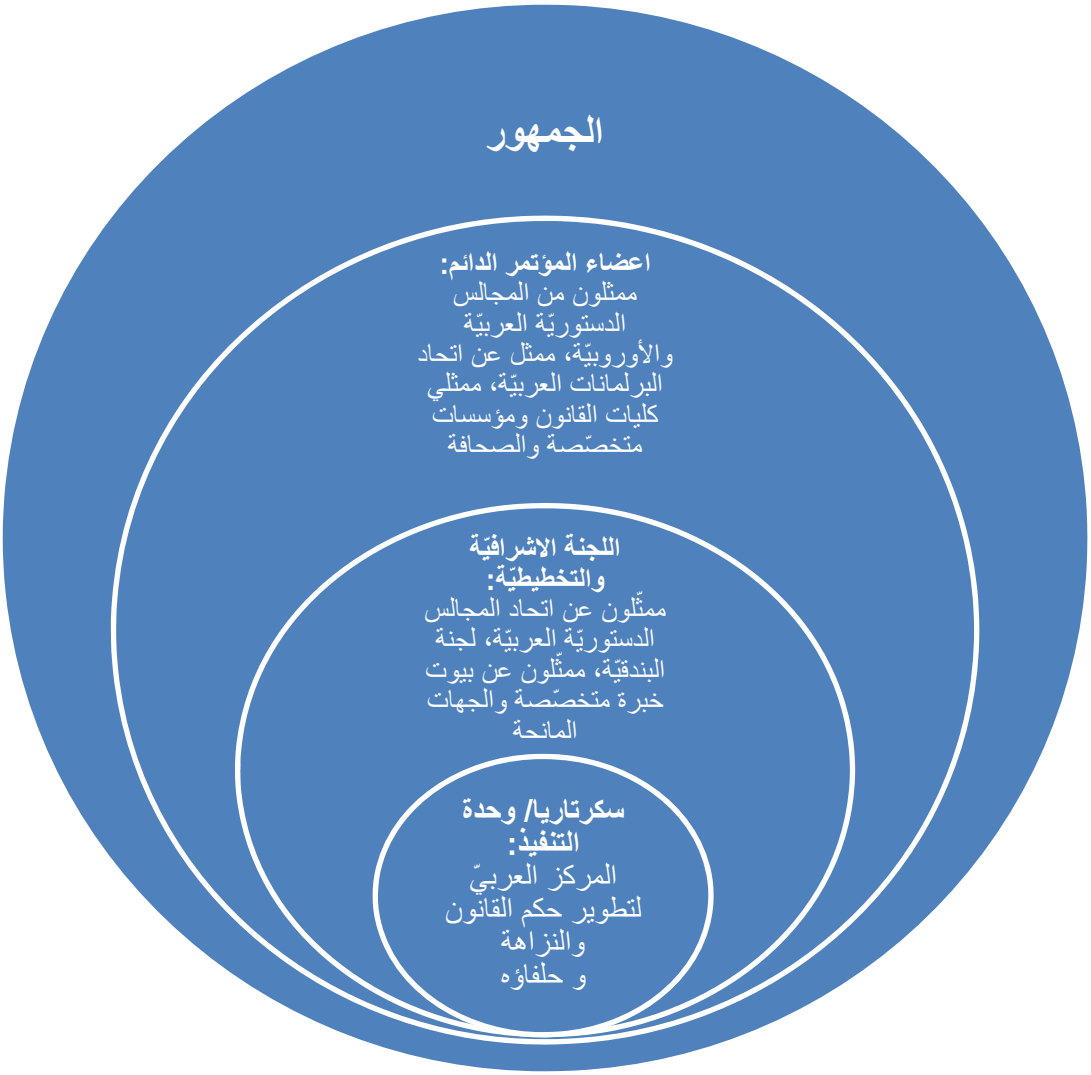
الجمهور
اعضاء المؤتمر الدائم:
ممثلون من المجالس
الدستوريّة العربيّة
والأوروبيّة، ممثل عن اتحاد
البرلمانات العربيّة، ممثلي
كليات القانون ومؤسسات
متخصّصة والصحافة
اللجنة الاشرافيّة
والتخطيطيّة:
ممثّلون عن اتحاد المجالس
الدستوريّة العربيّة، لجنة
البندقيّة، ممثّلون عن بيوت
خبرة متخصّصة والجهات
المانحة
سكرتاريا/ وحدة
التنفيذ:
المركز العربيّ
لتطوير حكم القانون
والنزاهة
و حلفاؤه

الفصل السادس: مخارج المبادرة

القسم الرابع- مراحل تنفيذ مشروع منصّة العدالة الدستوريّة

إنّ عمليّة بناء منصّة العدالة الدستوريّة تمرّ عبر مراحل متتالية ومترابطة عدّة.

المرحلة الأولى- المرحلة التحضيريّة

تشمل المرحلة التحضيريّة من مشروع بناء منصّة العدالة الدستوريّة، الأعمال التالية:

1- جمع المعلومات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ

1.1 - المنهجيّة المعتمدة لجمع المعلومات

اعتمدت المنهجيّة الأساسيّة لرصد المعلومات في المرحلة التحضيريّة الأولى، على تجميع الموادّ من خلال إجراء أبحاث عبر شبكة الانترنت وعبر مكتبة المركز العربيّ لحكم القانون والنزاهة. فجُمعَت الدساتير والنصوص القانونيّة الخاصّة بتنظيم المجالس والمحاكم الدستوريّة للدول المعنيّة في هذا المشروع، من خلال تصفّح المواقع الألكترونيّة الخاصّة بها.كما جُمعَت نماذج عن الأحكام والقرارات الصادرة عن المجالس والمحاكم الدستوريّة للدول العربيّة، ونماذج عن المقالات والدراسات الفقهيّة المرتبطة والمنشورة على المواقع الخاصّة بالمحاكم الدستوريّة.

كما رُصِدت وجُمعَت المعلومات الأخرى المتعلّقة بالمصادر الدستوريّة (دراسات، خبراء متخصّصين وأساتذة في القانون الدستوريّ، وبيوت خبرة، الخ.)، من خلال التواصل مع شبكة خبراء المركز، مثال الرئيس السابق للمجلس الدستوريّ اللبنانيّ الدكتور عصام سليمان، ومن خلال زيارة المواقع الدستوريّة المتخصّصة العربيّة والأوروبيّة والأجنبيّة (مثال اتحاد المجالس الدستوريّة العربيّة، ولجنة البندقيّة، الخ). وجُمِعت هذه المعلومات من خلال البحث عبر قواعد المعلومات المتوفّرة وعبر المواقع الألكترونيّة لكلّيّات القانون وكلّيّات تدريس القانون الدستوريّ في الدول العربيّة والدول الأوروبيّة.

وسيصار إلى جمع المعلومات، تباعًا وبالتواصل مع المنتجين الأساسيّين للمعلومات الدستوريّة، أيّ المجالس الدستوريّة والمجالس البرلمانيّة، القضاة الدستوريّين، الجامعات ومراكز الأبحاث والصحافة المتخصّصة بالشأن الدستوريّ. ويتم ذلك من خلال إنشاء شبكة تعاون يتكوّن أعضاؤها من المجالس والمحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة.

1.2- أنواع المعلومات الدستوريّة التي جُمِعت وطرق معالجتها:

تنقسم المعلومات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ، والتي جُمِعت خلال هذه المرحلة الأولى، إلى خمسة أجزاء رئيسة:

الجزء الاول: لمحة مختصَرة عن المحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة المعنيّة بالمشروع

يتضمّن الجزء الأوّل جردة عن جميع المحاكم الدستوريّة العربيّة وبعض المحاكم الدستوريّة الأوروبيّة المعنيّة بهذا المشروع. وُضِع ملخّص عن المحكمة الدستوريّة في كلّ بلد، ووظائفها، ومهامّها بالإضافة إلى عنوانها ووسائل الاتصال بها. (مراجعة ملحق رقم 1)

الجزء الثاني: الدساتير والنصوص القانونيّة الخاصّة بالمحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة

يتضمّن الجزء الثاني النصوص الكاملة لدساتير وأنظمة الحكم الأساسيّ لجميع الدول العربيّة ودساتير الدول الأوروبيّة المعنيّة بهذا المشروع. كما يتضمّن النصّ الكامل للنصوص القانونيّة المتعلّقة بتنظيم المحاكم والمجالس الدستوريّة في الدول العربيّة والأوروبيّة المعنيّة بهذا المشروع. ويمكن استرجاع المعلومات المتعلّقة بها، عبر البحث عن العناصر التعريفيّة للنص القانونيّ، أي رقمه وتاريخه وعنوانه ونوعه، أو من خلال البلد او البحث الحرّ في العنوان. (مراجعة ملحق رقم 2)

الجزء الثالث: نموذج عن بعض القرارات الصادرة عن المحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة

يتضمّن هذا الجزء نموذجًا عن القرارات والأحكام النهائيّة الصادرة عن المحاكم الدستوريّة من بعض الدول العربيّة والدول الأوروبيّة. وُضعت بنصّها الكامل كما وردت من المحاكم الدستوريّة، ويمكن استرجاع المعلومات المتعلّقة بها عبر العناصر التعريفيّة للحكم، أيّ الرقم والتاريخ اوعبر كلمات مفاتيح Keywords، بالإضافة إلى البحث الحرّ. وقد حُدِّد المصدر الألكترونيّ لكلّ قرار أو حكم دستوريّ حفاظًا على الصدقيّة. (مراجعة ملحق رقم 3)

الجزء الرابع: نموذج عن بعض المقالات والتقارير والدراسات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ

يتضمّن هذا الجزء نموذجًا عن المقالات والدراسات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ والتقارير السنويّة الصادرة عن المحاكم الدستوريّة في بعض الدول العربيّة والدول الأوروبيّة. وُضعت بنصّها الكامل كما وردت من المحاكم الدستوريّة ويمكن استرجاعها عبر العناصر التعريفيّة للمنشور، أيّ العنوان والتاريخ واسم الكاتب، بالإضافة إلى البحث الحرّ في العنوان. وقد حُدِّد المصدر الألكترونيّ لكلّ منشور دستوريّ حفاظًا على الصدقيّة. (مراجعة ملحق رقم 4)

الجزء الخامس: المصادر المتعلّقة بالشأن الدستوريّ Who's Who

يتضمّن الجزء الخامس نماذج مختلفة من المصادر المتعلّقة بالشأن الدستوريّ، وأهمّها:

1- لائحة شاملة باسماء القضاة الدستوريّين الحاليّين في المجالس الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة؛
2- لائحة بأسماء الخبراء والمتخصّصين في الشأن الدستوريّ، وأساتذة جامعيّين متخصّصين في القانون الدستوريّ؛
3- لائحة بكليّات القانون في الدول العربيّة بالإضافة إلى كليّات القانون ومراكز تابعة لجامعات القانون المتخصّصة في مجال القانون الدستوريّ والقانون العامّ في الدول الأوروبيّة؛
4- لائحة بأسماء بيوت خبرة ومنظّمات غير حكوميّة متخصّصة في الشأن الدستوريّ والدفاع عن الحقوق والحرّيات العامّة،من الدول العربيّة والدول الأوروبيّة والأجنبيّة.
5- وسائل إعلام متخصّصة ومؤسّسات إعلاميّة وصحافيّون من الدول العربيّة والدول الأوروبيّة.

وُضعت أسماء المتخصّصين مع نبذة تعريفيّة مختصرة لكلّ قاضٍ أو خبير أو أستاذ جامعيّ،مع ذكر عنوانه ووسائل الاتصال به.كما وُضعت أسماء كليّات القانون مع تحديد عناوينها ووسائل الاتصال بها. كذلك الأمر بالنسبة إلى منظّمات المجتمع المدنيّ وبيوت الخبرة والصحافة. ويتمّ البحث بكل لائحة عبر العناصر التعريفيّة والبحث الحرّ. (مراجعة ملحق رقم 5)

2- إعداد الورقة الخلفيّة لمبادرة بناء منصّة العدالة الدستوريّة

تشرح الورقة الخلفيّة الأسس والأسباب التي بُنيت على عليها هذه المبادرة. تبيّن أهدافها والغايات المرجوّة منها، وتحديد الجهات المشاركة والمستفيدة، ومخارج المبادرة، بالإضافة إلى وصف مراحل التنفيذ وخطّة الطريق. وتتضمّن الورقة الخلفيّة مجموعة وافية من المعلومات الدستوريّة (الدساتير وقوانين المحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة، ونماذج عن الأحكام والقرارات الصادرة عنها، ونماذج عن الأدبيّات المرتبطة بها)، والمصادر المتعلّقة بالشأن الدستوريّ (المحاكم والمجالس الدستوريّة، قضاة دستوريّون، خبراء ومتخصّصون، أساتذة القانون الدستوريّ وكليّات الحقوق، وبيوت خبرة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ المعنيّة، الخ). وتكون هذه الورقة الخلفيّة متوافرة باللغتين العربيّة والإنكليزيّة. (مراجعة الملاحق المرفقة بهذه الورقة الخلفيّة والمشار إليها أعلاه).

3- إنشاء منصّة نموذجيّة Pilot Compendium

تقوم المرحلة التحضيريّة على إنشاء منصّة نموذجيّة Pilot Compnedium، تُخزَّن فيها المعلومات المشار إليها أعلاه، تُنشر على الإنترنت على الرابط الألكترونيّ www.constitutionalknowledge وعلى المواقع الخاصّة بالمركز العربيّ ومؤسّسة كونراد أديناور. تكون متوافرة باللغتين العربيّة والانكليزيّة. وستشكّل هذه المنصّة النموذجيّة (Pilot Compendium)، المحرّك الأساسيّ لتطوير منصّة معرفيّة وتفاعليّة شاملة، وإنشاء شبكة من الخبراء والجهات الفاعلة الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا (دول البحر الأبيض المتوسّط). وسيصار إلى استكمال جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع الدستوريّ، تباعًا. وأهمّها القرارات الصادرة عن المحاكم الدستوريّة العربيّة والمراجع الفقهيّة والنقاشات البرلمانيّة حول مواضيع دستوريّة، وغيرها من المعلومات المفيدة من الدول العربيّة والأجنبيّة. ويتمّ ذلك خلال المرحلة التنفيذيّة للمشروع، عبر التواصل مع الجهات المنتجة للمعلومات الدستوريّة والمشار إليها أدناه.

المرحلة الثانية- المرحلة التنفيذيّة

تشمل المرحلة التنفيذيّة من مشروع بناء منصّة العدالة الدستوريّة، الأعمال التالية:

1- تطوير منصّة تفاعليّة على الإنترنت عن بناء المعرفة الدستوريّة "منصّة العدالة الدستوريّة"

يتمّ، في هذه المرحلة، تطوير المنصّة الدستوريّة النموذجيّة، لتصبح منصّة معرفيّة وتفاعليّة شاملة. وذلك من خلال تطوير وتفعيل القسم التفاعليّ الخاصّ بمنصّة العدالة الدستوريّة مع جميع مكوّناته، كما شُرِحَ سابقًا (مراجعة مضمون منصّة العدالة الدستوريّة- الفصل الرابع)، واستكمال جمع المعلومات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ وإضافتها إلى القسم المعلوماتيّ/المعرفيّ منها، كالأحكام والقرارات والتقارير السنويّة الصادرة عن المجالس والمحاكم الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة، والنقاشات البرلمانيّة في المسائل الدستوريّة، ودراسات ومقالات صحافيّة، ومراجع فقهيّة مختلفة، بالاضافة إلى مصادر جديدة مرتبطة بالموضوع.

تتشكّل هذه المنصّة، وتُبنى تباعًا وبالتواصل، مستخدمة آليات التراكم والتفاعل المعرفيّين بين النظراء. وستُبنى أساسًا على أكتاف المنتجين الأساسيّين في الأدب وفي الفكر الدستوريّ، الذين سيتبادلون نشر النصوص الدستوريّة بما فيها الاجتهادات الصادرة عن المحاكم والمجالس الدستوريّة، والفكر الدستوريّ. وهم، بحسب ترتيب أولويّات الإنتاج: 1) المجالس الدستوريّة أو ما يُعرف أيضًا بالقضاء الدستوريّ، كونها المصدر التفسيريّ التطبيقيّ للمبادىء الدستوريّة. 2) المجالس النيابيّة، كونها المؤسسات الرئيسة في عمليّة (process) صناعة الدساتير؛ 3) الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصّصة في المواضيع الدستوريّة، كونها تشكّل المختبر الذي تُصنع فيه وتتطوّر الأفكار، لا سيّما في المراكز التي يترافق الجهد النظريّ فيها مع الجهد البحثيّ الميدانيّ؛ 4) الصحافة المتخصّصة في الشأن الدستوريّ، بما لها من تأثير في الرأي العامّ والضامنة للحقوق والحرّيات.

وستكون هذه المنصّة مخصّصة ليستخدمها جميع الأشخاص المعنيّين بالقضايا الدستوريّة، ممّا يسمح لهم بالتفاعل مع المحتوى وتبادل المعلومات والتوصيات، التي من شأنها أن تساعد على تعزيز قدرات الممارسات الديمقراطيّة التي تخدم تنمية الدول العربيّة.

كما ستُطوَّر هذه المنصّة بلغتين أساسيّتين: الإنكليزيّة (بالنظر إلى سعة انتشارها جغرافيًّا) والعربيّة (كونها اللغة الأكثر انتشارًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وستوفر إمكانيّات عدّة لاسترجاع المعلومات منها عبر طرق استرجاعيّة مختلفة (البحث بحسب البلد ونوع المحتوى والموضوع مثل كلمة رئيسة أو ملخّص والبحث المجانيّ).

2- إنشاء شبكة من الخبراء المتمرّسين

يتطلّب ذلك بناء نظام تواصل قويّ بين مختلف الفاعلين الدستوريّين مثل المجالس والمحاكم الدستوريّة والمؤسّسات الحكوميّة والجامعات ومراكز الفكر من مختلف مناطق دول البحر الأبيض المتوسّط. الهدف من هذه الاستراتيجيّة هو مراقبة وضع العدالة الدستوريّة، ورصد وتحليل التقدّم المحرز في التطوّر الدائم للعدالة الدستوريّة في الدول المعنيّة، وتعزيز ثقة الجمهور في المجالس والمحاكم الدستوريّة. وسيتمّ تحقيق ذلك من خلال تنظيم سلسلة ورش العمل، تجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيّين من مختلف الدول العربيّة والأوروبيّة لتبادل أفضل الممارسات ومراقبة عمل القضاء الدستوريّ بما يتوافق مع المبادئ الدوليّة.

3- بناء قدرات طلّاب القانون وتطوير المناهج الجامعيّة

تُبنى قدرات طلّاب القانون المهتمّين بالقضاء الدستوريّ من خلال: 1) تطوير منهج دستوريّ يشمل القانون الدستوريّ الاجتهاديّ، ويُعتمَد في كليّات الحقوق والعلوم السياسيّة؛ و2) إنشاء برنامج تدريب داخليّ بين كليّات الحقوق ومراكز الأبحاث الدستوريّة المتخصّصة. سيساهم ذلك في دمج المعرفة والنظريّات المكتسبة في الفصل الدراسيّ مع التطبيق العمليّ والمهارات، التي ستُطوَّر في البيئات المهنيّة. كما سيساهم في زيادة الفوائد التي تعود على الطلّاب، على مستويين، أثناء الحصول على الشهادة وأثناء الانخراط في المسار الوظيفيّ بعد التخرّج. وستشمل أنشطة هذا البرنامج المشاركة في المشاريع البحثيّة، ودراسة المحاضرات المتنوّعة، والاطلاع على المحاكمات الدستوريّة وتحليلها، الخ. إنّ برنامج التدريب هذا، يشكّل فرصة ممتازة للمشاركين فيه لتوسيع معرفتهم الاجراءات المتّبعة أمام المحاكم والمجالس الدستوريّة في بلدهم.

4- عقد مؤتمر سنويّ دائم

يُعقَد مؤتمر سنويّ دائم، لدراسة وتحليل وضع العدالة الدستوريّة في الدول العربيّة، ومناقشة مواضيع مطروحة ومستجدّة ومواضيع تُعتبر حسّاسة critical topic في مجال القضاء الدستوريّ. يهدف هذا المؤتمر إلى دعم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في تعزيز الإدارة الرشيدة التي تضمن حقوق وحريات مواطنيها، ومكافحة التطرّف والإرهاب من خلال معالجة أسبابه. ذلك أنّ ضعف أداء الأنظمة السياسيّة يؤدّي إلى غياب الديمقراطيّة والاستقرار والتنمية، وكذلك إلى انتشار الفقر.

يتولّى تنظيم هذا المؤتمر وإدارته، اللجنة الإشرافيّة والتخطيطيّة للمنصّة التي يُديرها الدكتور عصام سليمان بالتعاون مع ممثّل عن اتحاد المجالس الدستوريّة العربيّة، وممثّل عن لجنة البندقيّة وممثّلين عن بيوت خبرة عريقة، مثال مؤسّسة ماكس بلانك (Max Planck) أو كارنيغي للشرق الأوسطCarnegie Middle East Center. تتولّى هذه اللجنة وضع لائحة المواضيع التي ستُعرَض وتُناقَش خلال المؤتمر السنويّ الدائم، كذلك المواضيع التي ستُناقَش خلال الحوارات الدائمة والمناقشات الدوريّة.

ينقسم هذا المؤتمر إلى جلسات عدّة ؛ يُخصَّص كلّ منها لأنواع مختلفة من المشاركين (القضاة والمحامين ومسؤولي الإدارات العامّة المعنيّة والأكاديميّين والأساتذة، إلخ). ومن المواضيع التي قد تُطرح وتُناقش خلال المؤتمر السنويّ:

1) العلاقة بين حكم القانون ودولة الحقّ، وفق المعايير التي يجب أن تتوافر في الدولة لتكون دولة حقّ. ودور القضاء الدستوريّ في تحقيق دولة القانون الحقّ، كون العدالة الدستوريّة هي أساس العدالة الاجتماعيّة، وعدالة التمثيل السياسيّ في المجالس المنتخبة، والعدالة في الأحكام الصادرة عن المحاكم. وهذه العدالة لا تتحقّق إلّا في ظلّ قوانين عادلة. يلعب القضاء الدستوريّ، من خلال الرقابة على دستوريّة القوانين، دورًا حاسمًا في مراقبة عدالتها في ضوء الضمانات الدستوريّة للحقوق والحرّيات والمبادئ ذات القيمة الدستوريّة.

2) شرح دور القضاء الدستوريّ، من خلال اجتهادات المحاكم والمجالس الدستوريّة في جعل القانون الدستوريّ قانونًا بكل ما في الكلمة من معنى. إذ إنّ الاجتهاد الدستوريّ أخرجَ القانون الدستوريّ من إطاره التقليديّ ودفعَهُ باتجاه القانون الدستوريّ الاجتهاديّ، الذي أسهم في توضيح المفاهيم الدستوريّة وتعميقها.

3) دور القضاء الدستوريّ في أوروبا، والمراحل التي مرّ بها والتطوّرات التي شهدها والتي لعبت دورًا كبيرًا في قيام الحكم الرشيد وبناء دولة الحقّ وتحقيق الديمقراطيّة بمختلف أبعادها، وتحقيق الاستقرار، والتركيز على واقع القضاء الدستوريّ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيّ في الدول العربيّة، من أجل التعرّف على الخطوات التي خطاها، والصعوبات التي واجهها، ودوره في العمل على قيام الحكم الرشيد، وبناء دولة الحقّ في هذه المنطقة من العالم التي تشهد منذ سنوات تطوّرات دراماتيكيّة أدّت إلى زعزعة استقرارها وإفقار شعوبها وتهديد الأمن والسلم الدوليّين بفعل تعاظم الإرهاب والتطرّف وما نتج عنه من نزوح ومآسٍ.

4) رسم خريطة طريق لتطوير تدريس القانون الدستوريّ في كليّات الحقوق والعلوم السياسيّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدول العربيّة)، وتطوير الاجتهاد الدستوريّ من خلال تفعيل أداء المحاكم والمجالس الدستوريّة، والاستفادة من اجتهادات المحاكم والمجالس الدستوريّة الأوروبيّة، والتقدّم الذي أحرزته على مستوى أدائها.

وذلك بإنشاء شبكة علاقات بين المحاكم والمجالس الدستوريّة وكليّات الحقوق والعلوم السياسيّة والمؤسّسات البحثيّة التي تعنى بالعدالة الدستوريّة وحكم القانون ، وانتشار منصّة لرصد الاجتهادات الدستوريّة والدراسات في الفقه الدستوريّ، ونشرها على أوسع نطاق من أجل الاستفادة منها وتطوير الاجتهاد في المحاكم والمجالس الدستوريّة العربيّة.

إنّ البحث الحاضر يشكّل الورقة الخلفيّة لمشروع إنشاء منصّة العدالة الدستوريّة، وهو يدخل ضمن المرحلة التحضيريّة لإنشاء منصّة العدالة الدستوريّة (كما وردَ أعلاه)، والتي تقوم على 1) إعداد الورقة الخلفيّة التي تتضمّن مجموعة وافية من المعلومات القانونيّة والمصادر الدستوريّة (المرفقة أدناه)؛ و2) إنشاء قاعدة معلومات نموذجيّة Pilot Compendium تكون متوافرة على الإنترنت، وتتضمّن المعلومات المتعلّقة بالشأن الدستوريّ والتي رُصِدت وجُمِعت خلال هذه المرحلة التحضيريّة.

القسم الخامس – خريطة الطريق لتنفيذ المبادرة

إنّ خريطة طريق تنفيذ هذه المبادرة، تمرّ عبر تنفيذ الأعمال التالية:

1- المرحلة التحضيريّة (السنة الأولى)

1.1- صياغة الورقة الخلفيّة لمبادرة منصّة العدالة الدستوريّة.

1.2- إنشاء منصّة نموذجيّة تتضمّن المعلومات القانونيّة والمصادر والمراجع المختلفة المتعلّقة بالشأن الدستوريّ.

2- المرحلة التنفيذيّة (السنة الثانية):

2.1- تنظيم ورشة عمل لإطلاق المنصّة النموذجيّة والبحث في الورقة الخلفيّة، وتحديد منهجيّات وأوجه التعاون بين الجهات الفاعلة الأساسية المعنيّة بالمشروع. تُنظَّم ورشة العمل بالتعاون مع اتحاد المجالس الدستوريّة العربيّة وبمشاركة أعضاء من لجنة البندقيّة وممثّلين عن المجالس الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة، بالاضافة إلى المنظّمات الدوليّة والجهات المانحة لتوفير الدعم اللازم لإنشاء منصّة العدالة الدستوريّة.

2.2- إنشاء شبكة خبراء مؤلّفة من قضاة أعضاء في المجالس الدستوريّة العربيّة والأوروبيّة، ومن متخصّصين وأساتذة القانون الدستوريّ وبيوت خبرة وصحافة متخصّصة في الشأن الدستوريّ.

2.3- بناء وتفعيل منصّة معرفيّة وتفاعليّة للعدالة الدستوريّة، وتيويم المعلومات القانونيّة والمصادر المتعلّقة بالشأن الدستوريّ.

2.4- عقد اجتماعات وحوارات فصليّة بين المعنيّين في الشأن الدستوريّ (قضاة، خبراء، أساتذة في القانون) من الدول العربيّة والدول الأوروبيّة.
2.5- عقد مؤتمر سنويّ لبحث مواضيع مستجدّة في مجال القانون والقضاء الدستوريّ.
2.6- تطوير مناهج تدريبيّة لطلّاب القانون الدستوريّ.

3- مرحلة المواكبة والإشراف (السنة الثالثة)

3.1- المواكبة وتقديم الخدمات التقنيّة لصون البرنامج الخاصّ بالمنصّة،والمواكبة لأجل تيويم المعلومات القانونيّة الدستوريّة كالأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم والمجالس الدستوريّة.
3.2- عقد اجتماعات وحوارات فصليّة بين القضاة والخبراء الدستوريّين من الدول العربيّة والدول الأوروبيّة.
3.3- عقد مؤتمر سنويّ لبحث مواضيع مستجدّة في مجال القانون والقضاء الدستوريّ.

خاتمة

أخيرًا، لا شكّ في أنّ مبادرة إنشاء منصّة للعدالة الدستوريّة تشكل اداةً اساسية لنشر التوعية حول المفاهيم والثقافة الدستورية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا؛ ولتطوير القدرات في مجال الممارسات الدستورية من خلال خلق اطار للتعاون والتواصل العلمي والمهني بين المعنيين في الشأن الدستوري من الدول العربية والدول الاوروبية المجاورة للبحر المتوسط. وهذه المنصّة، كما وردَ أعلاه،غنيّة بمضامينها ذات الخلفيّة القانونيّة والمعلومات المتعلقة بالشأن الدستوري، ستفرض نفسها، إعلامًا وصحافةً والكترونيًّا على شبكة الإنترنت وجامعيًّا في مختلف كليّات الحقوق، لا سيّما في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض الدول الأوروبيّة.

ملحق رقم 1- لمحة مختصرة عن المحاكم والمجالس الدستورية العربية والاوروبية

1- المحاكم الدستورية العربية

البلد	لمحة عن المجلس / المحكمة الدستورية	العنوان والموقع الالكتروني
لبنان	**المجلس الدستوري اللبناني** أُنشئ المجلس الدستوري بموجب المادة 19 من الدستور والقانون رقم 250 تاريخ 14\7\1993. نصت المادة 2 من القانون على ان المجلس يتألف من عشرة أعضاء. يعيّن مجلس النواب نصفهم بالغالبية المُطلق ويعيّن مجلس الوزراء النصف الآخر بأكثرية ثلثي عدد أعضاء الحكومة. حدّدت المادة 19 من الدستور ومن بعدها المادة الأولى من قانون إنشاء المجلس الدستوري والمادة الأولى من نظامه الداخلي مهمات هذا المجلس كالتالي: مراقبة دستورية القوانين وسائر النصوص التي لها قوة القانون، والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية. وهذه الصلاحيات حصرية حيث أنه لا يجوز للمجلس أن يتصدى لأي مسألة خارجة عن هذه الحصرية المحددة في النص الدستوري وفي النظام الداخلي للمجلس الدستوري.	**المجلس الدستوري** الحدث، بولفار كميل شمعون، رقم 239 هاتف: 6\5\466184 5 961 فاكس: 9614669 5 961 بريد الكتروني: info@cc.gov.lb موقع الكتروني: www.cc.gov.lb
سوريا	**المحكمة الدستورية العليا في سوريا** هي هيئة قضائية مستقلة مقرها دمشق مكونة من أحد عشر عضواً أحدهم رئيس المحكمة يسميهم جميعاً رئيس الجمهورية تكون مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد اعتباراً من تاريخ أداء العضو للقسم الدستوري. حدد الدستور اختصاصات المحكمة كما يلي: -الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم التشريعية واللوائح والأنظمة؛ -إبداء الرأي بناء على طلب من رئيس الجمهورية في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم؛ -إبداء الرأي في دستورية اقتراحات القوانين بناء على طلب من رئيس مجلس الشعب ؛ -الإشراف على انتخاب رئيس الجمهورية وتنظيم الإجراءات الخاصة بذلك؛ -النظر في الطعون الخاصة بصحة انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب والبت فيها؛ - محاكمة رئيس الجمهورية في حالة الخيانة العظمى.	غير متوفر
الاردن	**المحكمة الدستورية** أقرت التعديلات الدستورية الصادرة بتاريخ 1/10/2011 فصلاً خاصاً بإنشاء المحكمة الدستورية (م 58، 59، 60، 61) وبموجبه صدر القانون رقم (15) لسنة 2012 قانون المحكمة الدستورية. بالإضافة إلى كونها استحقاق دستوري بارز فإن المحكمة الدستورية تعتبر صرحاً حضارياً بارزاً ومحطة مهمة من محطات الإصلاح الشامل والمتدرج الذي يقوده جلالة الملك منذ ما قبل بدء الربيع العربي، والمحكمة الدستورية هيئة مستقلة بذاتها أحكامها نافذة والقضاة فيها مستقلون تستمد قوتها من الدستور الذي يصونها وتصونه. تختص المحكمة بما يلي : أ- الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة ب- تفسير نصوص الدستور	**المحكمة الدستورية** عمان - تلاع العلي- 12 شارع الحاتميه صندوق البريد: 1122 الرمز البريدي: 11953 هاتف المحكمة: المقسم1: 0096265505777 فاكس: 0096265513248 المقسم2: 0096265512647 بريد الكتروني: dewan@cco.gov.jo للإستفسار: info@cco.gov.jo موقع الكتروني: www.cco.gov.jo/

فلسطين	**المحكمة الدستورية العليا** يعود تأسيس المحكمة الدستورية العليا إلى القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، وتمت المصادقة على قانون المحكمة الدستورية وإقراره بتاريخ 2006/02/17، وحمل اسم قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (3) لسنة 2006 المنشور في الجريدة الرسمية عدد (62). وأصدر رئيس دولة فلسطين مرسوما رئاسيا رقم (57) لسنة 2016 بشأن تشكيل المحكمة الدستورية العليا، والذي بموجبه تشكلت أول هيئة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل، تمارس اختصاصاتها بموجب قانون رقم (3) لسنة 2006 هادفة إلى سمو القانون الأساسي والتدرج القانوني لارساء قواعد دولة القانون). كما جرى تعديل على قانون المحكمة الدستورية مرتين الأولى بموجب قرار بقانون رقم(19) لسنة 2017 والثانية بالقرار بقانون رقم (7) لسنة 2019 .	**المحكمة الدستورية العليا** فلسطين - البيرة - مبنى المحكمة الدستورية العليا هاتف: 22409035-970+ فاكس: 22409033-970+ موقع الكتروني: **www.tscc.pna.ps**
العراق	**المحكمة الاتحادية العليا – جمهورية العراق** عد الأمر رقم (30) لسنة 2005 بمثابة القانون المؤقت للمحكمة الاتحادية العليا لحين تشريع القانون الأصل المنصوص عليه في المادة (92/ثانياً) من الدستور والذي تعثر تشريعه منذ نفاذ الدستور والى الآن بسبب الخلاف في وجهات النظر حول نقطتين أساسيتين الأولى تتعلق بتكوين المحكمة والثانية بنصاب صدور قراراتها. المحكمة الاتحادية العليا مقرها بغداد تمارس مهامها شكل مستقل لا سلطان عليها لغير القانون. وهي مستقلة ماليا واداريا تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي : 1) الرقابة على دستورية القوانين واألنظمة النافذة؛ 2) تفسير نصوص الدستور . 3) الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادي؛ 4)الفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية . 5) الفصل في المنازعات التي تحصل بين حكومات الاقاليم أو المحافظات. 6) الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء7) التصديق على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب .8) أ – الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم . ب – الفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للإقليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم. 9) النظر بالطعن في قرار مجلس النواب الصادر على وفق صلاحياتها	بريد الكتروني: federalcourt.iraq@gmail.com موقع الكتروني: www.iraqfsc.iq
الكويت	**المحكمة الدستورية- دولة الكويت** انشأت المحكمة الدستورية في الكويت بموجب القانون رقم (14) لسنة 1973. تختص المحكمة الدستورية دون غيرها بتفسير النصوص الدستورية، وبالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح ، وفي الطعون الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة أو بصحة عضويتهم ، ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزماً للكافة ولسائر المحاكم." وقد حدد دستور دولة الكويت الصادر في 11 نوفمبر 1962م ، اختصاص المحكمة الدستورية حيث نص في المادة **(173)** على أن "يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية	**المحكمة الدستورية - دولة الكويت** مدينة الكويت، القبلة، قطعة 11، شارع فهد السالم ، قسيمة 900130 - دولة الكويت هاتف : 00965 22418395 فاكس : 00965 22410070 موقع الكتروني: www.cck.moj.gov.kw

	القوانين واللوائح ويبين صلاحياتها والإجراءات التي تتبعها. ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوي الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح.	
المملكة العربية السعودية	**المحمة العليا** المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في المملكة العربية السعودية، تقع في مدينة الرياض، وتعتبر محكمة قانون وليست محكمة موضوع، فهي تحاكم الحكم من حيث صحة تطبيق القواعد الشرعية والنظامية وتأويلها، وكذلك من حيث الإجراءات التي اتبعت في المحاكمة، وتهدف المحكمة العليا إلى مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها. وتوجيه النظر إلى القصور الذي قد يشوب بعض الأنظمة،	عنوان غير متوفر https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Courts/Pages/HighCourt.aspx
الامارات العربية المتحدة	**المحكمة الاتحادية العليا – الامارات العربية المتحدة** حرص الدستور على أن يحدد بنفسه الأداة التي يجري بها تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا، حتى يخضع هذا الإجراء لقاعدة ثابتة تمنع تغول أية جهة على القضاء عن هذا الطريق، فأوجب تعيينهم بمرسوم يصدر بعد موافقة المجلس الأعلى للاتحاد. ولا ريب أن تلك أعظم ضمانة يحقق بها للقضاء استقلاله بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية. تختص المحكمة الاتحادية العليا بالبحث بدستورية القوانين الاتحادية؛ البحث بدستورية القوانين الاتحادية عموماً؛ تفسير أحكام الدستور؛ مساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد المعينين بمرسوم؛ الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد؛ تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية المحلية في الإمارات؛ تنازع الاختصاص بين هيئة قضائية في إمارة وهيئة قضائية في إمارة أخرى؛ والبحث بالمنازعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد، الخ.	**وزارة العدل – الامارات العربية المتحدة** منطقة خليفة (أ), حوض رقم 133 شارع 12 ص.ب 260 **خطوط العرض والطول** 24.398550, 54.552030 هاتف +971 2 6921000 فاكس +971 2 6810680 بريد الكتروني Customer.s@moj.gov.ae **رقم مجاني** 800 333 333 موقع الكتروني: www.moj.gov.ae/ar/about-moj/federal-supreme-court.aspx
البحرين	**المحكمة الدستورية لمملكة البحرين** أنشأتْ المحكمةُ الدستورية لمملكة البحرين بمقتضى المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2002، الصادر بتاريخ 14 سبتمبر 2002م. تتشكلُ المحكمةُ من رئيس و نائب رئيس و خمسة أعضاء يعيّنون بأمر ملكي لمدة خمسة سنوات غير قابلة للتجديد لمرة واحدة، وأعضاء المحكمة الدستورية غير قابلين للعزل ولا يمكن نقلهم إلى وظائف أخرى إلا بموافقتهم. مارس المحكمة الرقابة الدستورية بصورتيها، المسبقة واللاحقة، فعلى مستوى الرقابة المسبقة يمكن لجلالة الملك أن يحيل إلى المحكمة ما يراه من مشروعات القوانين قبل إصدارها لتقرير مدى مطابقتها للدستور، ويكون تقريرها بهذا الشأن ملزما لجميع سلطات الدولة وللكافة، أما الرقابة اللاحقة فتمارسها المحكمة بطلب من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشورى أو رئيس مجلس النواب. اما بإحالة تلقائية من محاكم الموضوع. اما بدفع فرعي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة مبدى من أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم.	**المحكمة الدستورية** صندوق بريد 18380 - المنامة - مملكة البحرين مبنى المحكمة رقم 94- مجمع 304- شارع الحكومة- المنامة- مملكة البحرين مبنى دلمون (1) رقم 121- مجمع 304- شارع الحكومة- المنامة- مملكة البحرين هاتف:17578181(973+) فاكس: 17224475 (973+) بريد الكتروني: info@ccb.bh موقع الكتروني: www.ccb.bh
قطر	**المحكمة الدستورية العليا في قطر** انشأت المحكمة الدستورية العليا في قطر بموجب القانون رقم 12 لسنة	عنوان غير متوفر

	2008 . وهي هيئة قضائية مستقلة ولها موازنة مستقلة. ومقرها مدينة الدوحة. تختص المحكمة دون غيرها بما يأتي :أولاً :الفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح .ثانياً :الفصل في تنازع الاختصاص بتحديد الجهة المختصة بالفصل في الدعوى من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها، ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها .ثالثاً :الفصل في المنازعات التي تنشأ بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضةالصادرة عن جهات قضائية أو جهات ذات اختصاص قضائي . رابعاً :تفسير نصوص القوانين إذا أثارت خلافاً في التطبيق، وكان لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها، وذلك بطلب يقدم من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشورى.	
اليمن	**المحكمة العليا في اليمن** المحكمة العليا هي أعلى هيئة قضائية في الجمهورية ومقرها العاصمة صنعاء. وتختص بالمهام التالية :1) الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات ؛ 2) الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء. 3) الفصل في الطعون الانتخابية. 4) الفصل في الطعون والأحكام النهائية المكتسبة للدرجة القطعية، في المواد المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية والمنازعات الإدارية والدعاوي التأديبية. 5) الرقابة القضائية على جميع المحاكم في الجمهورية. 6) الفصل بطريق الطعن بالنقض في الأحكام النهائية في الجرائم العسكرية و8) محاكمات شاغلي وظائف السلطات العليا مع مراعاة أحكام المادتين (101، 111) من الدستور.	موقع الكتروني: www.ysc.org.ye
مصر	**المحكمة الدستورية العليا** تتولى المحكمة الدستورية العليا، باعتبارها جهة قضائية مستقلة, قائمة بذاتها، الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، ومنذ أن عهد إليها دستور1971 بهذه المهمة، تتوالى أحكامها مكرسة للشرعية الدستورية في مختلف مجالاتها، فهي الحارسة على أحكام الدستور، والقوامة على الشرعية الدستورية، ولها القول الفصل فى تفسير نصوصه، باعتباره وثيقة نابضة بالحياة، كما انها تضطلع بتحديد مضامين وأطر الحقوق والحريات التي كفلها، والواجبات والالتزامات التى قررها، وبيان مقاصد المشرع الدستورى من كل منهما، منظورًا فى شأنها إلى أن نصوص الدستور ككل لا يتجزأ، ولذلك كان أمراً مقضياً أن يكون ما تستظهره هذه المحكمة من نصوص الدستور هو التفسير الصحيح لها بلا معقب عليها فيه.	**المحكمة الدستورية العليا** كورنيش النيل- المعادى- القاهرة -مصر هاتف: 20 2 25267629 موقع الكتروني: ww.sccourt.gov.eg
ليبيا	**المحكمة العليا الليبية** انشأت المحكمة العليا في ليبيا بموجب القانون رقم 6 لسنة 1982م. مقرها الدائم في طرابلس. تختص المحكمة العليا بالفصل في المسائل الآتية: 1) الطعون التي يرفعها كل ذي مصلحة شخصية مباشرة في اي تشريع يكون مخالفاً للدستور. 2) اية مسألة قانونية جوهرية تتعلق بالدستور او بتفسيره تثار في قضية منظورة امام اية محكمة. 3) تنازع الاختصاصا بين المحاكم. 4) النزاع الذي يثور بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر احدهما من المحاكم والآخر من جهة قضائية قضاء استثنائي، ويجوز للمحكمة في هذه الحالة ان تأمر بوقف تنفيذ احد الحكمين او كليهما الى ان تفصل في موضوع النزاع. 5) العدول عن مبدأ قانوني قررته احكام سابقة...	**المحكمة العليا الليبية** طرابلس – زاوية الدهماني بنغازي – شارع رفيق المهدوي هاتف: طرابلس+218-21-3403725/27 بنغازي +218-61-9090690 بريد الكتروني: info@supremecourt.gov.ly موقع الكتروني: supremecourt.gov.ly

الجزائر	**المحكمة الدستورية في الجزائر** إن المحكمة الدستورية هي عبارة عن مؤسسة دستورية رقابية مستقلة استحدثها المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 2020 مكان المجلس الدستوري، تكلف بضمان احترام الدستور وضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية، تتكون المحكمة الدستورية من اثني عشر (12) عضوا يمثلون السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والهيئة الناخبة مع إقصاء المؤسس الدستوري البرلمان من التمثيل ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية، كما وسع المؤسس الدستوري من صلاحيات المحكمة الدستورية مقارنة بالمجلس الدستوري. لقد احتفظ المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري سنة 2020 ببعض خصائص ومقومات المجلس الدستوري ضمن المحكمة الدستورية وفي الوقت ذاته ميز المحكمة الدستورية بالعديد من الخصائص والمقومات التي لم تكن موجودة في المجلس الدستوري، وذلك من الناحيتين العضوية والوظيفية. لقد حلت المحكمة الدستورية محل المجلس الدستور بموجب الدستور الجديد للجزائر سنة 2020.	العنوان غير متوفر موقع الكتروني قديم للمجلس الدستوري: www.conseil-constitutionnel.dz
المغرب	**المحكمة الدستورية للمملكة المغربية** يعود تاريخ القضاء الدستوري بالمملكة المغربية إلى أولى سنوات الاستقلال عندما نص دستور 1962 على تأسيس غرفة دستورية بالمجلس الأعلى باعتباره أعلى هيئة في التنظيم القضائي . وفي نطاق الإصلاحات الدستورية الواسعة والعميقة، التي أقرتها المملكة بموجب الدستور الصادر في 29 يوليو 2011، تم إحداث محكمة دستورية - تحل محل المجلس الدستوري- تتمتع بصلاحيات أوسع وتكون، بالخصوص، مفتوحة للأشخاص للدفاع عن الحقوق والحريات المضمونة لهم دستوريا. تختص المحكمة بمراقبة دستورية القوانين والانظمة، مراقبة صحة إجراءات مراجعة الدستور وإعلان نتيجتها، مراقبة صحة الانتخابات البرلمانية وعمليات الاستفتاء، والبت في الخلاف بين البرلمان والحكومة	**المحكمة الدستورية** زاوية شارع محمد الخامس وشارع مولاي الحسن – الرباط هاتف: 0537737282 فاكس: 0537728002 بريد الكتروني: contact@cour-constitutionnelle.ma موقع الكتروني: www.cour-constitutionnelle.ma
تونس	**المحكمة الدستورية** انشأت المحكمة الدستورية بمقتضى القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015. ينص الفصل 118 من الدستور على أنّه: "المحكمة الدستورية هيئة قضائية مستقلة تتركب من اثني عشر عضوا من ذوي الكفاءة، ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون الذين لا تقل خبرتهم عن عشرين سنة. يعين كل من رئيس الجمهورية ومجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء، أربعة أعضاء، على أن يكون ثلاثة أرباعهم من المختصين في القانون ويكون التعيين لفترة واحدة مدتها تسع سنوات. يجدّد ثلث أعضاء المحكمة الدستورية كل ثلاث سنوات، ويسدّ الشغور الحاصل في تركيبة المحكمة بالطريقة المعتمدة عند تكوينها مع مراعاة جهة التعيين والاختصاص." **منذ إحداثها في دستور 2014، لم تُشكّل المحكمة الدستورية بتونس حتى يومنا هذا.** انشأت الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين وهي هيئة قضائية وقتية مستقلة في تونس تختص بمراقبة دستورية مشاريع القوانين، تتمتع الهيئة بالاستقلالية الإدارية والمالية في إطار ميزانية الدولة. تم إنشائها في 18 أبريل 2014 وتم تعيين أعضائها في 22 أبريل الموالي. جاءت هذه الهيئة تعويضا للمجلس الدستوري للجمهورية الذي حل	العنوان غير متوفر https://www.justice.gov.tn/index.php?id=577

	في 2011 إثر الثورة التونسية، بينما تنتهي مهامها عند تركيز المحكمة الدستورية. **صدر الرئيس قيس سعيد أمرا رئاسيا يوم 22 سبتمبر 2021 يقضي بإلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين**	
موريتانيا	**المجلس الدستوري للجمهورية الاسلامية الموريتانية** انشأ المجلس الدستوري بموجب القانون النظامي للمجلس الدستوري الموريتاني لسنة 1992. صلاحيات المجلس الدستوري محددة بدقة في الدستور والأمر رقم 92-04 المؤرخ في 4 فبراير 1992 بشأن القانون الأساسي للمجلس الدستوري المعدل بالقانون الأساسي 2018-013 N0 المؤرخ في 15 فبراير 2018. يتدخل المجلس الدستوري لمراقبة دستورية القوانين الأساسية والقوانين العادية ولوائح المجلس الوطني والالتزامات الدولية لموريتانيا وكذلك لضمان احترام االقوانين والتنظيمات لاحكام الدستور	**المجلس الدستوري** نواكشوط هاتف: 45297062(222)+ 45257380(222)+ محمول: 22059430(222)+ موقع الكتروني: /cc.rimpresse.com
جيبوتي	**المجلس الدستوري** يحدد القانون الأساسي رقم AN / 93 / 3eme L / 4 الصادر في 7 أبريل 1993 قواعد تنظيم وعمل المجلس الدستوري. فهو يسهر المجلس الدستوري، وفق أحكام الدستور، على احترام المبادئ الدستورية. يراقب دستورية القوانين. ويضمن حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة. إنه الهيئة التنظيمية لعمل المؤسسات ونشاط السلطات العامة.	العنوان غير متوفر https://www.presidence.dj/sousmenu.php?ID=33

2- المحاكم الدستورية الاوروبية

البلد	لمحة عن المجلس / المحكمة الدستورية	العنوان والموقع الالكتروني
البانيا	**المحكمة الدستورية لجمهورية ألبانيا** **انشأت** المحكمة الدستورية لجمهورية ألبانيا بموجب القانون رقم 8577 ، بتاريخ 10.02.2000 ، كإحدى المؤسسات الرئيسية التي تلعب دورًا في ضمان النظام الدستوري الناشئ في ألبانيا. المحكمة الدستورية هي أعلى سلطة مخولة بصلاحية ضمان احترام دستور جمهورية ألبانيا ، وتفسيره بشكل قاطع ودقيق. مع مراعاة الأسس الدستورية ، تألفت المحكمة الدستورية من 9 أعضاء ، 5 منهم ينتخبهم البرلمان و 4 يعينهم رئيس الجمهورية. ينتخب القضاة رئيس المحكمة الدستورية بالاقتراع السري. كما نص القانون السالف الذكر على تنظيم وضع القضاة الدستوريين وصلاحياتهم وحدد الكيانات التي يحق لها تحريك المحكمة الدستورية، والقوة الملزمة لقراراتها.	**Constitutional Court of Republic of Albania** Cabinet of the President: http://www.gjk.gov.al/web/Cabinet_of_the_President_641_2.php Aleksandër Toma, Chief of Cabinet Tel: + 355 4 2230923 Email: atoma@gjk.gov.al ADVISER AT THE PRESIDENT'S CABINET Olsi Kristo Tel: +355 04 2259051 Email: olsi.kristo@gjk.gov.al Secretary of the President Tel: +355 04 2228357 Email: sekretar.kryetar@gjk.gov.al http://www.gjk.gov.al/
كرواتيا	**المحكمة الدستورية لجمهورية كرواتيا** نشأ القضاء الدستوري في جمهورية كرواتيا في عام 1963 وبدأت المحكمة الدستورية العمل في عام 1964. ينقسم القضاء الدستوري في جمهورية كرواتيا إلى فترتين تاريخيتين: - القضاء الدستوري في جمهورية كرواتيا الاشتراكية السابقة (المشار إليها فيما يلي: جمهورية كرواتيا الاشتراكية) من عام 1963 إلى عام 1990 - الفترة التي كانت فيها كرواتيا واحدة من ست وحدات (جمهوريات) فيدرالية تابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة (يشار إليها فيما يلي باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة) ؛ - القضاء الدستوري في جمهورية كرواتيا بعد عام 1990 - الفترة التي تلت حصول جمهورية كرواتيا على الاستقلال والسيادة. ترد الأحكام المتعلقة بالمحكمة الدستورية لجمهورية كرواتيا في الفصل الخامس من دستور جمهورية كرواتيا ، والتي تسمى المحكمة الدستورية لجمهورية كرواتيا. للمحكمة الدستورية صلاحيات واسعة في مجال مراقبة تطبيق الدستور، وابرزها: تنظر في مدى تطابق القوانين مع الدستور؛ تنظر في مدى تطابق توافق التنظيمات الأخرى مع الدستور والقانون؛ مراقبة دستورية القوانين؛ تفصل في الدعاوى الدستورية ضد القرارات الفردية لهيئات الدولة ، وهيئات وحدات الحكم الذاتي المحلية والإقليمية والكيانات القانونية ذات السلطة العامة عندما تنتهك هذه القرارات حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، فضلاً عن الحق في الحكم الذاتي المحلي والإقليمي ، والذي يضمنها دستور جمهورية كرواتيا؛ ترصد تحقيق الدستورية والشرعية، وتقدم تقارير عن الظواهر الملحوظة من عدم	**The Constitutional Court of the Republic of Croatia** Office of the President of the Constitutional court mr. sc. Ksenija Podgornik, Head of the Office tel .: +385 1 6400 100 fax: +385 1 6400 000 Email: Constitutional_sud@usud.hr Website: https://www.usud.hr/hr/kontakt Information Affairs Department Vladimir Rakičić, Head of the Service tel .: +385 1 6400 211 fax: +385 1 4551 055 e-

	الدستورية وعدم الشرعية إلى البرلمان الكرواتي؛ تفصل في مدى مسؤولية رئيس الجمهورية عند مخالفته للدستور ومهامه العامة، الخ.	mail: Constitutional_sud@usud.hr
قبرص	**المحكمة العليا في قبرص** المحكمة العليا هي أعلى محكمة في الجمهورية. تختص المحكمة العليا بالنظر في دستورية أي قانون أو أي تضارب في السلطات أو الاختصاصات ينشأ بين أي أجهزة أو سلطات في الجمهورية. بالإضافة إلى ذلك ، تنظر وتفصل المحكمة العليا في أي طعن من قبل رئيس الجمهورية فيما يتعلق بمدى التوافق مع دستور أي قانون يسنه مجلس النواب.	**Supreme court of Cyprus** Charalambos Mouskos Str. 1102- Nicosia, Cyprus Postal Address: Supreme Court of Cyprus Charalambos Mouskos Str 1404 – Nicosia, Cyprus Telephone: (+357) 22865741 Fax: (+357) 22304500 Website: www.supremecourt.gov.cy Email:chief.reg@sc.judicial.gov.cy Complaints - Suggestions: chief.reg@sc.judicial.gov.cy Data Protection Officer: dpo@sc.judicial.gov.cy
اليونان	**المحكمة العليا الخاصة (Ανώτατο Ειδικό Δικαστήριο)** هي محكمة متخصصة، شبيهة بالمحكمة الدستورية من حيث أن معظم النزاعات داخل ولايتها القضائية ذات طبيعة دستورية. تنص المادة 100 من الدستور اليوناني على المحكمة وهي مسؤولة عن الحكم على صحة الانتخابات البرلمانية أو إقالة أعضاء البرلمان من مناصبهم أو حل النزاعات بين المحاكم اليونانية الثلاث. الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الخاصة نهائية وغير قابلة للاستئناف. المحكمة العليا الخاصة ليست محكمة دائمة. تنعقد المحكمة فقط عندما تنشأ قضية تتعلق باختصاصها الخاص. يجب اعتبار المحكمة محكمة دستورية عليا في اليونان، تبت في القضايا المتعلقة بدستورية القوانين والنزاعات الانتخابية. قرارات المحكمة نهائية وملزمة لجميع المحاكم بما في ذلك المحاكم العليا. تتكون المحكمة من 11 عضوًا، من بينهم 3 رؤساء للمحاكم العليا (المحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التدقيق)، و4 قضاة من المحكمة العليا و 4 قضاة من مجلس الدولة.	غير متوفر
بلغاريا	**المحكمة الدستوري في جمهورية بلغاريا** أثبتت المحكمة الدستورية وجودها في المجتمع كهيئة سياسية مستقلة تضمن سيادة الدستور. على الرغم من أن قرارات المحكمة الدستورية التي تعلن عدم دستورية القوانين واللوائح لها آثار سياسية، فإن المحكمة الدستورية ليست محكمة سياسية. ضمنت قرارات المحكمة الدستورية البلغارية، مع التزامها المستمر بالدستور، عدم رجوع العمليات الديمقراطية في بلغاريا وأهداف الدستور. أثارت قرارات المحكمة المتعلقة بحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين، وفصل السلطات، وحرمة الملكية الخاصة، والمشاريع الحرة، واستقلال وسائل الإعلام، وحظر الرقابة ، وما إلى ذلك ، استجابة عامة ودولية إيجابية.	**Constitutional Court of the Republic of Bulgaria** 1594 Sofia, bul. Dondukov № 1 Phone:(+359 2) 940 23 40 /05 Email: v.georgiev@constcourt.bg Website: www.constcourt.bg
فرنسا	**المجلس الدستوري** تأسس المجلس الدستوري بموجب دستور 4 أكتوبر 1958. يشكل إنشائه	Conseil constitutionnel 2, rue de Montpensier

	ابتكارًا في التاريخ الدستوري الفرنسي. يكفل احترام الدستور ولا سيما الحقوق والحريات التي يكفلها. المجلس الدستوري منظِم لعمل السلطات العامة وله ولاية قضائية متعددة الاختصاصات، وهو مسؤول بشكل خاص عن مراقبة تطابق القوانين مع الدستور من خلال رقابة مسبقة (un contrôle a priori) ام رقابة لاحقة (un contrôle a posteriori)، ومراقبة عمليات الانتخابات الرئاسية والتشريعية، كما له دور استشاري يقدمه لرئيس الدولة بشأن تنفيذ المادة 16 من الدستور، والقرارات التي تتخذ في هذا السياق.	75 001 Paris Accès : métro lignes 1 et 7, arrêt Palais-Royal - Musée du Louvre ou ligne 14, arrêt Pyramides.Téléphone : Accueil: (+33) 1.40.15.30.00 Télécopie:(+33) 1.40.20.93.27 Website: www.conseil-constitutionnel.fr Webmestre : webmestre(at)conseil-constitutionnel.fr Communication et presse : communication-presse(at)conseil-constitutionnel.fr Service administratif et financier : saf(at)conseil-constitutionnel.fr Service des relations extérieures : relations-exterieures(at)conseil-constitutionnel.fr Service Documentation, Bibliothèque : service-documentation(at)conseil-constitutionnel.fr Service du greffe : greffe(at)conseil-constitutionnel.fr Service informatique: informatique(at)conseil-constitutionnel.fr
ايطاليا	**المحكمة الدستورية الايطالية** ينص الدستور الايطالي على إنشاء المحكمة ووظائفها الأساسية (المادة 134)، وتكوينها (المادة 135)، وآثار قراراتها على القوانين (المادة 136). ومع ذلك، تم تأجيل التنظيم الإضافي للمحكمة وأنشطتها إلى القوانين الدستورية اللاحقة والقوانين العادية التي كان لا بد من الموافقة عليها قبل أن يتم بشكل ملموس تشكيل المحكمة والبدء في العمل. في شباط 1948، صادقت الجمعية التأسيسية على القانون الدستوري رقم 1948/1 الذي ينص على من يمكنه تقديم التماس إلى المحكمة وبأي طريقة. ومع ذلك، فقد استغرق الأمر خمس سنوات أخرى قبل أن يكمل القانون الدستوري رقم 1953/1 والقانون العادي رقم 1953/87 تنظيم المحكمة. في أعقاب الانتخابات الجديدة في عام 1953 ، حدثت تأخيرات أخرى بسبب مشاكل في التوصل إلى الاتفاق الضروري لانتخاب القضاة الخمسة الذين رشحهم البرلمان بأغلبية ثلاثة أخماس. تم الانتهاء من أول عضوية كاملة للمحكمة الدستورية فقط في عام 1955. في هذه المرحلة ،	The constitutional court of Italy Piazza del Quirinale, 41 00187 Roma tel. 0646981 info@cortecostituzionale.it www.cortecostituzionale.it

	تمكنت المحكمة من ترسيخ نفسها في Palazzo della Consulta وإنشاء الهياكل التنظيمية اللازمة ، واعتماد لوائحها الداخلية المعروف باسم "التكاملي المعياري". وهكذا ، بعد سبع سنوات من دخول الدستور حيز التنفيذ ، تمكنت المحكمة أخيرًا من العمل.	
اسبانيا	**المحكمة الدستورية الاسبانية** تأسست بموجب دستور 9 ديسمبر 1931 (المادة 122) ويحكمها القانون الأساسي الصادر في 14 يونيو 1933 ، استندت هذه المحكمة الدستورية للضمانات إلى حد كبير على النموذج النمساوي. وهي مختصة بمراجعة دستورية القوانين، وحماية الضمانات الفردية، والفصل في تنازع الاختصاص بين الجمهورية ومناطق الحكم الذاتي، ومراجعة المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة، ورئيس المجلس والوزراء ورئيس وقضاة المحكمة العليا والمدعي العام للجمهورية.	**Constitutional Court of Spain** The Constitutional Court is based in Madrid: Doménico Scarlatti Street, No. 6 28003 – Madrid, Spain Tel: (34) 915 508 000 Website: www.tribunalconstitucional.es
المانيا	**المحكمة الدستورية الاتحادية** المحكمة الدستورية الاتحادية مسؤولة عن ضمان الالتزام بالقانون الأساسي. منذ إنشائها في عام 1951 ، ساعدت المحكمة على ضمان احترام النظام الأساسي الديمقراطي الحر في ألمانيا وإنفاذه. وهذا ينطبق بشكل خاص على إنفاذ الحقوق الأساسية. تلتزم جميع الهيئات التي تمارس السلطة العامة بالتقيد بالقانون الأساسي. في حالة وجود خلافات بشأن القانون الأساسي ، يمكن رفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية الاتحادية. قراراتها نهائية وملزمة لجميع أجهزة الدولة الأخرى. كما أن لعمل المحكمة الدستورية الاتحادية تأثير سياسي. يتضح ذلك بشكل خاص عندما تعلن المحكمة أن أحد القوانين غير دستوري. لكن المحكمة ليست جهازا سياسيا. معياره هو القانون الأساسي فقط. فالسياسة لا تؤثر على قرارات المحكمة. إنها تحدد فقط الإطار الدستوري الذي يمكن للسياسة أن تتطور من خلاله. إن تقييد سلطة الدولة هو السمة المميزة للدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة.	Federal Constitutional Court, PO Box 1771, 76006 Karlsruhe) Fax: +49 (721) 9101-382) Website: www.bundesverfassungsgericht.de/
النمسا	**المحكمة الدستورية في النمسا** المحكمة الدستورية مسؤولة عن التحقق من الامتثال لأحكام الدستور. بصفتها "محكمة للحقوق الأساسية" واستناداً إلى صلاحياتها في مراجعة القوانين والأنظمة للتأكد من دستوريتها ، فهي مدعوة لفرض وتأمين النظام الديمقراطي للدولة في ظل سيادة القانون. تلتزم جميع الهيئات الحكومية والمؤسسات الأخرى التي تؤدي وظائف حكومية بالامتثال للدستور. في حالة حدوث انتهاك (مزعوم) للدستور من قبل أي هيئة أو مؤسسة من هذا القبيل ، فإن المحكمة الدستورية ، التي تم إنشاؤها على أساس الدستور النمساوي ، تصدر قرارًا نهائيًا بشأن هذه المسألة ، وتنص ، إذا لزم الأمر ، على سبيل انتصاف مناسب. لذلك ، يُشار إليه غالبًا باسم "حارس الدستور	**Constitutional Court of Austria** Freyung 8 A-1010 Vienna, Austria Phone: + 43 (1) 53 122 0 Telefax: + 43 (1) 53 122 499 E-Mail: vfgh@vfgh.gv.at Website: www.vfgh.gv.at
سلوفينيا	**المحكمة الدستورية في جمهورية سلوفينيا** تتألف المحكمة الدستورية من تسعة قضاة من المحكمة الدستورية، ينتخبون بناء على اقتراح رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الوطنية. ان اي مواطن في جمهورية سلوفينيا وهو خبير قانوني بلغ 40 عامًا على الأقل يمكن ان يعين قاضيًا في المحكمة الدستورية. يُنتخب قضاة المحكمة الدستورية لمدة تسع سنوات ولا يجوز إعادة انتخابهم. يُنتخب رئيس	**The Constitutional Court of the Republic of Slovenia** Beethovnova ulica 10 SI-1001 Ljubljana Tel : 01 477 64 00 fax : 01 251 04 51

	المحكمة الدستورية من قبل القضاة من بينهم لمدة ثلاث سنوات. وفقًا للدستور، للمحكمة الدستورية ان تقرر: - بشأن توافق القوانين مع الدستور ؛ - توافق القوانين والأنظمة الأخرى مع المعاهدات المصدق عليها والمبادئ العامة للقانون الدولي ؛ - بشأن توافق اللوائح مع الدستور والقوانين ؛ - بشأن توافق لوائح المجتمع المحلي مع الدستور والقوانين ؛ - بشأن توافق القوانين العامة الصادرة لممارسة السلطة العامة مع الدستور والقوانين واللوائح ؛ - بشأن الشكاوى الدستورية الناشئة عن انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية بفعل أفعال فردية ؛ - بشأن النزاعات القضائية بين الولاية والمجتمعات المحلية وبين المجتمعات المحلية نفسها ؛ - بشأن النزاعات القضائية بين المحاكم وسلطات الدولة الأخرى ؛ - بشأن تنازع الاختصاص بين الجمعية الوطنية ورئيس الجمهورية والحكومة ؛ - بشأن عدم دستورية أعمال وأنشطة الأحزاب السياسية ؛ - بشأن الطعون ضد قرار الجمعية الوطنية بشأن المصادقة على انتخاب النواب ؛ - بشأن مساءلة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء ؛ - بشأن تطابق المعاهدة مع الدستور في عملية التصديق على المعاهدة.	*Email:* info@us-rs.si *vep (e-vlaganje)* Website: www.us-rs.si/judges/?lang=en
الجمهورية التشيكية	**المحكمة الدستورية في الجمهورية التشيكية** بعد حل الاتحاد التشيكوسلوفاكي، نص دستور الجمهورية التشيكية المستقلة الصادر في 16 كانون الأول / ديسمبر 1992 على وجود محكمة دستورية. وبدأت المحكمة الدستورية الجديدة للجمهورية التشيكية عملها في 15 تموز / يوليه 1993 بموجب القانون رقم 1993/182 المحكمة الدستورية. للمحكمة الدستورية صلاحيات واسعة (وفقًا للمادة 87 الفقرتين 1 و 2 من الدستور)، وابرزها: - إلغاء القوانين أو الأحكام الفردية منها إذا كانت تتعارض مع النظام الدستوري. - إلغاء التشريعات القانونية الأخرى أو الأحكام الفردية منها إذا كانت تتعارض مع النظام الدستوري أو النظام الأساسي ؛ - الشكاوى الدستورية من قبل الهيئة التمثيلية لمنطقة الحكم الذاتي ضد التعدي غير القانوني من قبل الدولة. -الفصل في النزاعات القضائية بين هيئات الدولة والهيئات الحكومية وهيئات مناطق الحكم الذاتي ، وبين هيئات مناطق الحكم الذاتي ، ما لم يتم منح هذه السلطة بموجب قانون إلى هيئة أخرى ؛ - الشكاوى الدستورية المقدمة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ضد قرارات نهائية أو تجاوزات أخرى من قبل السلطات العامة التي تنتهك الحقوق الأساسية والحريات الأساسية المكفولة دستوريًا ؛ - الإجراءات التصحيحية من القرارات المتعلقة بالتصديق على انتخاب نائب أو عضو مجلس الشيوخ ؛	**The Constitutional Court of the Czech Republic** Joštova 8, 660 83 Brno 2 CZECH REPUBLIC tel. (420) 542161111 fax: (420) 542218326 Email to file a petition or statement: podani@usoud.cz Website: www.usoud.cz
تركيا	**المحكمة الدستورية لجمهورية تركيا** تأسست المحكمة الدستورية التركية بموجب دستور عام 1961. تم تصميمه على غرار النموذج الأوروبي للمراجعة الدستورية اللاحقة. تم	**The Constitutional Court of the Republic of Turkey** Ahlatlıbel Mahallesi İncek

Şehit Savcı Mehmet Selim Kiraz Bulvarı No: 4 Postal Code: 06805 Çankaya / ANKARA Phone:+90 (312) 463 73 00 Fax: +90 (312) 463 74 00 E-mail: tcc@anayasa.gov.tr Address Code: 3546104229 Website: www.anayasa.gov.tr	منح سلطة مراجعة دستورية القوانين للمحكمة الدستورية فقط بموجب دستور عام 1961. ولما طرأت تعديلات كثيرة على تكوين وسلطات وهيكل المحكمة خلال التعديلات الدستورية في عام 2010 ، تم سن قانون جديد في عام 2011 بشأن إنشاء المحكمة الدستورية وقواعد إجراءاتها (رقم 6216 ، 30 مارس 2011) الذي نص على تنظيمها وهيكلها وإجراءاتها وإجراءاتها التأديبية. يمنح القانون رقم 6216 للمحكمة سلطة تنظيم قواعدها الداخلية. لذلك، يتم وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم وإجراءات المحكمة الدستورية من خلال اللائحة الداخلية للمحكمة. تختص المحكمة بمراجعة دستورية القوانين أوالمراسيم الرئاسية أو اللائحة الداخلية للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا أو بعض المواد أو الأحكام تنتهك الدستور فيما يتعلق بشكلها ومبدأها ؛ وتعديلات الدستور فيما يتعلق بشكلها فقط. ب- الفصل في الأمور التي أحالتها إليها المحاكم على سبيل الاعتراض وفق المادة 152 من الدستور. ج- الفصل في الطلبات الفردية التي تم تقديمها بموجب المادة 148 من الدستور.	

ملحق رقم 2: القسم الثاني الدساتير والنصوص القانونية الخاصة بالمحاكم الدستورية العربية والأوروبية

1- لائحة الدساتير

1.1 - لائحة دساتير الدول العربية

البلد	العنوان	الرقم	التاريخ	المصدر
لبنان	الدستور اللبناني		23 ايار 1926	www.presidency.gov.lb/Arabic/LebaneseSystem/Documents/LebaneseConsitution.pdf
سوريا	الدستور السوري	المرسوم 94	27/02/2012	www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=423
الاردن	دستور المملكة الاردنية الهاشمية لعام 1952		1-1-1952	http://parliament.jo/print/137
فلسطين	القانون الاساسي المعدل 2003م		13/08/2005	www.tscc.pna.ps/_upload/_documents/court_bd4a82e0760144ff98b1201a83eca23c.pdf
العراق	دستور جمهورية العراق		28-12-2005	المصدر : الوقائع العراقية |رقم العدد : 4012 |تاريخ العدد :28-12-2005| http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=290320063592085
الكويت	دستور الكويت		11 نوفمبر 1962	www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=2024
السعودية	النظام الأساسي للحكم	أمر ملكي رقم أ/90	27/ 8/ 1412	www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/rulesandRegulations
الامارات	دستور الامارات العربية المتحدة		1971/07/18	http://rakpp.rak.ae/en/Laws/Laws%20of%20the%20United%20Arab%20Emirates/Important%20legislation/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1.pdf
البحرين	دستور مملكة البحرين		14 فبراير 2002	الجريدة الرسمية عدد 2517 https://www.legalaffairs.gov.bh/PDF/Constitution.pdf
البحرين	تعديلات دستور مملكة البحرين الصادرة سنة 2012		03/05/2012	الجريدة الرسمية عدد 3050 www.legalaffairs.gov.bh/PDF/ConstAmend2012.pdf
البحرين	تعديل دستور مملكة البحرين الصادر سنة 2017		**30 مارس 2017**	الجريدة الرسمية عدد 3307 www.legalaffairs.gov.bh/PDF/ConstAmend2017.pdf
البحرين	تعديلات الدستور2018		21 أكتوبر 2018	الجريدة الرسمية عدد 9033

				www.legalaffairs.gov.bh/PDF/ConstAmend2018.pdf
قطر	الدستور الدائم لدولة قطر		صدر في الديوان الأميري بتاريخ 1425/4/20هـ الموافق 2004/6/8م	https://www.almeezan.qa/OfficialJournalPage.aspx
سلطنة عمان	النظام الأساسي للدولة	مرسوم سلطاني رقم ٦ / ٢٠٢١	2021/01/11	data.qanoon.om https://www.mjla.gov.om/legislation/laws/index.aspx
اليمن	دستور الجمهورية اليمنية لعام 1991 مع تعديلاته لغاية 2015		1991/05/16	https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php?print=Y
مصر	دستور جمهورية مصر العربية المعدل		2014/01/18	www.presidency.eg/ar/
ليبيا	الإعلان الدستوري لسنة 2011- مع تعديلاته			www.log.gov.ly/downloads/add01.pdf
السودان	دستور جمهورية السودان الإنتقالى لسنة 2005			www.moj.gov.sd/posts/post/59
السودان	مرسوم دستوري باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية	38	2019/08/20	www.moj.gov.sd
الجزائر	دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وتعديلاته	مرسوم رئاسي رقم 20/442	30/09/2020	الجريدة الرسمية رقم 82 تاريخ 30 ديسمبر 2020 www.joradp.dz/TRV/AConsti.pdf
المغرب	دستور المملكة المغربية لسنة 2011	ظهير شريف رقم 1.11.91	2011/07/29	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/constitution_arabe_2011_0.pdf
تونس	دستور الجمهورية التونسية		04/02/2014	http://www.iort.gov.tn/
موريتانيا	دستور الجمهورية الاسلامية الموريتانية	الامر القانوني رقم 91 – 022	1991/07/20	http://cc.rimpresse.com/wp-content/uploads/2021/06/la-constitution-consolid%C3%A9-ar-2021.pdf
جمهورية جيبوتي	القانون الدستوري		1992/09/15	https://www.presidence.dj/TexteFond.php
جمهورية جيبوتي	قانون تعديل الدستور	134	2006/02/22	https://www.presidence.dj/TexteFond.php

جمهورية جيبوتي	قانون تعديل الدستور	215	2008/01/19	https://www.presidence.dj/TexteFond.php
جمهورية جيبوتي	قانون تعديل الدستور	92	2010/04/21	https://www.presidence.dj/
الصومال	دستور جمهورية الصومال الديمقراطية		01/07/1960	الجريدة الرسمية عدد 1 في 1960/7/1م أوقف العمل بهذا الدستور بقيام ثورة 21 أكتوبر 1969 على أنه لم يعلن إلغاء هذا الدستور بعد

1.2 - لائحة دساتير الدول الاوروبية

البلد	العنوان	الرقم	التاريخ	المصدر
البانيا	دستور ألبانيا	8417	21/10/1998	https://www.gjk.gov.al/web/constitution_of_albania_2090.pdf
كرواتيا	دستور جمهورية كرواتيا	56/90	22/12/1990	https://www.usud.hr/sites/default/files/dokumenti/The_consolidated_text_of_the_Constitution_of_the_Republic_of_Croatia_as_of_15_January_2014.pdf
قبرص				
اليونان	دستور اليونان		06/04/2001	www.hellenicparliament.gr
بلغاريا	دستور الجمهورية البلغاريا		13/07/1991	منشور في الجريدة الرسمية العدد 56 تاريخ 1991/07/13 www.constcourt.bg
فرنسا	دستور فرنسا		04/10/1958	https://www.conseil-constitutionnel.fr/sites/default/files/as/root/bank_mm/anglais/constitution_anglais_oct2009.pdf
ايطاليا	دستور الجمهورية الإيطالية		27/12/1947	www.cortecostituzionale.it/documenti/download/pdf/The_Constitution_of_the_Italian_Republic.pdf
ايطاليا	تعديل دستور الجمهورية الايطالية	1	19/10/2020	www.cortecostituzionale.it/documenti/download/pdf/Update_Constitution.pdf
هولندا	دستور مملكة هولندا		24/08/1815	https://www.government.nl/topics/constitution/documents/reports/2019/02/28/the-constitution-of-the-kingdom-of-the-netherlands
المانيا	القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية		23/05/1949	https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_gg/index.html

النمسا	القانون الدستوري الاتحادي	1	02/01/1930	https://www.ris.bka.gv.at/Dokumente/Erv/ERV_1930_1/ERV_1930_1.pdf
سلوفينيا	دستور جمهورية سلوفينيا	33/91-I	23/12/1991	https://www.us-rs.si/legal-basis/constitution/?lang=en
اسبانيا	الدستور الاسباني		31/10/1978	https://www.boe.es/legislacion/documentos/ConstitucionINGLES.pdf
النروج	دستور مملكة النرويج		17/05/1814	https://lovdata.no/dokument/NLE/lov/1814-05-17?q=grunnloven
الجمهورية التشيكية	دستور جمهورية التشيك	No. 1/1993 Sb.	16/12/1992	https://www.usoud.cz/fileadmin/user_upload/ustavni_soud_www/Pravni_uprava/AJ/Ustava_EN_ve_zneni_zak_c._98-2013.pdf
تركيا	دستور الجمهورية التركية	4121	23/07/1995	https://global.tbmm.gov.tr/docs/constitution_en_2019.pdf

2- لائحة قوانين المحاكم الدستورية

2.1- لائحة قوانين المحاكم الدستورية العربية

البلد	العنوان	الرقم	التاريخ	المصدر
مصر	قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979	48	1979/09/06	الجريدة الرسمية عدد 36 في 6 سبتمبر سنة 1979 www.sccourt.gov.eg/SCC/faces/PortalHome.jspx?Adf-Window-Id=tg7a7j0kd&Adf-Page-Id=0
مصر	قانون رقم 168 لسنة 1998 بتعديل الفقرة الثالثة من المادة 49 من قانون المحكمة الدستوريةالعليا	168	1998/7/11	الجريدة الرسمية عدد 28 (مكرر) في 11 يولية سنة 1998 www.sccourt.gov.eg/SCC/faces/PortalHome.jspx?Adf-Window-Id=tg7a7j0kd&Adf-Page-Id=0
مصر	قانون 184 لسنة 2008 فى شأن تعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا	184	2008/06/22	الجريدة الرسمية عدد 25 (مكرر أ) في 22 يونية لسنة 2008 www.sccourt.gov.eg/SCC/faces/PortalHome.jspx?Adf-Window-Id=tg7a7j0kd&Adf-Page-Id=0
مصر	مرسوم بقانون 48 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979	48	2011/06/19	الجريدة الرسمية عدد 24 (مكرر) في 19 يونية لسنة 2011 www.sccourt.gov.eg/SCC/faces/PortalHome.jspx?Adf-Window-Id=tg7a7j0kd&Adf-Page-Id=0
مصر	قانون رقم 26 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام قانون	26	2014/04/01	الجريدة الرسمية عدد 13 (مكرر د) في 01 ابريل 2014

	المحكمة الدستورية العليا			www.sccourt.gov.eg/SCC/faces/PortalHome.jspx?Adf-Window-Id=tg7a7j0kd&Adf-Page-Id=0
مصر	قانون رقم 91 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام قانون المحكمة الدستورية العليا	91	2015/07/25	الجريدة الرسمية عدد 30 (تابع أ) في 25 يولية سنة 2015 www.sccourt.gov.eg/SCC/faces/PortalHome.jspx?Adf-Window-Id=tg7a7j0kd&Adf-Page-Id=0
مصر	قانون رقم 78 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون 48 لسنة 1979	78	2019/06/26	الجريدة الرسمية عدد 25 مكرر (ب) في 26 يونية سنة 2019 www.sccourt.gov.eg/SCC/faces/PortalHome.jspx?Adf-Window-Id=tg7a7j0kd&Adf-Page-Id=0
الكويت	قانون انشاء المحكمة الدستورية	14	1973/06/09	www.cck.moj.gov.kw/ar/About-Constitutional/Documents/CCKLaw.pdf
الكويت	مرسوم باصدار لائحة المحكمة الدستورية		1974/05/06	/www.cck.moj.gov.kw/ar/About-Constitutional/Documents/CCKList.pdf
لبنان	قانون المجلس الدستوري	250	1993/7/14	www.cc.gov.lb/sites/default/files/loi_ar.pdf
لبنان	النظام الداخلي للمجلس الدستوري	243	2000/07/07	www.cc.gov.lb/sites/default/files/regl_ar.pdf
البحرين	مرسوم بقانون انشاء المحكمة الدستورية	72	2002/09/18	نشر بالجريدة الرسمية العدد 2548 بتاريخ 18 سبتمبر 2002م والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2012 والمنشور بالجريدة الرسمية العدد 3065 بتاريخ 16 أغسطس 2012م www.ccb.bh/ccb/
البحرين	قرار اصدارلائحة الموارد البشرية للمحكمة الدستورية مع تعديلاتها	22	2016/11/02	الجريدة الرسمية عدد 3289 الخميس 24 نوفمبر 2016 http://www.ccb.bh/ccb
الاردن	قانون المحكمة الدستورية	15	06/06/2012	www.cco.gov.jo/Portals
الاردن	مدونة قواعد السلوك القضائي لقضاة المحكمة الدستورية		2014/07/25	www.cco.gov.jo/Portals
ليبيا	قانون اعادة تنظيم المحكمة العليا	6	1982/05/25	https://supremecourt.gov.ly/
ليبيا	القانون رقم 33 لسنة 2012 بشأن تعديل القانون رقم 6 لسنة 1982 بإعادة تنظيم المحكمة العليا	33	11/05/2012	https://supremecourt.gov.ly/wp-content/uploads/2015/
تونس	القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة الدستورية	50	2015/09/03	www.justice.gov.tn/fileadmin/medias/organisation_juridictionelle/tribunal_constitutionnel/Loi2015_50Arabe.pdf
فلسطين	قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (3) لسنة 2006 م	3	2006/02/17	www.tscc.pna.ps/_upload/_documents/court_58723871424a128be3bfa8aad

	وتعديلاته			44e8de1.pdf
سوريا	قانون المحكمة الدستورية العليا	7	16/4/2014	www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4226
العراق	قانون المحكمة الاتحادية العليا	امر رقم 30	17-03-2005	الوقائع العراقية - رقم العدد : ٣٩٩٦ تاريخ العدد : ١٧/٠٣/٢٠٠٥- http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=22530
العراق	قانون التعديل الأول (الأمر رقم 30 لسنة 2005) قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم 25 لسنة 2021	25	18-03-2021	الوقائع العراقية - رقم العدد : 4635- تاريخ العدد:07-2021 http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=&BookID=43547
المغرب	تنفيذ القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية	ظهير شريف رقم 1.14.139	2014/08/13	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/loi-organique_066.13_ar_0.pdf
الامارات	قانون المحكمة الاتحادية العليا	10	2/ 9 /1973	www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/laws-of-union-supreme-court.aspx
موريتانيا	القانون النظامي للمجلس الدستوري الموريتاني		1992/02/18	http://cc.rimpresse.com/?p=115
موريتانيا	قانون نظامي يحدد إجراءات إعادة تشكيل المجلس الدستوري	013-2018	2018	http://cc.rimpresse.com/?p=491
اليمن	قانون رقم (1) لسنة 1991م بشأن السلطة القضائية	1	1991/01/26	ysc.org.ye/Specialists.aspx
الجزائر	دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وتعديلاته – الباب الرابع- المؤسسات الرقابية- الفصل الاول المحكمة الدستورية (المادة 184- 198)	مرسوم رئاسي رقم 442/20	30/09/2020	/www.joradp.dz/TRV/AConsti.pdf
قطر	قانون رقم (12) لسنة 2008 بإنشاء المحكمة الدستورية العليا	12	18/06/2008	www.almeezan.qa/
جيبوتي	القانون التنظيمي الذي يحدد قواعد تنظيم وعمل المجلس الدستوري	رقم 4 / AN / 93/3 L	07/04/1993	www.presidence.dj/

2.2- لائحة قوانين المحاكم الدستورية الاوروبية

البلد	العنوان	الرقم	التاريخ	المصدر
البانيا	قانون تنظيم وعمل المحكمة الدستورية	8577	10.02.2000	https://www.gjk.gov.al/web/constitutional_court_law_2016_2021_2156.pdf
النمسا	قانون المحكمة الدستورية لعام 1953	85/1953	1953	https://www.ris.bka.gv.at/Dokumente/Erv/ERV_1953_85/ERV_1953_85.pdf
البوسنة والهرسك	قواعد المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك	22/14	2014	https://www.ustavnisud.ba/en/rules-of-court
كرواتيا	القانون الدستوري للمحكمة الدستورية لجمهورية كرواتيا	49/02	03.05.2002	https://www.usud.hr/sites/default/files/dokumenti/The_Constitutional_Act_on_the_Constitutional_Court_of_the_Republic_of_Croatia_consolidated_text_Official_Gazette_No_49-02.pdf
بلغاريا	قانون المحكمة الدستورية	67	16/08/199	w.constcourt.bg
الجمهورية التشيكية	قانون المحكمة الدستورية	182/1993	16/06/1993	https://www.usoud.cz/fileadmin/user_upload/ustavni_soud_www/Pravni_uprava/AJ/ConstitutionalCourtAct_1.pdf
فرنسا	الأمر رقم 58-1067 المتعلق بقانون أساسي للمجلس الدستوري	58-1067	1958	https://www.conseil-constitutionnel.fr/sites/default/files/as/root/bank_mm/anglais/en_ordinance_58_1067.pdf
المانيا	قانون بشأن المحكمة الدستورية الاتحادية		12/03/1951	https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Downloads/EN/Gesetze/BVerfGG.pdf?__blob=publicationFile&v=1
سلوفينيا	قانون المحكمة الدستورية	64/07	2007	https://www.us-rs.si/legal-basis/statutes/?lang=en
اسبانيا	القانون الأساسي للمحكمة الدستورية	2/1979	1979	https://www.tribunalconstitucional.es/es/tribunal/normativa/Normativa/LOTC-en.pdf
تركيا	قانون إنشاء وقواعد إجراءات المحكمة الدستورية	6216	30/03/2011	https://www.anayasa.gov.tr/en/legislation/law-on-constitutional-court/
تركيا	اللائحة الداخلية للمحكمة الدستورية	2709	07/11/1982	https://www.anayasa.gov.tr/en/legislation/internal-regulations-of-the-court/

ملحق رقم 3: نماذج عن بعض الاحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم والمجالس الدستورية العربية والاوروبية

3.1- الاحكام الدستورية العربية

البلد	رقم	التاريخ	الموضوع	المصدر
لبنان				
1	قرار رقم 2020/1	30/01/2020	النظر بدستورية القوانين)	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%B1%D9%82%D9%85%201-2020.pdf
2	قرار 2019/2	21/2/2019	الطعن في الانتخابات)	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%202.pdf
3	قرار 2019/11	21/2/2019		https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%2011.pdf
4	قرار رقم 2019/19	21/2/2019	الطعن في الانتخابات	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%2019.pdf
5	قرار رقم 2014\7	28/11/2014	ابطال قانون تمديد ولاية مجلس النواب	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2014_7_Ar.pdf
6	قرار رقم 2014/6	06/08/2014	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2014_6_Ar.pdf
7	قرار رقم 2014/5	13/06/2014	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2014_5_Ar.pdf
8	قرار رقم 2014/4	3/06/20140	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2014_4_Ar.pdf
9	قرار رقم 2014/3	3/06/20140	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2014_3_Ar.pdf
10	قرار رقم 2014/2	22/05/2014	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2014_2_Ar.pdf
11	قرار رقم 2014/1	22/05/2014	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2014_1_Ar.pdf
12	قرار رقم 2013/1	2013/05/13	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2013_1_Ar.pdf
13	قرار رقم 2012/1	17/12/2012	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2012_2_Ar.pdf
14	قرار رقم 2012/1	03/12/2012	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2012_1_Ar.pdf
15	قرار رقم 2005/1	06/08/2005	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2005_1_Ar.pdf
16	قرار رقم 2003/1	2003/11/21	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2003_1_Ar.pdf
17	قرار رقم 2002/3	2002/07/15	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2002_3_Ar.pdf
18	قرار رقم 2002/2	2002/07/03	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_20

				02_2_Ar.pdf
19	قرار رقم 2002/1	2002/01/31	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2002_1_Ar.pdf
20	قرار رقم 2001/5	29/09/2001	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2001_5_Ar.pdf
21	قرار رقم 2001/4	29/09/2001	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2001_4_Ar.pdf
22	قرار رقم 2001/3	05/09/2001	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2001_3_Ar.pdf
23	قرار رقم 2001/2	01/05/2001	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2001_2_Ar.pdf
24	قرار رقم 2001/1	10/05/2001	الطعن بدستورية القوانين	https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/D_2001_1_Ar.pdf
الامارات العربية المتحدة				
25	الدعوى رقم 3 لسنة 2021	27/09/2021	الصفة في الطعن بعدم دستورية القوانين	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
26	الدعوى رقم 4 لسنة 2020 دستوري	26/04/2021	الصفة في الطعن بعدم دستورية القوانين	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
27	طلب التفسير رقم 2 لسنة 2020 دستوري	27/04/2020	**طلب تفسير دستور**	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
28	الدعوى رقم 3 لسنة 2018 دستوري	2019/07/02	نطاق وقبول وشروط الدعوى الدستورية	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
29	الدعوى رقم 4 سنة 2018 دستوري)	2019/07/04	الدعوى الدستورية- حجيتها مطلقة ملزمة	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
30	الدعوى رقم 2 لسنة 2018 دستوري -	2018/11/19	الطعـن بدستورية القوانين	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
31	الدعوى رقم 1 لسنة 2016 دستوري	2018/03/20	اختصاص المحكمة الاتحادية العليا	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
32	الدعوى رقم 2 لسنة 2018 دستوري	2018/11/19	الطعـن بدستورية القوانين	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
33	الدعوى رقم 1 لسنة 2016 دستوري	2018/03/20	الرقابة القضائية على دستورية التشريع - اختصاص المحكمة الاتحادية العليا	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
34	الدعوى رقم 1 لسنة	2016/04/05	الطعـن بدستورية	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-

	2015 دستوري		القوانين	supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
35	الدعوى رقم 5 لسنة 2013 دستورية	2014/12/23	الطعـن بدستورية القوانين	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=120
36	الدعوى رقم 2 لسنة 2014 دستورية	2014/11/25	الطعـن بدستورية القوانين	https://www.m2oj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
37	الدعوى رقم 1 لسنة 2014 دستورية	2014/11/25	الطعـن بدستورية القوانين – رقابة قضائية	https://www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/latest-court-interpretations.aspx#page=1
مملكة البحرين				
38	حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم م.ت / 1 / 2021	2021/10/21	الفصل بدستورية القوانين	الجريدة الرسمية رقم 3558 https://www.legalaffairs.gov.bh/PDF/CC0121.pdf
39	حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم د / 1 / 2020	28/10/2020	الفصل بدستورية القوانين	الجريدة الرسمية رقم 4953 https://www.legalaffairs.gov.bh/PDF/CC0620.pdf
40	حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم م.ت / 1 / 2020	21/10/2020	المضي في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية	الجريدة الرسمية رقم 4953 https://www.legalaffairs.gov.bh/PDF/CC0720.pdf
41	حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم ح / 3 / 2019	22/10/2019	الفصل بدستورية القوانين	الجريدة الرسمية رقم 3494 https://www.legalaffairs.gov.bh/PDF/CC0520.pdf
المملكة المغربية				
42	قرار رقم 0145/21 و.ب	04/11/2021	الدفع بعدم دستورية قانون	www.cour-constitutionnelle.ma/ar-قرارات/قرار-14521
43	قرار رقم 134/21 م.د	2021/08/24	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/dec134_2021.pdf
44	قرار رقم 133/21 :م.د	2021/08/24	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/dec133_2021.pdf
45	قرار رقم : 119/21 د	2021/04/08	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/dec-119.pdf
46	قرار رقم : 118/ 21 م.د	2021/04/07	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/decision118-2021.pdf

47	قرار رقم: 117/21 م.د	2021/3/31	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/ar-قرارات/قرار-11721
48	قرار رقم: 116/ 21 م.د	2021/3/31	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/dec116_21.pdf
49	قرار رقم: 115/ 21 م.د	11/03/2021	المراقبة الدستورية	www.cour-/constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/decision115.pdf
50	قرار رقم : 113/21 م.د	01/02/2021	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/decision113.pdf
51	قرار رقم: 107/20 م.د/	06/08/2020	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/dec107-20.pdf
52	قرار رقم : 106/ 20 م.د	04/06/2020	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/dec_106-2020.pdf
53	قرار رقم : 103/ 20 م.د	12/03/2020	المراقبة الدستورية	/www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/dec-103.pdf
54	قرار رقم : 102/ 20 م.د	02/03/2020	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/decision102.pdf
55	قرار رقم: 101/20 م.د	02/03/2020	المراقبة الدستورية	www.cour-constitutionnelle.ma/sites/default/files/documents/decision101.pdf
الجزائر				
56	قرار رقم 16/ق.م د/21	10/03/2021	مراقبة دستورية الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلـق بنظـــام الانتخابـات	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
57	قرار رقم 17/ق.م.د/21	2021/03/13	مراقبة دستورية الأمر الذي يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في إنتخابات البرلمان	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
58	قرار رقم 18/ق. م د/21	23/03/2021	مراقبة دستورية الأمر الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84-09	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
59	قرار رقم 19ق.م	14/04/2021	مراقبة دستورية الأمر الذي	http://www.conseil-

	د/21		يعدل ويتمم الأمر رقم 106 -76	constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
60	قرار رقم 20/ق.م د/ 21	22/04/2021	مراقبة دستورية الأمر الذي يعدل ويتمم الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
61	قرار رقم 21/ق.م د 21/	24/05/2021	مراقبة دستورية الأمر الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 06-02	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
62	قرار رقم 22/ ق.م د/21 7	07/06/2021	مراقبة دستورية الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021.	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
63	قرار رقم 23/ ق.م د/21	07/06/2021	مراقبة دستورية الأمر الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات.	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
64	قرار رقم 24/ ق.م د 21/	07/06/2021	مراقبة دستورية الأمر المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
65	قرار رقم 388/ق.م د 21/ م	24/08/2021	مراقبة دستورية الأمر الذي يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
66	قرار رقم 390/ق.م د 21/	24/08/2021	مراقبة دستورية الأمر المتعلق بالتدابير الاستثنائية لفائدة المستخدمين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص، المدينين باشتراكات الضمان الاجتماعي.	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
67	قرار رقم 392/ق.م د 21/	31/08/2021	مراقبة دستورية الأمر الذي يعدل ويتمم بعض أحكام القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/02082021
68	قرار رقم 1 – ق.ق-	20/08/1989	النظر بقانون الانتخابات	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/1989-1996
69	قرار رقم 01-ق.أ -	06/081995	دستورية قانون الانتخابات	http://www.conseil-

	م.د - 95			constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-49-36/1989-1996
70	قـرار رقـم18/ق.م.د/19	01/06/2019	رفـض ترشح لانتخاب رئيس الجمهورية	http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/1709
العراق				
71	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 79	**26/10/2021**	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/79_fed_2021.pdf
72	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم112	09/11/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/112_fed_2021.pdf
73	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 144	04/11/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/144_fed_2021.pdf
74	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 87	05/10/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/87_fed_2021.pdf
75	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 92	20/10/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/92_fed_2021.pdf
76	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 44	21/09/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/44_fed_2021.pdf
78	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 100	22/09/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/100_fed_2021.pdf
79	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 80	06/10/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/80_fed_2021.pdf
80	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 50	05/10/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/50_fed_2021.pdf
81	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 90	06/10/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2021/90_fed_2021.pdf
82	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 24	06/06/2020	**تفسير دستوري**	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2020/24_fed_2020.pdf
83	امر ولائي رقم 27	11/05/2021	**تفسير دستوري**	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2020/27_fed_2020.pdf
84	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 15	26/1/2020	**تفسير دستوري**	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2020/15_fed_2020.pdf
85	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 21	06/10/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2020/21_fed_2020.pdf
86	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 129	03/11/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/129_fed_2021.pdf
87	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 126	03/11/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/126_fed_2021.pdf
88	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 85	07/07/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/85_fed_2021.pdf
89	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 72	20/10/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/72_fed_2021.pdf

90	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 108	05/10/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/108_fed_2021.pdf
91	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 99	13/09/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/99_fed_2021.pdf
92	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 59	21/06/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/59_fed_2021.pdf
93	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 48	06/06/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/48_fed_2021.pdf
94	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 25	06/05/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/25_fed_2021.pdf
95	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 22	02/05/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/22_fed_2021.pdf
96	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 21	03/05/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/21_fed_2021.pdf
97	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 20	03/05/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/20_fed_2021.pdf
98	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 7	25/04/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/7_fed_2021.pdf
99	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 71	03/06/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/2/2021/71_fed_2021.pdf
100	قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 98 /2019	02/05/2021	الطعـن بدستورية القوانين	www.iraqfsc.iq/krarat/1/2019/68_fed_2019.pdf

ملحق رقم 4- نموذج عن بعض المراجع الفقهية العربية المتعلقة بالشأن الدستوري

	البلد	الكاتب	العنوان	التاريخ	المصدر
	لبنان				
1		المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة	دور القضاء الدستوري في بناء دولة الحق	2017	www.arabruleoflaw.org/Files/Files2018/doustouri_final.pdf
2		المجلس الدستوري اللبناني	مجموعة قرارات المجلس الدستوري 1994-2014 – القرارات في دستورية القوانين		www.cc.gov.lb/ar/publications
3		المجلس الدستوري اللبناني	مجموعة قرارات المجلس الدستوري 1994-2014 – في الطعون الانتخابية		www.cc.gov.lb/ar/publications
4		الدكتور عصام سليمان رئيس المجلس الدستوري(السابق)	مشروع تعديل النص الدستوري وبعض النصوص القانونية	بيروت 2017	https://www.cc.gov.lb/ar/publications
5		الدكتور عصام سليمان رئيس المجلس الدستوري	توسيع صلاحيات المجلس الدستوري في لبنان	بيروت 2017	https://www.cc.gov.lb/ar/publications
6		الدكتور عصام سليمان رئيس المجلس الدستوري (السابق)	العلاقة بين القضاء الدستوري والبرلمان		http://constitutionnet.org/sites/default/files/relations_between_the_constitutional_jurisdiction_and_the_parliament-ar.pdf
7		د. زهير شكر	النظرية العامة للقضاء الدستوري	2014	www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb230788-209353&search=books
8		د. زهير شكر	الوسيط في القانون الدستوري اللبناني	2008	https://www.neelwafurat.com/locate.aspx?mode=1&search=author1&entry=%D8%B2%D9%87%D9%8A%D8%B1%20%D8%B4%D9%83%D8%B1
9		أمين عاطف صليبا	دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون " دراسة مقارنة"	2002	http://librarycatalog.bau.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=1105
10		أمين عاطف صليبا	الرقابة على دستورية القوانين : دور المجلس الدستوري في حماية مبدأ سمو الدستور في لبنان	1998	http://librarycatalog.bau.edu.lb/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=85389&query_desc=an%3A%221246%22
11		بول مرقص وميراي نجم شكرالله	المجلس الدستوري في القانون والاجتهاد	كانون الاول 2014	https://www.cc.gov.lb/ar/publications
12		د. احلام بيضون	صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية		www.ul.edu.lb/lawMag/8.aspx?lang=3
	اليمن				
13		القاضي د. علي ناصر	فصل السلطات واستقلال	ريو ديو جانيرو	المؤتمر العالمي الثاني للقضاء الدستوري

	سالم	المحاكم الدستورية والهيئات المماثلة	البرازيل 16- 18 /2011	www.venice.coe.int/WCCJ/Rio/Papers/YEM_Supreme_Court_ar.pdf
14	عمار كوسة	أبحاث في القانون الدستوري		https://www.univ-setif2.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=2508:2014-12-25-08-49-18&catid=28&lang=ar&Itemid=102#tab-3
الاردن				
15	الدكتور سعد علي البشير و الدكتور فرحان نزال المساعيد	فاعلية القضاء الدستوري في حماية الحريات العامة في الاردن		www.researchgate.net/profile/Saad-Al-Basheer/publication/319108673_falyt_alqda_aldstwry_fy_hmayt_alhryat_alamt_fy_alardn/links/5991a21a458515ab16a0d925/falyt-alqda-aldstwry-fy-hmayt-alhryat-alamt-fy-alardn.pdf
16	مجلة العلوم القانونية والسياسية	تطور الرقابة الدستورية في المملكة الأردنية الهاشمية في ضوء التعديلات الجديدة		http://search.mandumah.com/Record/474599
17	صباح موسي عبد الرحمن المومني	الرقابة على دستورية القوانين في الأردن : دراسة مقارنة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية لسنة 2011	2011	http://search.mandumah.com/Record/865443
18	فيصل عقله خطار شطناوي	جدية الدفع بعدم الدستورية أمام قاضي الموضوع	2021	http://search.mandumah.com/Record/1179077
19	فيصل عقله خطار شطناوي	الرقابة القضائية على دستورية القوانين والأنظمة أمام المحكمة الدستورية في الأردن	2013	http://search.mandumah.com/Record/488567
مصر				
20	عبد العزيز محمد سالمان	نظم الرقابة على دستورية القوانين: دراسة مقارنة بين مختلف النظم القانونية والقانون المصري	1998	http://search.mandumah.com/Record/113545
21	عصمت عبدالله الشيخ	الرقابة الدستورية والفكرة القانونية السائدة في المجتمع السياسي	1998	http://search.mandumah.com/Record/113486
22	رفيق محمد سلام	الآثار القانونية لأحكام المحكمة الدستورية العليا : دراسة فقهية تطبيقية نقدية	1998	http://search.mandumah.com/Record/113466
ليبيا				
23	المستشار أ. د. خليفة سالم الجهمي	طرق تحريك الرقابة الدستورية (دراسة تحليلية مقارنة)		supremecourt.gov.ly/wp-content/uploads/2018/07/طرق-تحريك-الرقابة-الدستورية-دراسة-تحليلية-مقارنة-.pdf
24	المستشار أ. د. خليفة	حجية الأحكام الدستورية		supremecourt.gov.ly/wp-

	سالم الجهمي	وآثارها (دراسة تحليلية مقارنة)		content/uploads/2019/01/حجية-الأحكام-الدستورية-وآثارها.pdf
25	لمستشار أ. د. خليفة سالم الجهمي	شرط المصلحة في الدعوى الدستورية (دراسة تحليلية مقارنة)		supremecourt.gov.ly/wp-content/uploads/2018/06/شرط-المصلحة-في-الدعوى-الدستورية-دراسة-تحليلية-مقارنة-د.-خليفة-سالم-الجهمي.pdf
26	المستشار أ. د . حميد محمد عبد السلام القماطي	أثر الحكم الصادر عن القضاء الدستوري		supremecourt.gov.ly/wp-content/uploads/2017/07/أثر-الحكم-الصادر-عن-القضاء-الدستوري-. pdf
27	المستشار أ.د: المبروك عبدالله الفاخري	دور المحكمة العليا في توحيد تفسير القانون		supremecourt.gov.ly/wp-content/uploads/2017/04/دور-المحكمة-العليا-في-توحيد-تفسير-القانون.pdf
28	المستشار أ.د: خليفة سالم الجهمي	المحكمة العليا ودورها كمحكمة دستورية		supremecourt.gov.ly/wp-content/uploads/2017/04/المحكمة-العليا-ودورها-كمحكمة-دستورية. pdf
29	المستشار أ د. جمعة محمود الزريقي	ولاية تفسير الدستور في التشريع الليبي	2013	supremecourt.gov.ly/wp-content/uploads/2015/12/ولاية-تفسير-الدستور-في-التشريع-الليبي.pdf
الجزائر				
30	الدكتور جمال بن سالم	الانتقال من المجلس الدستوري إلى المحكمة الدستورية في الجزائر "تغيير في الشكل أم في الجوهر"		كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة لونيسي علي البليدة 02 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158407 docdjamel70@gmail.com d.bensalem@univ-blida2.dz
31	الدكتورة زهيرة بن علي	استحداث المحكمة الدستورية بدلا من المجلس الدستوري في الجزائر	2021	كلية القانون- جامعة معسكر https://www.asjp.cerist.dz/en/article/164366 zahia_1984@yahoo.fr المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسيـــة المجلد.58 العدد:04 ،السنة:2021 ،الصفحة: 295-3
32	الدكتورة مبروكة محرز	الرقابة الدستورية في الدول المغاربية في ظلّ الإصلاحات الدستورية - الجزائر، تونس والمغرب نموذجاً	2016	كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، الجزائر. الأزهر لعبيدي - كلية الحقوق والعلوم السياسية https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6304
33	الدكتور عبد القادر مهداوي جامعة ورقلة	الحماية الدستورية لحق الحصول على المعلومات في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب و تونس)	اكتوبر 2016	مجلة العلوم القانونية و السياسية، عدد 14، اكتوبر 2016 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6294
34	محمد رحموني	حق الأفراد في الدفع بعدم الدستورية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية	2019	http://search.mandumah.com/Record/976716

35	د. محمد منير حساني	السياسة التفسيرية في الاجتهاد الدستوري الجزائري مقارنة بالاجتهاد الدستوري الفرنسي	2021	https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content/uploads/2021/07/569-600-Dr.-Mohamed-Mounir-Hassani.pdf
سوريا				
36	الدكتور إبراهيم دراجي	بدائل دستورية لسوريا		https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/constitutional_options_for_syria_-_nafs_0.pdf
37	إبراهيم دراجي ريم تركماني	المسألة الدينية في الدساتير السورية: مسح تاريخي ومقارن		http://eprints.lse.ac.uk/103660/16/The_question_of_religion_in_the_Syrian_Constitutions_Arabic.pdf
38	د. ابراهيم دراجي	المحكمة الدستورية في الدساتير السورية قراءة قانونةي تاريخية مقارنة	2020	http://eprints.lse.ac.uk/105792/1/Syrian_Connotational_Court_Book_paper_.pdf
39	د. حسن البحري	القانون الدستوري والنظم السياسية	2018	https://pedia.svuonline.org/pluginfile.php/1393/mod_resource/content/4/CON%20104%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A.pdf
40	د. سام دله	مبادىء القانون الدستوري والنظم السياسية : دراسة النظام الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة	2014	https://altibrah.ae/book/19642
41	جميله الشربجي	دور المحكمة الدستورية العليا في الرقابة على دستورية القوانين في الجمهورية العربية السورية بين دستوري 1973 و 2012	2013	http://search.mandumah.com/Record/488148
الامارات				
42	القاضي د.عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بالامـارات	مقارنـة وظيفيـة بـين الدائرة الدستورية بالمحكمة الاتحادية العليا بدولة الامارات والمجلس الدستوري لجمهورية كازاخستان		hwww.moj.gov.ae/assets/42636ad/-مقارنة-وظيفية-بين-الدائرة-الدستورية-بالمحكمة-الاتحادية-العليا-والمجلس-الدستوري-الكازخستاني.aspx
43	المحكمة الاتحـادية العليـا	دور المحكمة الاتحـادية العليـا في تطوير الفكر القضائي الاماراتي	2013	www.moj.gov.ae/assets/6c16fc8d/-دور-المحكمة-الاتحادية-العليا-في-تطوير-الفكر-القضائي-الاماراتي.aspx
44	القاضي د.عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بالامـارات	إشكاليات تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة عن المحاكم الاتحادية وسُبل مواجهتها	سبتمبر 2012	www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/legal-studies-and-research.aspx
45	القاضي د.عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بالامـارات	مساهمات المحاكم العليا في تعزيز مبدأ استقلال القضاء	المغرب 2011	www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/legal-studies-and-research.aspx

46	القاضي د.عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بالامـارات	دور المحكمة الاتحادية العليا في تعزيز وتطوير القانون الإداري الإماراتي " نموذج القرار الإداري	لبنان 2011	www.moj.gov.ae/ar/about-moj/union-supreme-court/e-services/legal-studies-and-research.aspx
47	القاضي د.عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بالامـارات	قضاء المحكمة العليا الاماراتية في الموضوع	ابو ظبي 2010	www.moj.gov.ae/assets/761762fe/-قضاء-المحكمة-العليا-الإماراتية-في-الموضوع.aspx
الكويت				
48	عصام سعيد عبد العبيدي	مدى سلطة القضاء الدستوري في الرقابة على التعديلات الدستورية: دراسة مقارنة	2021	http://search.mandumah.com/Record/1154865
العراق				
49	مها بهجت يونس، محمد حازم علي	رقابة القضاء الدستوري على مخالفة الأحكام الموضوعية المتعلقة بمبدأ المساواة في العملية الانتخابية	2020	AL-Mostansiriyah Journal for Arab and International Studies, Volume 17 المجلد, Issue 70, Pages 47-76 https://www.iasj.net/iasj/article/185687
50	مها بهجت يونس	التنظيم الدستوري والقانوني لأسس مكافحة الفساد في ظل دستور جمهورية العراق	2019	كلية القانون / جامعة بغداد *القانونية* mabouyouness@uob.edu.bh https://jols.uobaghdad.edu.iq/index.php/jols/article/view/209
51	أ.د . مها بهجت يونس الصالحي، الاء حسن عيدان	أسس الرقابة الدستورية على سلطة المشرع	2020	AL-Mostansiriyah journal for Arab and international studies 2020, Volume 17 المجلد, Issue 69, Pages 107-138 https://www.iasj.net/iasj/article/196031
52	زيد العلي، محمود حمد، يوسف عوف	الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري	2015-2016	https://www.idea.int/publications/catalogue/yearbook-arab-association-constitutional-law-2015-2016
تونس				
53	معتز القرقوري	الدفع بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية	2016	http://search.mandumah.com/Record/945107
اتحاد البرلمانات العربية				
54	اتحاد البرلمانات العربية	مبدأ الفصل بين السلطات في النظم الدستورية		https://arabipu.org/upload/dirasat/06.pdf
لجنة فينيسيا				
55	لجنة فنيسيا	حول إمكانية وصول ألافراد إلى العدالة الدستورية	18-17 ديسمبر 2010	www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2010)039rev-ar

ملحق رقم 5- المصادر الدستورية (القضاة الدستوريين، الخبراء والمتخصصين، واساتذة جامعيين، وجامعات وبيوت خبرة، وصحافة متخصصة من الدول العربية والدول الاوروبية والاجنبية)

5.1- القضاة الدستوريين

الجزائر

1. كمال فنيش (رئيس)، الجزائر

رئيس المجلس الدستوري الجزائري، عُيّن يوم 16 أبريل 2019 .قبل تعيينه في المجلس الدستوري، كان كمال فنيش رئيس غرفة في مجلس الدولة، وحصل فنيش على دبلوم من المدرسة الوطنية للقضاء وقبلها حصل على ليسانس في الحقوق وماستر في القانون من جامعة بربينيان الفرنسية. في عام 1979، عيّن وكيلا للجمهورية في ولاية بجاية ثم نائبا عاما في ولاية تبسة سنة 1980. في عام 1982، انتقل إلى ولاية أم البواقي في نفس المنصب. في عام 1993، عين مستشارا في المحكمة العليا، وهو المنصب الذي شغله بمجلس الدولة. في عام 2016، أصبح رئيسا للغرفة القانونية للمجلس. وكان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة قد وقع مرسوما رئاسيا سنة 2016 يقضي بتعيين كمال فنيش عضوًا في المجلس الدستوري. http://www.conseil-constitutionnel.dz/images/CV%20AR.pdf

2. محمد حبشي نائب (الرئيس)، الجزائر
نائب رئيس المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة جويلية 2016.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

3. سليمة مسراتي (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري تاريخ بداية العهدة جويلية 2018.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

4. شادية رحاب (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة جويلية 2018..

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

5. براهيم بوتخيل (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة ديسمبر2013.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

6. محمد رضا أوسهل (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة جويلية 2018.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

7. عبد النور قراوي (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة ديسمبر2013.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

8. خديجة عباد (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة جويلية 2018.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

9. سماعيل باليت (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة ديسمبر2013.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

10. الهاشمي براهمي (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة جويلية 2016.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

11. امحمد عدة جلو(عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة جويلية 2018.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

12. أعمر بوراوي (عضوة)، الجزائر
عضو المجلس الدستوري الجزائري، تاريخ بداية العهدة ماي 2019.

http://www.conseil-constitutionnel.dz/index.php/ar/2017-03-26-08-50-21/2017-03-29-09-26-59

لبنان

1. طنوس مشلب (رئيس)، لبنان

رئيس المجلس الدستوري اللبناني. انتخبه مجلس النواب عضوا في المجلس الدستوري في 2019/6/26. أقسم اليمين الدستورية في 2019/8/23. انتخب رئيسا للمجلس الدستوري في 2019/8/27. **شغل المراكز القضائية التالية:** عضواً لدى الغرفة الابتدائية الثانية في جبل لبنان 1981-1990. رئيس دائرة تنفيذ بعبدا 1990-1992. وانتدب إضافة للنظر في دعاوى محكمة الدامور. قاضي تحقيق أول في محافظة البقاع 1992-1993. رئيس الغرفة الابتدائية في البقاع 1993-1995. رئيس الغرفة

الابتدائية الأولى في جبل لبنان 1995-1997. قاضي تحقيق أول في محافظة لبنان الجنوبي 1997-1999. قاضي تحقيق أول في محافظة البقاع 1999-2009. محققا عدلياً في محاولة اغتيال الرئيس سليم الحص في العام 2005. رئيس الغرفة الاستئنافية العاشرة الناظرة في قضايا الجنح في بيروت- 2009 لغاية إحالته على التقاعد عام 2017. رئيس أول لمحاكم استئناف بيروت اعتباراً من 2014/9/5 ولتاريخ احالته على التقاعد عضو مجلس القضاء الأعلى عام 2015 ولتاريخ إحالته على التقاعد.
https://www.cc.gov.lb/ar/node/2500

2. أحمد أكرم بعاصيري (نائب رئيس)، لبنان

رئيس المجلس الدستوري اللبناني. انتخب من قبل المجلس النيابي بعد احالته على التقاعد عضوا في المجلس الدستوري بتاريخ 2019/6/26 وأقسم اليمين أمام فخامة رئيس الجمهورية في 2019/8/23، وباشر العمل فيه بصفة نائب رئيس المجلس بذات التاريخ. **المراكز التي تبوأها:** رئيس الغرفة الثالثة لدى محكمة استئناف الجنوب بموجب المرسوم رقم 1122 تاريخ 1999/8/19. رئيس الغرفة الخامسة لدى محكمة استئناف جبل لبنان بموجب المرسوم رقم 3914 تاريخ 2000/9/27. رئيس أول في محكمة استئناف لبنان الجنوبي بموجب المراسيم رقم 8636 تاريخ 2002/9/12 ورقم 11237 تاريخ 2003/10/24 ورقم 13653 تاريخ 2004/11/26 ورقم 1465 تاريخ 2009/3/6. رئيس هيئة التفتيش القضائي بموجب المرسوم 3543 تاريخ 2010/3/11. قسم اليمين القانونية أمام فخامة رئيس الجمهورية بصفته رئيساً لهيئة التفتيش القضائي بتاريخ 2010/3/13. قسم اليمين القانونية أمام فخامة رئيس الجمهورية بصفته عضواً في مكتب مجلس شورى الدولة بتاريخ 2010/5/11. أنهيت خدمته بتاريخ 2016/12/29 لبلوغه السن القانونية بموجب المرسوم رقم 4337 تاريخ 2016/10/20. مارس التعليم الجامعي في الجامعة اللبنانية الأميركية في صيدا بين العام 1983 و2005 حيث كان يحاضر في قانون الأعمال. قبل في منصب الشرف بموجب المرسوم رقم 119 تاريخ 2017/2/7 برتبة رئيس لهيئة التفتيش القضائي. بالاضافة الى مراكز عديدة اخرى.

https://www.cc.gov.lb/ar/node/5967

3. عوني رمضان (أمين سرّ)، لبنان

أمين سرّ المجلس الدستوري. ومن المناصب التي شغلها: قاضي منفرد جزائي في بعبدا. قاضي ايجارات بالتكليف في بعبدا. رئيس دائرة التنفيذ بالتكليف في بعبدا. قاضي الأمور المستعجلة بالتكليف في بعبدا. رئيس مجلس العمل التحكيمي في بعبدا. مستشار في الهيئة الاتهامية في جبل لبنان. محام عام في جبل لبنان. قاضي منفرد جزائي في بعبدا. قاضي تحقيق في جبل لبنان. مستشار في محكمة الجنايات في جبل لبنان. المستشار المدني في المحكمة العسكرية الدائمة في بيروت. النائب العام الاستئنافي في الجنوب. رئيس ديوان المحاسبة بموجب المرسوم رقم 3542 تاريخ 2010/3/11. مفوض الحكومة لدى المحاكم الشرعية الجعفرية في لبنان. عضو مجلس القضاء الشرعي لدى المحاكم السنية والجعفرية في لبنان.

البريد الاكتروني: awnir50@hotmail.com
https://www.cc.gov.lb/ar/node/5959

4. الياس بو عيد (عضو)، لبنان

عضو المجلس الدستوري اللبناني. في العام 1996 إنتخب عضواً في مجلس نقابة المحامين. استهواه القانون منذ بداية مشواره في المهنة، فبلغ إنتاجه الفكري القانوني، حتى تاريخه (111) ماية وأحد عشرة مؤلفاً، منها جزئين عن "المجلس الدستوري بين النص والاجتهاد والفقه المقارن 2007"، إضافة الى (67) سبعة وستين عدداً من مجلة قانونية يصدرها تباعاً تحت إسم "القرارات الكبرى في الاجتهاد اللبناني والمقارن". مارس ولا يزال يمارس المهنة في مكتبه الواقع في الحازمية ساحة مار تقلا تجاه السفارة الفرنسية، بناية مخايل خوري، الطابق الأول. يشغل حالياً، ومنذ العام 2001، مركز رئيس الدائرة القانونية لدى نقابة المحامين في بيروت.

https://www.cc.gov.lb/ar/node/5966

5. الياس مشرقاني (عضو)، لبنان

عضو المجلس الدستوري اللبناني. إنتسب إلى نقابة المحامين في بيروت في سنة 1991. تدرّج في مكتب الأستاذ أوغست باخوس وأكمل مرحلة تدرّجه في مكتب الأستاذ ريمون نقّاش. يملك مكتباً خاصاً لممارسة مهنة المحاماة منذ سنة 1999، حيث يتعاون مع النقيب الأستاذ أندره الشدياق. عضو في المجلس التأديبي لنقابة المحامين في بيروت. شارك في لجان عدّة تابعة لنقابة المحامين في بيروت. ساهم في تأسيس وتحرير النشرة الدورية الصادرة عن نقابة المحامين في بيروت سنة 1997. استضيف في ندوات إذاعية وصحفية وتلفزيونية. شارك في مؤتمرات ومحاضرات ولقاءات قانونية عدّة. له مقالات وكتابات ومدوّنات منشورة.

https://www.cc.gov.lb/ar/node/5965

6. أنطوان بريدي (عضو)، لبنان

عضو المجلس الدستوري اللبناني. عيّن في الادارة المركزية لوزارة العدل بموجب المرسوم رقم 4548 تاريخ 1981/11/24 .عيّن قاض في هيئة التشريع والاستشارات اعتبارا من 1983/1/21 ولغاية 2018/2/20 .انتدب محاميا عاما لدى النيابة العامة التمييزية، اضافة الى وظيفته الاصلية بموجب القرار رقم 1369 تاريخ 2001/12/6 وثم بموجب المرسومين رقم 8636 تاريخ 2002/9/12 ورقم 11237 تاريخ 2003/10/24 وذلك حتى تاريخ 2004/2/25. انتدب لمؤازرة مجلس الانماء والاعمار – ادارة الشؤون القانونية، اضافة الى وظيفته الاصلية، اعتبارا من 2004/1/1 ولغاية بلوغه السن القانونية في 2019/3/25. انتدب لتقديم الاستشارات القانونية لوزير المالية، اضافة الى وظيفته الاصلية، بموجب القرار رقم 158 تاريخ 2008/3/6 وذلك حتى تاريخ 2014/7/15. انتدب لرئاسة هيئة القضايا في وزارة العدل بموجب القرار رقم 570 تاريخ 2008/6/30. انتدب لرئاسة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل عدة مرات وآخرها بموجب القرار رقم 1203 تاريخ 2008/12/24. نقل من ملاك القضاء العدلي الى ملاك القضاء الاداري وعيّن رئيس غرفة في مجلس شورى الدولة بموجب المرسوم رقم 2324 تاريخ 2018/2/13. عيّن لمدة ثلاث سنوات عضوا في مجلس ادارة معهد الدروس القضائية .قسم القانون العام ، بموجب القرار رقم 1269 تاريخ 2018/6/18. انهيت خدمته لبلوغه السن القانونية بتاريخ 2019/3/25. انتخب من قبل مجلس النواب عضوا في المجلس الدستوري وباشر العمل بتاريخ 2019/8/23

https://www.cc.gov.lb/ar/node/5964

7. رياض أبو غيدا (عضو)، لبنان

عضو المجلس الدستوري اللبناني. مارس مهنة المحاماة خمس سنوات عين قاضياً متدرجاً في معهد الدروس القضائية وباشر عمله بتاريخ 1984/1/10.عين في ملاك القضاة العدليين بوظيفة قاض من الدرجة السادسة عشرة بموجب المرسوم رقم 2955 تاريخ 1986/1/18.ألحق بمعهد الدروس القضائية بموجب القرار رقم 69 تاريخ 1986/3/20.عين نائباً عاماً لدى النيابة العامة الاستئنافية في النبطية بموجب المرسومين رقم 11237 تاريخ 2003/10/24 ورقم 13653 تاريخ 2004/11/26 .انتدب للقيام بوظيفة الادعاء العام لدى محكمة الاستئناف المذهبية الدرزية العليا بالإضافة الى وظيفته الأصلية بموجب المرسوم رقم 101 تاريخ 2008/8/22.عين رئيساً للغرفة السابعة لدى محكمة استئناف جبل لبنان – مركزها بعبدا بموجب المرسوم رقم 1465 تاريخ 2009/3/6 (الناظرة في قضايا الهيئة الاتهامية بموجب قرار توزيع الأعمال رقم 259 تاريخ 2009/4/3).انتدب قاضي تحقيق أول لدى المحكمة العسكرية وذلك بالإضافة الى وظيفتي الأصلية بموجب القرار رقم 39 تاريخ 2010/1/19.عين قاضي تحقيق أول لدى المحكمة العسكرية بموجب المرسوم رقم 5079 تاريخ 2010/10/1 .انتدب رئيساً للغرفة الرابعة لدى محكمة التمييز طوال فترة غياب رئيسها الأصيل وذلك بالإضافة الى وظيفتي الأصلية بموجب القرار رقم 3600 تاريخ 2015/12/17.عين لمدة ثلاث سنوات عضواً في مجلس إدارة معهد الدروس القضائية بموجب القرار رقم 425 تاريخ 2017/3/4.عين مركز قاضي تحقيق أول لدى المحكمة العسكرية بموجب المرسومين رقم 5079 تاريخ 2010/10/1 ورقم 1570 تاريخ 2017/10/10. بالاضافة الى مراكز عديدة اخرى.

https://www.cc.gov.lb/ar/node/5963

8. عبدالله الشامي (عضو)، لبنان

عضو المجلس الدستوري اللبناني. عضو في مجلس نقابة المحامين في طرابلس.و عضو في لجنة التقاعد في نقابة المحامين في طرابلس لدورتين متتاليتين. عين نقيب المحامين في طرابلس (2016-2018) ممثِّل نقابة المحامين في طرابلس في اتحاد

المحامين العرب، حلب – سوريا. ممثِّل نقابة المحامين في طرابلس في اتحاد المحامين العرب، تونس. ممثِّل نقابة المحامين في طرابلس في اتحاد المحامين العرب، المغرب. ممثِّل نقابة المحامين في طرابلس في اتحاد المحامين العرب، طرابلس.مُحاضر في مكتب اتحاد المحامين العرب، البحرين. (الموضوع: القضية الكبرى التي تُعاني منها الأُمَّة العربية على مجمل مساحاتها الجغرافية والبشرية المتنوِّعة). 2017/10/8: مُحاضر في مكتب اتحاد المحامين العرب، الكويت. (الموضوع: مكافحة تمويل الإرهاب). 2017/12/14: محاضر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، جامعة الجنان، طرابلس. 2017/12/18: مُحاضر في مكتب اتحاد المحامين العرب، مصر. (على خلفية الإعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني من قبل الرئيس الأميركي ترامب). 2018/2/10: مُحاضر في الكويت، بناء لدعوة من منظمة المحامين الشباب في الكويت. (الموضوع: الحماية القانونية للمحامي).

https://www.cc.gov.lb/ar/node/5961

9. عمر حسن حمزة (عضو)، لبنان

عضو المجلس الدستوري اللبناني. عيّن كاتباً للعدل بموجب المرسوم رقم 212 تاريخ 1983/2/8 في مركز راشيا. دخل السلك القضائي عام 1985 وقد شغل المراكز التالية: قاضٍ منفرد مدني وجزائي في بعلبك، محامٍ عام استئنافي في البقاع لمدّة تسعة عشر عاماً، نائبٍ عام استئنافي لمنطقة الشمال لمدّة ست سنوات، نائبٍ عام شرف لدى محكمة الاستئناف في العام 2018. مدير عام في وزارة الداخلية والبلديات مدّة ثلاث سنوات. عضو في اللجنة العليا المكلفة إعادة درس الملفات الادارية للأشخاص الذين حصلوا على الجنسية اللبنانية بموجب المرسوم رقم 94/5247. رئيس للجنة الاعتراضات على ضريبة الدخل ورسم الانتقال والضرائب غير المباشرة والضريبة على القيمة المضافة. عضو في اللجنة المكلفة لوضع خطة العمل المطلوبة من منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) وذلك بموجب القرار رقم 2010/56 تاريخ 2010/7/13 الصادر عن دولة رئيس مجلس الوزراء. رئيساً للجنة الاستملاك لمصلحة وزارة الدفاع الوطني بموجب المرسوم رقم 6908 تاريخ 2002/12/11. رئيساً للجنة الضم والفرز في البقاع. رئيس لجنة الاعتراضات على ضريبة ال .TVA رئيس لجنة الضم والفرز. عضو سابق في اللجنة المشرفة على أمن المطارات في لبنان. المشاركة في دورة حول كيفية مكافحة المخدرات في فرنسا عام 2010. المشاركة في دورة حول كيفية مكافحة الكوارث الطبيعية في مصر عام 2017. التعليم الجامعي في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية لمدة ستة سنوات.

بريد الكتروني: fara7hamzeh@hotmail.com
https://www.cc.gov.lb/ar/node/5960

10. فوزت فرحات (عضو)، لبنان

عضو المجلس الدستوري اللبناني.أستاذ في ملاك كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية منذ العام 1985 وحتى تاريخه. استاذ مشارك في جامعة بيروت العربية. أستاذ مشارك (Associé) في Le Havre FranceUniversité . أستاذ زائر في جامعة Rouen – فرنسا. **الكتب:** المالية العامة- بدون ناشر الطبعة الأولى 2011، الاقتصاد المالي- بدون ناشر طبعة ثالثة 2011، القانون الإداري العام (كتابان)، بدون ناشر- طبعة الرابعة 2014، محطات اجتهادية هامة في قضاء مجلس شورى الدولة اللبناني – جاهز للنشر(وهذا الكتاب عبارة عن تعليقات على حوالي 80 حكماً نوعياً صادراً عن مجلس شورى الدولة- عدد الصفحات 1800 صفحة).

بريد الكتروني: fawzatfarhat@hotmail.com
https://www.cc.gov.lb/ar/node/5958

الاردن

1. هشام التل (رئيس)، الأردن

رئيس المحكمة الدستورية الاردنية. زاول مهنة المحاماة من العام 1966 الى العام 1991. عين قاضي محكمة العدل العليا 1991 – 1993. رئيس النيابة العامة الادارية 1993 -1994 .وزير العدل 1994 – 1996 .وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء 1996-1997 تولى منصب نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية 1997 –

2002. رئيس ديوان التشريع والرأي 2004 – 2005.نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية / وزير التنمية السياسية . نائب رئيس الوزراء للشؤون البرلمانية لعام 2005عضو مجلس الأعيان الثاني والعشرون 2007-2009 .رئيس ديوان التشريع و الرأي 2009 .وزير العدل 2010 عضو مجلس الأعيان الخامس والعشرون 2011 .رئيس المجلس القضائي ومحكمة التمييز 2012-2017 .صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه رئيساً للمحكمة الدستورية بتاريخ 6/10/2018

http://www.cco.gov.jo/ar-jo/المحكمة-الدستورية/الرئيس

2. محمد أحمد الذويب (عضو)، الأردن

عضو المحكمة الدستورية الاردنية. حاصل على درجة البكالوريوس في التاريخ عام 1967 - جامعة بيروت العربية .دبلوم دراسات عليا (علوم إدارية) 1984 الجامعة الأردنية .وزير الدولة للشؤون الفلسطينية 1994-1995 .وزير الدولة للشؤون البرلمانية 1996 – 1997. عضو مجلس النواب العاشر والثاني عشر نائباً للرئيس .عضو مجلس النواب الثالث عشر والسادس عشر .عضو مجلس الأعيان الحادي والعشرون والثالث والعشرون والسادس والعشرون .رئيس لجنة الأُخوّة الأردنية الإماراتية .صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه عضواً في المحكمة الدستورية بتاريخ 16/6/2016 http://www.cco.gov.jo/ar-jo/ . المحكمة-الدستورية/الرئيس

3. محمد علي العلاونة ، الأردن

عضو المحكمة الدستورية الاردنية. قاضي صلح .مدعي عام .قاضي محكمة بداية. رئيس محكمة بداية. قاضي محكمة استئناف. مساعد نائب عام. نائب عام.
مفتش محاكم. أمين عام وزارة العدل. قاضي محكمة التمييز. قاضي محكمة العدل العليا (سابقاً) الادارية العليا (حاليا). رئيس محكمة العدل العليا. نائب رئيس المجلس القضائي. وزير العدل. رئيس ديوان التشريع والرأي. عضو مجلس الأعيان ولجنته القانونية. عضو في المجلس العالي لتفسير الدستور. مفوض لدى الهيئة المستقلة للانتخاب . حاصل على وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى .

http://www.cco.gov.jo/ar-jo/المحكمة-الدستورية/الرئيس

4. محمد المبيضين، الأردن

عضو المحكمة الدستورية الاردنية. حاصل على درجة البكالوريوس في الحقوق عام 1974 - جامعة بغداد .التحق في السلك القضائي عام 1985 حيث عمل مساعداً للنائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .قاضي محكمة صلح عمان 1986 .قاضي محكمة بداية عمان 1987 – 1994 .مساعد رئيس النيابة العامة الإدارية 1994 – 2001 .مفتش محاكم في وزارة العدل 2002.مساعد رئيس النيابة العامة الإدارية 2002-2005.رئيس النيابة العامة الإدارية 2005 – 2012 .أمين عام وزارة العدل 2012 – 2013 .قاضي محكمة العدل العليا 2013 – 2014 .رئيس النيابة العامة الإدارية 2014 – 2016 .صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه عضواً في المحكمة الدستورية بتاريخ 20/10/2016 .

http://www.cco.gov.jo/ar-jo/المحكمة-الدستورية/الرئيس

5. **قاسم المومني (عضو)، الأردن**

عضو المحكمة الدستورية الاردنية. حاصل على درجة البكالوريوس في الحقوق عام 1977 - ودبلوم الدراسات العليا في القانون العام - عام 1979- الجامعة اللبنانية .قاضي محكمة صلح عمان 1984 . قاضي محكمة صلح مأدبا 1986 . قاضي محكمة بداية عمان 1989 – 1996 . معار لدى رئاسة المحاكم العدلية في دولة قطر 1996-2001 . قاضي محكمة استئناف عمان 2002 . رئيس محكمة بداية غرب عمان 2002 – 2005 . رئيس محكمة

بداية عمان وعضو المجلس القضائي 2005 – 2007 . قاضي محكمة استئناف عمان 2007 – 2008 . قاضي محكمة التمييز 2008 – 2012 . رئيس محكمة استئناف عمان وعضو المجلس القضائي 2012 – 2016 . عضو اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون 2016 . صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه عضواً في المحكمة الدستورية بتاريخ 20/10/2016.

http://www.cco.gov.jo/ar-jo/الرئيس/المحكمة-الدستورية

6. فايز الحمارنة (عضو)، الأردن

عضو المحكمة الدستورية الاردنية. حاصل على درجة البكالوريوس في الحقوق عام 1972 -جامعة القاهرة .قاضي صلح عمان 1981. قاضي صلح محكمة املاك الدولة 1982 .قاضي محكمة صلح عمان 1983. قاضي محكمة بداية عمان 1986.قاضي محكمة استئناف عمان 1996 . مفتش محاكم في وزارة العدل 1998 . قاضي محكمة استئناف عمان 1999. قاضي تمييز 2004 قاضي في المحكمة الإدارية العليا 2016. صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه عضواً في المحكمة الدستورية بتاريخ 20/10/2016 .

http://www.cco.gov.jo/ar-jo/الرئيس/المحكمة-الدستورية

7. أكرم عارف مساعدة (عضو)، الأردن

عضو المحكمة الدستورية الاردنية. حاصل على درجة البكالوريوس في القانون عام 1974 - جامعة بيروت العربية .ماجستير قانون 1990 الجامعة الاردنية . دكتوراة في القانون الاداري 1998 الجامعة اللبنانية. قاضي محكمة صلح ومدعي عام 1980.قاضي بداية عام 1986. مساعد النائب العام 1987. قاضي استئناف 1997. مفتش محاكم في وزارة العدل 1998. مستشار في محكمة استئناف أبو ظبي الاتحادية دولة الامارات العربية بالإعارة 2000 .مفتش اول على المحاكم الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة 2002. قاضي استئناف في المحاكم الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة 2003 – 2006 قاضي محكمة التمييز الأردنية 2006. رئيس النيابة العامة الإدارية 2009. قاضي محكمة العدل العليا 2009. رئيس النيابة العامة 2012. نائب رئيس محكمة التمييز 2017. صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه عضواً في المحكمة الدستورية بتاريخ 6/10/2018 . محاضر في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية والمعهد القضائي في الإمارات واليمن. رئيس لجنة دعاوى الحكومة و لجنة الجرائم الاقتصادية. عضو اللجان الوطنية لوضع العديد من مشاريع القانون. عضو مركز تحكيم الإسكندرية. عضو المجلس القضائي الأردني والمعهد القضائي.

http://www.cco.gov.jo/ar-jo/الرئيس/المحكمة-الدستورية

8. محمد المحادين (عضو)، الأردن

عضو المحكمة الدستورية الاردنية.حاصل على درجة البكالوريوس في القانون عام 1976 -جامعة دمشق. كاتب في محكمة الزرقاء 1976 . قاضي محكمة صلح الزرقاء 1981. قاضي ومدعي عام في محكمة الكرك 1982.قاضي بداية محكمة الكرك 1988.رئيس محكمة الطفيلة 1994. قاضي إستئناف عمان 1998. مفتش محاكم في وزارة العدل 1999. رئيس محكمة بداية الكرك 2000. قاضي محكمة التمييز والعدل العليا 2005-2017. صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينه عضواً في المحكمة الدستورية بتاريخ 6/10/2018.

http://www.cco.gov.jo/ar-jo/الرئيس/المحكمة-الدستورية

9 . عطوفة تغريد حكمت (عضو)، الأردن

عضو المحكمة الدستورية الاردنية. محامية امام المحاكم الاردنية (1982-1996. قاضي في السلك القضائي الاردني (1996-2003. اول قاضية عربية مسلمة في القضاء الجنائي الدولي (2003-2011. رئيس المحكمة الجنائية الدولية لقضايا جرائم الحرب في رواندا (2009-2010. عضو مجلس الاعيان (2013-2020. صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيينها عضواً في المحكمة الدستورية اعتباراً من تاريخ 06/10/2020

http://www.cco.gov.jo/ar-jo/الرئيس/المحكمة-الدستورية

فلسطين

1. محمد عبد الغني أحمد الحج قاسم (رئيس)، فلسطين

رئيس المحكمة الدستورية العليا، من مواليد طولكرم عام 1952، أنهى الثانوية العامة في المدرسة الفاضلية الثانوية عام 1971، وفي العام 1976 نال شهادة الإجازة في الحقوق، ثم دبلوم الدراسات العليا في القانون العام (شهادة القانون الدستوري وعلم السياسة) عام 1978، وشهادة القانون الدولي والعلاقات الدولية 1979، ودبلوم الدراسات العليا بعد مناقشة رسالة دبلوم الدراسات العليا عام 1982 من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – –جامعة محمد الخامس في أكدال/ الرباط، ودكتوراه الدولة في الحقوق (القانون العام) عام 1992 من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية من جامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء .

https://www.tscc.pna.ps/members?type=president

2. أسعد بطرس مبارك (نائب رئيس)، فلسطين

نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا. شغل سعادة المستشار أ. أسعد بطرس مبارك منصب قاضي صلح في محكمة صلح رام الله وأريحا والخليل قرابة ثماني سنوات، وعمل مدربًا أول في برنامج التعليم في معهد الحقوق في جامعة بيرزيت منذ العام 1999، وعمل مساعدًا للنائب العام في وزارة العدل، كما شغل منصب قاضي محكمة عليا وقاضي محكمة استئناف، ثم مدير عام معهد القضاء الفلسطيني، وعُيِّن رئيسًا لمجلس إدارة لجنة التعليم القضائي إلى أن تولى منصب نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا في العام 2016.

حصل مبارك على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة بيروت العربية عام 1975، ثم حصل على شهادة في التدريب القضائي من جامعة رينو- نيفادا في الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل كذلك على شهادة مماثلة في التدريب القضائي من جامعة بيرزيت، وشهادة في تطوير مهارات برنامج النيابة العامة من دائرة الولايات المتحدة للقانون .(USDOJ)

https://www.tscc.pna.ps/members?type=vice_presidents

3. عبد الرحمن أبو النصر(عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا.حصل سعادة المستشار أ.د. عبد الرحمن أبو النصر على درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام من كلية الحقوق في جامعة القاهرة، وبعد ذلك عمل محاضرًا في كلية الحقوق بجامعة الأزهر في غزة، ثم شغل منصب رئيس قسم القانون العام فيها، ثم أصبح عميدًا للكلية عام 2006 لدورات عدة، وتدرج في الدرجات الأكاديمية من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك في القانون الدولي، ثم حصل على درجة الأستاذية (أستاذ دكتور) في القانون الدولي، وقد عُيّن عضوًا في المحكمة الدستورية العليا عام 2016، وهو عضو المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحالية، وعضو مجلس إدارة معهد القضاء الفلسطيني، وحصل على عضوية اللجنة القانونية في المجلس الوطني، وعضو لجنة صياغة الدستور الفلسطيني، وعضو اللجنة الوطنية العليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية، وعمل نقيبًا للمحامين في قطاع غزة ثم نقيب محامي فلسطين منذ تأسيس نقابة محامي فلسطين حتى العام 2003م، ونائبًا لنقيب المحامين 2003م – 2005م. – 2005م.

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=3

4. فتحي أبو سرور (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. عمل سعادة المستشار أ. فتحي أبو سرور محاميًا مدة 15 عامًا أمام المحاكم العراقية بعد حصوله على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة بغداد عام 1979، ثم انتقل إلى فلسطين وعُيِّن قاضيًا في محكمة البداية بتاريخ 1995/12/2، عيّن بعدها رئيسًا لمحكمة أمن الدولة، وقد عمل قاضيًا في محكمة الاستئناف مدة 3 سنوات، ثم عين رئيسًا لمحكمة الاستئناف في الضفة الغربية، وتولى خلال ذلك رئاسة محكمة الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2005، وفي العام 2006 عُيِّن قاضيًا في المحكمة العليا (نقض وعدل عليا)، كما شغل منصب رئيس دائرة التفتيش القضائي في الضفة الغربية مدة 4 سنوات، ثم عُيِّن عضوًا في المحكمة الدستورية العليا عام 2016.

حصل أبو سرور على شهادة تدريب مدربين قضائيين من دولة الكويت، وشهادات عدة في التدريب والتفتيش القضائي، وشارك في العديد من مؤتمرات التفتيش والتدريب القضائي في دول عدة منها: لبنان، والأردن، والكويت، وإسبانيا، وإيطاليا .

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=4

5. حاتم عباس محمد صلاح الدين (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. انتخب عضوًا للهيئة الإدارية للجنة المحامين العرب ورئيسًا للجنة الحريات وحقوق الإنسان بدورتي العامين 1989 و 1991، وفي أول انتخابات جرت لنقابة محامي فلسطين انتخب نقيبًا للمحامين الفلسطينيين، وشغل منصب عضو للجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية، وكذلك الأمر في الهيئة الوطنية لإصلاح الجهاز القضائي الفلسطيني، ورئيسًا للهيئة الشعبية لإصلاح الجهاز القضائي .في العام 2005 انتخب بالإجماع عضوًا للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في اليمن، وفي العام 2013 أُعيد انتخابه أمينًا عامًا مساعدًا لاتحاد المحامين العرب عن دولة فلسطين في بيروت فكان أول فلسطيني يحصل على عضوية المكتب الدائم والأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب .عُيِّن المستشار أ. حاتم عباس عضوًا في مجلس أمناء جمعية القدس للرفاه والتطوير المتخصصة لإعمار المدينة المقدسة، وفي العام 2015 حصل على عضوية المجلس الوطني الفلسطيني.في العام 2016 عُيِّن عضوًا في المحكمة الدستورية العليا

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=5

6. رفيق عيسى إبراهيم أبو عياش (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. بدأ سعادة المستشار د. رفيق أبو عياش عمله مساعدًا محاضرًا في جامعة أذربيجان الحكومية خلال فترة دراسته الماجستير في القانون الدولي، حصل على درجة الدكتوراه في القانون تخصص "النظم السياسية والقانون الدستوري ونظرية وتاريخ الدولة والقانون" من جامعة أذربيجان الحكومية في الاتحاد السوفييتي عام 1987، وفي العام 1996 عمل أستاذًا في القانون الدستوري في كلية الحقوق بجامعة القدس، وشغل منصب عميد شؤون الطلبة فيها عام 2005، ثم شغل منصب عميد كلية الحقوق منذ العام 2012 حتى العام 2014.

عُيِّنَ أبو عياش عضوًا في لجنة وضع الدستور الفلسطيني ونائبًا لرئيس لجنة صياغة الدستور، كما عمل أستاذًا زائرًا في الجامعة الأمريكية العربية في جنين ثم أستاذًا غير متفرغ في جامعة بيرزيت في دائرة القانون، وعُيِّن عضوًا في اللجنة الفنية للعلوم الإنسانية في وزارة التربية والتعليم العالي، وهو الآن عضو في المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، وله عدد من الأبحاث المنشورة منها في الإصلاح القضائي في فلسطين، وأخرى في الفكر السياسي والبداوة والحضارة في الفكر السياسي الخلدوني، وهو عضو في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة .

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=6

7. فواز صايمه (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. حصل سعادة المستشار أ. فواز صايمه على بكالوريوس في الحقوق من جامعة الزقازيق في جمهورية مصر العربية، وقد عمل محاميًا مزاولًا لمهنة المحاماة، وتولى خلالها منصب رئيس اللجنة الفرعية لنقابة المحامين الفلسطينيين/ فرع نابلس، كما عمل وكيلًا عامًا لبنك فلسطين ووكيلًا لشركة الاتصالات الفلسطينية وشركات وجمعيات أخرى.

انتخب عضوًا في مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين على مستوى فلسطين مدة خمس سنوات، وكان خلال عمله في مهنة المحاماة - التي امتدت أكثر من 25 سنة - ناشطًا في العمل العام من خلال عضويته في جمعيات خيرية وأهلية وحقوقية عدة، إضافة إلى مشاركته في دورات مع مؤسسات حقوقية وقانونية في فلسطين وخارجها قبل أن يُعيَّن عضوًا في المحكمة الدستورية العليا عام 2016 .

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=12

8. هاني بولص الناطور (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. حصل سعادة المستشار أ. هاني بولص سليم الناطور على بكالوريوس الحقوق عام 1986 من جامعة بيروت، وعمل في السلك القضائي 32 عامًا، وشغل منصب مساعد النائب العام عام 1988، ثم عمل قاضيًا في محكمة صلح رام الله منذ العام 1990 حتى العام 2002، وبعدها عمل قاضيًا في محكمة بداية رام الله، ثم قاضيًا في محكمة الاستئناف في رام الله، وشغل منصب رئيس محكمة استئناف القدس وعضو في مجلس القضاء الأعلى، وفي العام 2009 عُين قاضيًا في المحكمة العليا مدة عشر سنوات إلى أن عُين عضوًا في المحكمة الدستورية العليا عام 2019 .

حصل سعادة المستشار على مجموعة دورات دراسية في أمريكا منها في أعمال المحاماة وأخرى في إدارة المحاكم والملفات، وغيرها في مشاريع تطويع القوانين، ودورة تدريبية لتدريب القضاة في المعهد القضائي الوطني، وحصل كذلك على العديد من الدورات الدراسية الأخرى في دول عدة، ودورات محلية إضافة إلى حضور اجتماعات اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية .

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=18

9. محمد عبد الغني العويوي (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. حصل سعادة المستشار أ. محمد عبد الغني العويوي على شهادة الثانوية العامة عام 1974 من المدرسة الإبراهيمية في الخليل، ثم حصل على شهادة الإجازة في الحقوق عام 1978 من جامعة محمد الخامس في المملكة المغربية، وعمل محاميًا في مكتبه الخاص في مدينة الخليل منذ العام 1980 وحتى العام 1995. انتخب عضوًا في الهيئة الإدارية للجنة المحامين العرب في الأعوام 1989 – 1991، وعضوًا في مجلس أمناء جامعة الخليل عام 1993، وفي العام 1995 عين في سلك القضاء الفلسطيني، وتقلب في الوظائف القضائية من قاضي صلح وقاضي بداية إلى رئيس محكمة البداية في محافظتي الخليل وبيت لحم لغاية العام 2005 حين تعيينه نائبًا عامًا مساعدًا لدولة فلسطين حتى العام 2013 حيث شغل منصب النائب العام لدولة فلسطين لغاية 2016، ثم عُيِّن قاضيًا في المحكمة العليا إلى أن أصبح عضوًا في المحكمة الدستورية العليا عام 2019.

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=20

10. عدنان أبو وردة (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. عمل سعادة المستشار عدنان أبو وردة محاميًا مدة 3 سنوات، ثم رئيسًا لنيابة المعسكرات الوسطى، ثم وكيلًا للنائب العام، وبعدها عُيِّن قاضيًا لدى محكمة الصلح في غزة، ثم قاضيًا في محكمة البداية، وشغل منصب رئيس فيها، وعمل قاضيًا في محكمة الاستئناف ثم رئيسًا لها، وكان عضوًا لدى مجلس القضاء الأعلى، ثم عُيِّن عضوًا في المحكمة الدستورية العليا عام 2019.

حصل المستشار عدنان أبو وردة على شهادات من المعهد القضائي المصري، وأخرى في حماية حقوق الإنسان من الأمم المتحدة، وشهادات أخرى من مؤتمر الخبراء الدولي في مؤتمر التعليم القضائي، وحصل على مجموعة دورات تدريبية من جامعة بيرزيت منها شهادة في الجرائم الواقعة على الأشخاص، ودورة في مهارات صياغة القرار القضائي، ودورة في قواعد التحقيق وإجراءاته، ودورات في حل النزاعات البديلة، وكذلك دورة في الجرائم الواقعة على الأسرة والأحداث، وأخرى في الإجراءات الجنائية، ودورة في تدريب المدربين لتدريب القضاة، وكذلك في القضاء الإداري الفلسطيني وتعويض مصابي حوادث الطرق من الجامعة نفسها، ودورة في معهد القضاء الأمريكي في حل النزاعات البديلة .

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=21

11.فريد جميل محمود عقل (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. حصل سعادة المستشار أ. فريد جميل محمود عقل على الثانوية العامة من مدرسة الفاضلية الثانوية في طولكرم، ثم حصل على ليصانص الحقوق من جامعة بيروت العربية، ثم عمل محاميا مزاولا شرعيا ونظاميا منذ عام 1980، ثم عضو سابق في لجنة المحامين العرب، وهو عضوا في عضو في نقابة المحامين الفلسطينيين. وفي عام 2006 عُيّن رئيسا لمحكمة البداية في الخليل وجنين وقلقيلية. وفي عام 2010 شغل منصب رئيسا لمحكمة الاستئناف في رام الله، وعُين عضوا في المحكمة العليا/محكمة النقض، وشغل منصب نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى، ونائبا لرئيس المحكمة العليا. وفي عام 2021 عُيّن عضوا في المحكمة الدستورية العليا .

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=24

12.خالد إبراهيم التلاحمة (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. أستاذ دكتور في القانون، يحمل درجة الدكتوراة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، وقد صدر القرار الرئاسي بتعيينه عضوًا في المحكمة الدستورية العليا اعتبارًا من تاريخ 2021/06/01م. عمل سعادة المستشار أ.د خالد التلاحمة أكثر من 22 عامًا في مجال العمل الأكاديمي الجامعي، حيث عمل في جامعة البلقاء التطبيقية (1999-2006)، وجامعة بيرزيت (2007-2021). عمل محاضرًا في المعهد القضائي الفلسطيني (2012-2013)، وباحثًا زائرًا في كلية القانون بجامعة كولومبيا الأمريكية في نيويورك (2013-2014)، وأستاذًا زائرًا في كلية القانون الكويتية (2016-2019)، إلى جانب زمالات بحثية وزيارات أكاديمية في جامعات ذات مكانة في ألمانيا وبريطانيا وأستراليا.

حصل المستشار التلاحمة خلال مسيرته على شهادات في القانون والعمل الحكومي والصياغة التشريعية من عدة جامعات ومؤسسات بحث متخصصة في ألمانيا وفرنسا وأمريكا، وشغل عضوية أكثر من عشرين جهة عامه وخاصة وأكاديمية على المستويين المحلي والدولي، منها: عضوية مجلس إدارة المعهد القضائي الفلسطيني (2015-2021)، وعضوية الأكاديمية العربية الألمانية للعلماء الباحثين في العلوم والإنسانيات (AGYA) ومقرها برلين، حيث تم اختياره فيها واحدًا من 26 عضو من أصل 320 مرشح من عرب وألمان (2014-2019)، وهو عضو تحرير واستشاري في مجلات قانونية دولية محكمة.

لديه أكثر من 23 سنة خبرة في مجال العمل الحقوقي والاستشارات القانونية وصياغة مشروعات القوانين والأنظمة وتقييم التشريعات، وقد قام منذ عام 2000م بإجراء تدريب في الصياغة التشريعية وموضوعات متخصصة في القانون

الخاص وأصول الاجراءات المدنية والتجارية لعدد كبير من الخبراء والباحثين (أساتذة جامعات، مستشارين قانونيين، قضاة، نيابة، محامين، رؤساء وأعضاء هيئات محلية) في فلسطين وعدد من الدول العربية. شارك في كتابة قضايا بعض المحاكمات الصورية المحلية والعربية، وعمل مدربًا ومحكمًا في مسابقات المحاكمات الصورية على المستوى الإقليمي والدولي منها: مسابقة المحكمة الصورية العربية، ومسابقة وليم سي فز الدولية في التحكيم التجاري الدولي (Willem C Vis International Commercial Arbitration Moot, Vienna, Austria).كما أنه نفذ العديد من المشاريع والأنشطة الأكاديمية المشتركة في عدد من الدول العربية والأوروبية مع باحثين وأكاديميين عرب وألمان.

https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=25

13. عبد الناصر عبدالله أبو سمهدانة (عضو)، فلسطين

عضو المحكمة الدستورية العليا. حصل سعادة المستشار د. عبد الناصر عبدالله أبو سمهدانة على الدكتوراه في القانون العام والمرافعات من جامعة عين شمس عام 2009، وعلى الماجستير في القانون كذلك من نفس الجامعة، وحصل على ليسانس حقوق وعلوم شرطية عام 1999 من أكاديمية الشرطة المصرية. وعلى صعيد الخبرات القانونية والعملية؛ فقد عمل وكيلا للنائب العام منذ عام 1999 وحتى 2005، ثم عمل رئيسا للنيابة العامة لحين انضمامه للهيئة القضائية في المحكمة الدستورية العليا. كان من الأعضاء المؤسسين في الاتحاد الدولي للحقوقيين والقانونيين العرب. وتم اعتماده مُحكما لدى مركز تحكيم حقوق عين شمس، ونائبا لرئيس الجمعية الفلسطينية للعلوم الجنائية كذلك، وشغل منصب مديرا للمجلة القانونية للنيابة العامة وعضوا في هيئات تحكيم لعدد من المجلات. https://www.tscc.pna.ps/member_details.php?id=26

العراق

1. جاسم محمد عبود حماد (رئيس)، العراق

رئيس المحكمة الاتحادية العليا. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون/جامعة بغداد .دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد .درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 1999 لغاية سنة 2001. عين قاضياً في محافظة كركوك سنة 2001.عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 2001 لغاية سنة 2012.كلف للقيام بمهام رئيس محكمة استئناف ديالى الاتحادية سنة 2012.كلف لمهام رئيس محكمة استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية سنة 2015.كلف للقيام بمهام رئيس هيئة الاشراف القضائي سنة 2017.عين رئيس المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021.البحوث والدراسات: تصرف الشريك في المال الشائع .الجرائم الارهابية في التشريع العراقي والتشريعات المقارنة .السلطات الاتحادية واختصاصاتها في الدستور العراقي لسنة 2005.

/https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

2. سمير عباس محمد عنتر(نائب رئيس)، العراق

نائب رئيس المحكمة الاتحادية العليا. محل الاشتغال الحالي: نائب رئيس المحكمة الاتحادية العليا.تاريخ ومحل الولادة: 1970 – الرمادي. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون / كلية المعارف الجامعة.دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد.درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 2000 لغاية سنة 2002 .عين قاضياً في محافظة نينوى سنة 2002 .عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 2002 لغاية سنة 2021 .عين نائب رئيس المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021 .البحوث والدراسات: الحدود القانونية لسلطة القاضي الجزائية في تقدير الادلة .ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة .عقم الزوج سبب من اسباب التفريق القضائي في قانون الاحوال الشخصية.

/https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

3. **غالب عامر شنين مظلوم (عضو)، العراق**

عضو المحكمة الاتحادية العليا. محل الاشتغال الحالي: عضو المحكمة الاتحادية العليا. تاريخ ومحل الولادة: 1969 – واسط. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون/جامعة النهرين. دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد.درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 1999 لغاية سنة 2001.عين قاضياً في محافظة بابل سنة 2001.عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 2001 لغاية سنة 2015.كلف بمهام رئيس محكمة استئناف واسط الاتحادية سنة 2015.عين بمنصب رئيس محكمة استئناف واسط الاتحادية سنة 2017.عين عضو المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021. البحوث والدراسات: احكام الخبرة في الدعاوى الجزائية.زواج وطلاق المجنون في الشريعة والقانون. حق الزوج في تأديب زوجته شرعاً وقانوناً. حق التقاضي والاثار المترتبة على اساءة استعماله. المختار في قرارات محكمة استئناف واسط الاتحادية بصفتها التمييزية – القسم المدني -2017 .

/https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

4. **حيدر جابر عبد جاسم (عضو)، العراق**

عضو المحكمة الاتحادية العليا. محل الاشتغال الحالي: عضو المحكمة الاتحادية العليا. تاريخ ومحل الولادة: 1970 – القادسية. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون/جامعة بغداد.دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد. درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 1999 لغاية سنة 2001. عين قاضياً في محافظة واسط سنة 2001. عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 2001 لغاية سنة 2014. كلف للقيام بمهام رئيس محكمة استئناف واسط الاتحادية سنة 2014. كلف بمهام رئيس محكمة استئناف القادسية الاتحادية سنة 2016. كلف بمهام رئيس محكمة استئناف بابل الاتحادية سنة 2016. عين رئيس محكمة استئناف بابل الاتحادية سنة 2019. رئيس استئناف محكمة النجف الاتحادية سنة 2021. البحوث والدراسات: عين عضو المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021. الحكم بموت المفقود اثره دراسة في ضوء القضاء العراقي. المبادئ القانونية الواردة في قانون العفو رقم 19 لسنة 2018. التهمة في التشريع والقضاء العراقي.

/https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

5. **حيدر علي نوري حسون (عضو)، العراق**

عضو المحكمة الاتحادية العليا. تاريخ ومحل الولادة: 1971 – ذي قار. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون/جامعة النهرين1992-1993. دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد. ماجستير قانون عام / القسم الجنائي – جامعة النهرين عام 1999. دكتوراه قانون عام / القسم الجنائي – جامعة النهرين عام 2008.
درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 1999 لغاية سنة 2001. عين قاضياً في محافظة النجف سنة 2001. عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 2001 لغاية سنة 2021. عين عضو المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021 . البحوث والدراسات: المفهوم القانوني لجريمة الاتفاق الجنائي. جريمة المساهمة في عصابة مسلحة ارهابية .سياسة التجريم دراسة مقارنة / رسالة ماجستير. الجريمة الارهابية – دراسة في ضوء قانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2005 – اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة النهرين – كلية الحقوق.

/https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

6. **خلف احمد رجب شيخ (عضو)، العراق**

عضو المحكمة الاتحادية العليا. تاريخ ومحل الولادة: 1968 – صلاح الدين. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون / جامعة بغداد. دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد. درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 1997 لغاية سنة 1999. عين قاضياً في محافظة ديالى سنة 1999. عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 1999 لغاية سنة 2021. عين عضو المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021. البحوث والدراسات: تسبيب الاحكام الجنائية. الاقرار امام المحاكم الجزائية وتطبيقاته القضائية. الفسخ القضائي للعقد.

/https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

7. ايوب عباس صالح (عضو)، العراق

عضو المحكمة الاتحادية العليا.تاريخ ومحل الولادة: 1965 – نينوى. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون/جامعة الموصل. دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد. درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 1997 لغاية سنة 1999.عين قاضياً في محافظة نينوى سنة 1999.عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 1999 لغاية سنة 2018.انتدب للعمل كقاضي منتدب في رئاسة محكمة التمييز الاتحادية سنة 2018.عين عضو المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021. البحوث والدراسات: دعوى وقف الاعمال الجديدة في التشريع العراقي، الصلح في الدعوى الجزائية، اليمين المتممة دراسة تحليلية في ضوء قرار محكمة التمييز المرقم (529/م3/2000).

https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

8. عبد الرحمن سليمان علي (عضو)، العراق

عضو المحكمة الاتحادية العليا. تاريخ ومحل الولادة: 1972 – دهوك. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون / جامعة صلاح الدين سنة 1993. ماجستير في القانون الدولي / جامعة صلاح الدين سنة 2001. دكتوراه في القانون الدستوري / جامعة صلاح الدين سنة 2008. عين قاضياً في محافظة دهوك سنة 2002. عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية في اقليم كردستان من سنة 2002 لغاية سنة 2021.عين عضو المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021. البحوث والدراسات جريمة الاتفاق الجنائي في القانون العراقي. الوضع القانوني لإقليم كردستان العراق في ضوء قواعد القانون الدولي العام / رسالة ماجستير. السلطة القضائية في النظام الفدرالي العراقي (دراسة مقارنة) / اطروحة دكتوراه.

https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

9. ديار محمد علي محمد (عضو)، العراق

عضو المحكمة الاتحادية العليا. تاريخ ومحل الولادة: 1958 – اربيل. التحصيل الدراسي : بكالوريوس قانون / جامعة بغداد 1980-1981.عين قاضياً في محافظة اربيل سنة 2004. عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية في اقليم كردستان من سنة 2004 لغاية سنة 2021.عين عضو المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021. البحوث والدراسات: الباعث في ارتكاب الجريمة في قانون العقوبات العراقي عام 2010.

https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

10. عادل عبد الرزاق عباس محمد(عضو)، العراق

عضو المحكمة الاتحادية العليا. رئيس محكمة استئناف البصرة الاتحادية. رئيس محكمة استئناف البصرة الاتحادية. تاريخ ومحل الولادة: 1967 – البصرة التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون / جامعة بغداد. دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد. درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 1997 لغاية سنة 1999. عين قاضياً في محافظة البصرة سنة 1999. عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 1999 لغاية سنة 2011. كلف للقيام بمهام رئيس محكمة استئناف البصرة الاتحادية سنة 2011. عين رئيس محكمة استئناف البصرة الاتحادية سنة 2015. عين عضو احتياط المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021. البحوث والدراسات: الباعث واثره في تحديد العقوبة ،المصادرة الجنائية بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (52) لسنة 2003، سلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة.

https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

11. خالد طه احمد ظاهر، العراق

عضو المحكمة الاتحادية العليا. رئيس محكمة استئناف منطقة بغداد / الكرخ الاتحادية. محل الاشتغال الحالي: رئيس محكمة استئناف منطقة بغداد / الكرخ الاتحادية. تاريخ ومحل الولادة: 1963 – بغداد. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون / جامعة بغداد. دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد. درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 2000 لغاية سنة 2002 عين قاضياً في محافظة الانبار سنة 2002. عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 2002 لغاية سنة 2017. كلف للقيام بمهام رئيس محكمة استئناف بغداد / الكرخ الاتحادية سنة 2017. عين رئيس محكمة استئناف بغداد / الكرخ الاتحادية سنة 2017. عين عضو احتياط المحكمة الاتحادية العليا

سنة 2021. البحوث والدراسات: الصك بدون رصي، الخصومة في الدعوى المدني، العقوبة ومدى تناسبها مع وقائع الجريمة وظروف ارتكابها، الجرائم ضد الانسانية.

https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php

12. منذر ابراهيم حسين عبد علي، العراق

عضو المحكمة الاتحادية العليا. قاضي منتدب الى محكمة التمييز الاتحادية. محل الاشتغال الحالي: قاضي منتدب الى محكمة التمييز الاتحادية. تاريخ ومحل الولادة: 1963 – بغداد. التحصيل الدراسي: بكالوريوس قانون / جامعة بغداد. دبلوم عالي في العلوم القضائية من المعهد القضائي في بغداد. درس في المعهد القضائي في بغداد من سنة 1996 لغاية سنة 1998. عين قاضياً في محافظة بغداد سنة 1999. عمل في المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية من سنة 1999 لغاية سنة 2018. انتدب للعمل كقاضي منتدب في رئاسة محكمة التمييز الاتحادية سنة 2018.عين عضو احتياط المحكمة الاتحادية العليا سنة 2021 .البحوث والدراسات:التحقيق الاداري ودوره في الاثبات الجنائي في مرحلتي التحقيق والمحاكمة ,اليمين الحاسمة جواز الرجوع من طلب توجيهها قبل ان يحلف الخصم ,حق الزوجة المطلقة بدار الزوجية بعد الطلاق او التفريق.

https://www.iraqfsc.iq/cvethadea.php /

المغرب

1. اسعيد إهراي (رئيس)، المغرب

رئيس المحكمة الدستورية في المغرب. الدكتور اسعيد إهراي حاصل على دكتوراه الدولة في القانون من جامعة السوربون بباريس، وسبق له أن شغل منصب أستاذ القانون الدولي في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وجامعة محمد الخامس بالرباط، واشتغل كذلك أستاذا زائرا في كل من جامعة صوفيا أنتيبوليس بنيس، وجامعة مونتسكيو ببوردو، وجامعة بيير منديس-فرنسا بغرينوبل، وجامعة بانتيون السوربون بباريس،ثم عضو في اللجنة الوطنية للجهوية ثم عضو في المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية بالرباط ، ورئيسا للجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

كما كان سعيد إهراي رئيسا لدورة مجلس الشباب والمستقبل (CNJA) ، وعضوا بلجنة التوجيه للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، وعضوا سابقا في اللجنة الاستشارية للجهوية بالإضافة إلى عضويته، على المستوى الدولي، بالمجلس العلمي التابع لمعهد القانون الاقتصادي للبحار لإمارة موناكو (INDEMER).

كما سبق له أن قدم مجموعة من الندوات بجامعات جنوة وأثينا وتونس وقرطبة وغرناطة ومدريد بالإضافة إلى جامعة كاليفورنيا في لوس انجليس (UCLA).

ألف سعيد إهراي العديد من الكتب والمقالات حول العلاقات الخارجية للمغرب والقانون الإنساني والقانون العام للبحار والأمن الجماعي في إطار منظومة الأمم المتحدة.

cour-constitutionnelle.ma/arاسعيد-إهراي/

2. خالد برجاوي (عضو)، المغرب

عضو المحكمة الدستورية في المغرب.

cour-constitutionnelle.ma/arاسعيد-إهراي/

3. محمد علمي (عضو)، المغرب

عضو المحكمة الدستورية في المغرب.

cour-constitutionnelle.ma/ar#محمد-علمي/

4. الحسين عبوشي (عضو)، المغرب

عضو المحكمة الدستورية في المغرب.

cour-constitutionnelle.ma/ar#الحسين عبوشي/

5. لطيفة الخال (عضو)، المغرب

عضو المحكمة الدستورية في المغرب.

cour-constitutionnelle.ma/ar#طيفة الخال /

6. **الحسان بوقنطار (عضو)، المغرب**
عضو المحكمة الدستورية في المغرب.
cour-constitutionnelle.ma/ar/الحسان-بوقنطار

7. **عبد الأحد الدقاق (عضو)، المغرب**
عضو المحكمة الدستورية في المغرب.
cour-constitutionnelle.ma/ar/2-عبد-الأحد-الدقاق

8. **أحمد السالمي الإدريسي (عضو)، المغرب**
عضو المحكمة الدستورية في المغرب.
cour-constitutionnelle.ma/ar/أحمد-السالمي-الإدريسي

9. **محمد بن عبد الصادق (عضو)، المغرب**
عضو المحكمة الدستورية في المغرب.
cour-constitutionnelle.ma/ar/محمد-بن-عبد-الصادق

10. **مولاي عبد العزيز الحافظي العلوي (عضو)، المغرب**
عضو المحكمة الدستورية في المغرب.
cour-constitutionnelle.ma/ar/مولاي-عبد-العزيز-الحافظي-العلوي

11. **محمد الأنصاري (عضو)، المغرب**
عضو المحكمة الدستورية في المغرب.
cour-constitutionnelle.ma/ar/محمد-الأنصاري

12. **ندير المومني (عضو)، المغرب**
عضو المحكمة الدستورية في المغرب.
cour-constitutionnelle.ma/ar/ندير-المومني

مصر

1. **مرعى محمد جاد عمرو (رئيس)، مصر**

رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر. في 14/4/1977عين مندوباً مساعداً بمجلس الدولة. 8/9/1979 عين مندوباً بمجلس الدولة. 19/11/1980 عين نائباً بمجلس الدولة. 18/4/1984 عين مستشاراً مساعداً من الفئة (ب). 12/6/1989عين مستشاراً مساعداً من الفئة (أ). 7/5/1990 عين مستشاراً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا. 29/9/1999عين رئيساً لهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا. 22/10/2002 عين نائباً لرئيس المحكمة الدستورية العليا 2019/7/14- .عين رئيسا للمحكمة الدستورية العليا .انتدب سيادته للعمل مستشاراً مساعداً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا فى غير أوقات العمل الرسمية فى الفترة من 1984/12/1 حتى 1986/11/1 ثم فى الفترة من 1988/3/21 حتى 1990/5/6 .أعير سيادته إلى المملكة العربية السعودية للعمل مستشاراً قانونياً بوزارة التجارة خلال الفترة من 1991/5/31 حتى 1996/1/6 .ندب سيادته لتدريس مادة القانون المدني بكلية

الحقوق- جامعة حلوان فى غير أوقات العمل الرسمية خلال العام الجامعي 1998/97 .إعير سيادتة إلى مملكة البحرين للعمل مستشاراً لرئيس المحكمة الدستورية بالبحرين.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334#

2. محمد خيرى طه عبد المطلب النجار (نائب رئيس)، مصر

نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا. في 15/12/1973عين مندوباً مساعداً بهيئة قضايا الدولة وتدرج بوظائف الهيئة إلى أن رقى إلى وظيفة نائب بتاريخ 1982/4/29عين سيادته نائباً بمجلس الدولة، وبتاريخ 1983/8/8 رقى إلى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب) بالمجلس،

وبتاريخ. 1987/7/20 رقى إلى وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ) بالمجلس. -بتاريخ 1989/5/4 عين سيادته مستشاراً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، وبتاريخ 1997/7/31 رقى إلى وظيفة رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا. بتاريخ 2001/10/2عين سيادته نائباً لرئيس المحكمة الدستورية العليا .ندب سيادته عضوا باللجان القضائية للإصلاح الزراعي .شارك سيادته في أعمال لجنة اختيار بعض القيادات في الوظائف المالية والإدارية والتنظيمية والقانونية بوزارة الأشغال العامة والموارد المائية .ندب سيادته مستشاراً قانونيا للهيئة العامة للاستعلامات . ندب سيادته لعضوية هيئة التحكيم بالاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي.أعير سيادته مستشاراً قانونياً لوزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية.شارك سيادته فى عضوية لجنة الخبراء لتعديل الدستور المشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم 489 لسنة 2013 .شارك سيادته فى عضوية لجنة الصياغة النهائية لمشروع الدستور المشكلة بقرار رئيس لجنة الخمسين رقم 12 لسنة 2013 .شارك سيادته فى العديد من المؤتمرات المحلية والعربية والافريقية والدولية المتعلقة بالقانون والقضاء الدستورى واتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية واتحاد المحاكم والمجالس الدستورية الافريقية والمؤتمر الدولى للقضاء الدستورى . إختيرا سيادته عضواً بمجلس كلية الحقوق جامعة القاهرة بتاريخ 20-10-2018.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334#!0

3. عادل عمر حافظ شريف (عضو)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا. مندوب مساعد بمجلس الدولة 1980. مندوب بمجلس الدولة 1981.نائب بمجلس الدولة 1983.مستشار مساعد (ب) بمجلس الدولة 1987.مستشار مساعد (أ) بمجلس الدولة 1991.مستشار مساعد بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا 1992. مستشار بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا 1993. رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا 2001.

المهام الأكاديمية والعلمية: شارك فى العديد من البرامج القانونية والتدريبية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1985، التحق كباحث بكلية الحقوق جامعة ديبول شيكاغو سنة 1992، تولى تدريس حقوق الإنسان والقانون الإسلامى بجامعة اسكس البريطانية سنة 1994/1993، عمل أستاذًا بكلية الحقوق بجامعة ماكيجيل مونتريال كندا خلال العام الدراسى 1999/1998، كما عمل أستاذًا متميزًا زائرًا بكلية الحقوق بجامعة ثازرن ميسدوثت بدالاس، تكساس، بالولايات المتحدة الأمريكية، وتولى تدريس القانون الإسلامى، والقانون الدستورى المقارن خلال الفترة من 2008 إلى 2015، كذلك قام بإلقاء العديد من المحاضرات فى كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وجامعة جورج تاون، بالولايات

المتحدة الأمريكية، وجامعة تورنتو، وجامعة سان فريزر فانكوفر بكندا، والعديد من الجامعات الكبرى فى مختلف دول العالم. بالاضافة الى المزيد من المهام.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334#!0

4. رجب عبد الحكيم سليم زيان (نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا.عضو إدارة الفتوى لوزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية من 1981/6/28 إلى 1981/9/30، عضو إدارة الفتوى لوزارة الثقافة والإعلام والسياحة والطيران والقوى العاملة من 1981/10/1 حتى 1982/11/27، عضو إدارة الفتوى لوزارة الحربية والإنتاج الحربي من 1982/11/28 إلى 1983/9/30، عضو هيئة مفوضى الدولة لدى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة "دائرة منازعات الافراد والهيئات" من 1983/10/1 إلى 1985/9/30، عضو هيئة مفوضى الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة "الدائرة الثالثة"من 1 / 10 / 1985 إلي 30 / 9 / 1989، عضو المحكمة التأديبية لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء من 1989/10/1 إلى 1990/9/30، عضو المحكمة التأديبية لوزارة التعليم والاقتصاد والتموين والتجارة الخارجية من 1990/10/1 إلى 1991/9/30، عضو إدارة الفتوى لوزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية من 1991/10/1 إلى 1993/7/14، مستشار بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا من 1993/7/15. مؤلفات تحت الطبع: الموسوعة الدستورية المصرية الطبعة الثانية 2019، الموسوعة الدستورية العربية، الموسوعة الدستورية الأفريقية، ضوابط إقرار التشريع و إصداره، شرح أحكام قانون العقوبات فى ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض. 8/6/1981 مندوب مساعد بمجلس الدولة. 1/1/1983 مندوب بمجلس الدولة. 21/7/1984 نائب بمجلس الدولة. 12/6/1989 مستشار مساعد من الفئة (ب) بمجلس الدولة. 22/9/1991 مستشار مساعد من الفئة (أ) بمجلس الدولة. 15/7/1993 مستشار بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا. 1/8/2001 رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا. 31/3/2008 نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

5. بولس فهمي اسكندر بولس (نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا. عين في 1978/4/10 معاون نيابة بالنيابة العامة (نيابة الجيزة الكلية وجزئياتها) .17/9/1979 مساعد نيابة بالنيابة العامة (نيابة الجيزة الكلية وجزئياتها) .7/6/1980 وكيل للنائب العام (نيابة الجيزة الكلية وجزئياتها) .12/8/1981وكيل للنائب العام من الفئة الممتازة (مدير نيابة حوادث وسط القاهرة الكلية). 17/9/1988 رئيس نيابة عامة من الفئة (ب) (نيابة الاموال العامة العليا) .23/9/1992 رئيس نيابة عامة من الفئة (أ) (نيابة الاموال العامة العليا). 8/7/1995 محام عام بالنيابة العامة (نيابة استئناف الاسكندرية للاموال العامة). 1/7/1997مستشار بمحاكم الاستئناف (عضو محكمة جنايات القاهرة وامن الدولة العليا) . 16/6/1999 محام عام أول بالنيابة العامة (نيابة الاموال العامة العليا). 30/6/2001 رئيس بمحاكم الاستئناف (وكيل أول التفتيش القضائى بالنيابة العامة). عين بتاريخ 2010/6/6 نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا. 2013/4/1 رئيس بمحكمة إستئناف القاهرة (رئيس محكمتى جنوب القاهرة وحلوان الابتدائيتين). 2014/4/1 نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

6. محمود محمد على غنيم (نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا. ندب مفتشاً قضائياً بإدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل من 1996/10/1 وحتى 2001/9/30، في عام 2000 حتى عام 2004 ندب مستشاراً قانونياً لوزيرة الشئون الاجتماعية، عمل عضواً بلجنة حماية الطفولة والأمومة ، وعضواً باللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة، في 2001/10 ندب للعمل مستشاراً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا حتى 2002/10/10. اعتباراً من شهر مايو سنة 2006 صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بتعيين سيادته عضواً بالمجلس القومي للمرأة لمدة ثلاث سنوات, وتجدد التعيين لثلاث سنوات أخرى خلال المدة 2012/2009 ,ويتولى رئاسة اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرآة. ممثل مصر في المجموعة القانونية العربية بمنظمة المرآة العربية، عضو الوفد المصري في المراجعة الدورية الدولية لحقوق الإنسان بجنيف سنة 2010، عضو لجنة ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان بالمجلس الأعلى للثقافة.16/6/1980 عين معاون نيابة عامة، 17/11/1981 عين مساعد نيابة عامة، 8/9/1983 عين وكيلاً للنائب العام، 4/7/1985 عين وكيلاً للنائب العام من الفئة الممتازة، 11/9/1989 عين قاضياً بالمحاكم الابتدائية، 12/9/1991 عين رئيس محكمة من الفئة (ب)، 26/7/1995 عين رئيس محكمة من الفئة (أ)، 30/6/1998 عين مستشاراً بمحاكم الاستئناف، 24/6/2002 عين نائب رئيس محكمة الاستئناف، 10/10/2002 عين مستشاراً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، 12/12/2002 عين رئيس بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، 13/6/2010 عين نائبا لرئيس المحكمة الدستورية العليا، 27/12/2012 عين رئيسا بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، 1/4/2014 عين رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، 16/9/2015 عين نائبا لرئيس المحكمة الدستورية العليا.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

7. محمد عماد النجار(نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا. عُين باحثاً قانونياً لمدة سنة في المركز القومي للبحوث الجنائية في يوليو 1983 حتى مايو 1984، عُين سيادته معاوناً للنائب العام في 1985/2/11، عُين مساعداً للنائب العام فى 1986/6/30، عَين وكيلاً للنائب العام فى 1987/9/12، عَين وكيلاً للنائب العام من الفئة الممتازة فى 1989/10/29، عُين قاضياً بالمحاكم الإبتدائية في 1992/9/23، عُين رئيس محكمة من الفئة (ب) في 1996/8/22، عُين رئيس محكمة من الفئة (أ) في 2000/9/26، عُين قاضياً في محاكم الاستئناف من2003/6/12 الى2005/12/30، عُين عضواً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2005/12/31، عُين رئيساً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا من 2008/3/4 حتى 2015/9/15، عُين نائباً لرئيس المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2015/9/16 الى الآن.
الإنتدابات والإعارات: عُين أمينًا عامًا للجنة الخبراء التي اعدت المشروع الأولي لدستور 2014، عُين أميناً عاماً للجنة الفنية للجنة الخمسين التي اعدت المسودة النهائية لدستور 2014، أُعير سيادته للعمل عضواً بهيئة التدريس بأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية (أكاديمية الشرطة سابقاً) بدولة الكويت . وذلك في مادة القانون الجزائي، وقد عين رئيساً لقسم علمي في معهد الشرطة التابع لها عام 2000 .نُدب للتدريس في جامعة القاهرة كلية حقوق بنى سويف خلال الفترة من سنة 1993 وحتى 1996، ، وكُلف خلالها بتدريس محاضرات عامة في مادة علم الإجرام وفي قانون

الإجراءات الجنائية . نُدب سيادته للتدريس كذلك في جامعة الزقازيق كلية حقوق بنها في العام الجامعي 1994 - 1995. أُعير سيارته للعمل بمحكمة استئناف ابو ظبي خلال الفترة من 2008/10/13 حتى 2010/10.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

8. عبد العزيز محمد سالمان (نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا.عين معاوناً للنيابة العامة فى 1985/1/17، ثم مساعداً للنيابة العامة، ثم وكيلاً للنائب العام، ثم وكيلاً للنائب العام من الفئة الممتازة، ثم قاضياً بالمحاكم الابتدائية فى شهر يوليو 1991، ثم رئيساً للنيابة من الفئة (ب) بنيابة النقض فى 1996/8/7، ثم رئيساً للنيابة من الفئة (أ) بنيابة النقض فى 1999/7/28، عين مستشاراً بمحاكم الاستئناف في 2003/6/25. انتدب للعمل بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا طوال الوقت من عام 2002، عين مستشاراً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2005/05/31 .عين رئيسا بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2008/03/19، عين رئيساً لهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2015/09/05 حتى 2016/05/09، عين نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2016/05/09. الاعمال التى شغلها: انتدب لتدريس مادة القانون الدستورى والقانون الادارى بكلية الشريعة والقانون بجامعة الازهر من عام 1996 الى 2000، انتدب لتدريس مادة القانون الدستورى بكلية الحقوق جامعة عين شمس من عام 1999 الى 2001، انتدب لتدريس مادة مدخل لدراسة القانون بحقوق حلوان فى الأعوام 1996: 2002، شارك فى تدريب قضاة دولة فلسطين عام 2010، 2014. أعير مستشاراً لمجلس النواب لمملكة البحرين 2007 حتى 2008، الامين العام المساعد للجنة التى أشرفت على استفتاء الدستور مارس 2011، الامين العام المساعد للجنة الانتخابات الرئاسية 2012 ، عضو الأمانة الفنية للجنة العشرة التى تولت وضع مسودة دستور 2014، عضو الأمانة الفنية للجنة الخمسين التى وضعت مشروع دستور 2014، عضو لجنة الصياغة لدستور 2014، أمين عام لجنة الانتخابات الرئاسية 2014 حتى الآن، عضو لجنة التحكيم فى مناقشة عديد من رسائل الدكتوراه فى الجامعات المصرية، أستاذ القانون الدستوري بالجامعة البريطانية، شارك فى العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية ومثل مصر فى بعض منها، القى العديد من المحاضرات العامة بجمعية الاقتصاد السياسى والتشريع والمجلس الاعلى للثقافة عن موضوعات دستورية مختلفة.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

9. طارق عبد الجواد شبل أحمد (نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا.عين بوظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة بموجب القرار الجمهورى رقم 408 لسنة 1992 حيث التحق بالعمل بهيئة مفوضى الدولة بمحكمة القضاء الإدارى. رقى لوظيفة مندوب بالقرار الجمهورى رقم 363 لسنة 1995 والتحق بالعمل بقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة. رقى لوظيفة نائب "ثم مستشار مساعد" ب " ثم مستشار مساعد" أ " خلال عمله بقسمى الفتوى والتشريع. التحق بالعمل عضوًا بالمحكمة الإدارية والتأديبية لوزارة التربية والتعليم وملحقاتها عام 2003. إنتدب للعمل عضوًا بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا منذ عام 2003. رقى لوظيفة مستشار بمجلس الدولة بموجب القرار الجمهورى رقم 368 لسنة 2005 فى 2005/11/9 ، والتحق بالعمل عضوًا بمحكمة القضاء الادارى " دائرة العقود والتعويضات ". عين مستشارًا بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بموجب القرار الجمهورى رقم 436 لسنة 2005 بتاريخ 2005/12/31.عين رئيسًا بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2010/2/15، عين رئيسًا لهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2016/5/7، عين نائبا لرئيس المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2017/10/3. المؤلفات والابحاث: بحث بعنوان

"تأويل النص الدستورى – نظرة مستقبلية للوثيقة الدستورية " مقدم للمحكمة الدستورية العليا عام 2005، بحث بعنوان "حق السؤال فى النظام البرلمانى البحريني " دراسة مقارنة بمصر وفرنسا عام 2009. بحث بعنوان العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بمملكة البحرين عام 2009. بحث بعنوان "حدود رقابة الشرعية الدستورية في ظل الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس سنة 2011". بحث بعنوان "الأثار الملزمة لأحكام وتفسيرات المحكمة الدستورية العليا المصرية " مقدم لورشة العمل بشأن الديمقراطية في مختلف الحضارات بنقوسيا، قبرص في الفترة من 4 أبريل 2017. شارك فى عضوية بعض لجان مناقشة رسائل الدكتوراه فى القانون الدستوري.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

10.طارق عبد العليم السيد أبو العطا (نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا. التحق بالعمل عضواً بقسم المحاكم الإدارية بهيئة قضايا الدولة، التحق بالعمل عضواً بقسم كليات الجيزة بهيئة قضايا الدولة. التحق بالعمل عضواً بقسم القضاء الإداري بهيئة قضايا الدولة، التحق بالعمل عضواً بإدارة التفتيش الفني بهيئة قضايا الدولة، التحق بالعمل عضواً بقسم الإدارية العليا بهيئة قضايا الدولة، التحق بالعمل عضواً بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا .عين رئيس بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2010/2/15، عين رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بتاريخ 2017/10/3، عين نائباً لرئيس المحكمة الدستورية بتاريخ 2018/7/15. الإنتدابات والإعارات: ندب سيادته للعمل محكماً بمركز التحكيم بالاتحاد التعاوني الإسكاني. في 2003/12/22 ندب سيادته للعمل بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا في غير أوقات العمل. الرسمية حتى تاريخ تعيين سيادته بذات الهيئة في 2006/5/4 . ندب سيادته عضواً باللجنة العليا المشرفة علي التعديلات الدستورية لعام 2011. ندب سيادته عضواً باللجنة العليا المشرفة علي انتخابات رئيس الجمهورية عام 2012، ندب سيادته عضواً باللجنة العليا المشرفة علي انتخابات رئيس الجمهورية عام 2014، ندب سيادته عضواً بالامانه الفنية للجنة الخبراء العشرة لتعديل دستور 2014، ندب سيادته عضواً بالامانه الفنية للجنة الخمسين لتعديل الدستور 2014.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334&SCCPORTAL12C-JSESSIONID=gnopRmeLi7ZO2rJhcnFcse4JPGYg-4CQawk4BGwUGwbD0xeOwGhM!1041239334

11.خالد احمد رأفت دسوقى (نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا. عين سيادته بالجهاز المركزي للمحاسبات اعتبارا من 1983/11/12، عين بوظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة اعتبارا من 1989/7/9 بقرار رئيس الجمهوريه رقم 291 لسنة 1989، رقي لوظيفة مندوب اعتبارا من 1991/3/4 بقرار رئيس الجمهوريه رقم 150 لسنة 1991، رقي لوظيفة نائب اعتبارا من 1992/7/6 بقرار رئيس الجمهورية رقم 332 لسنة 1992، رقي لوظيفة مستشار مساعد (ب) اعتبارا من 1996/12/9 بالقرار رقم 384 لسنة 1996، رقي لوظيفة مستشار مساعد (أ) اعتبارا من 1999/6/7 بقرار رئيس الجمهورية 225 لسنة 1999، رقي لوظيفة مستشار اعتبارا من 2001/5/14 بالقرار الجمهوري رقم 156 لسنة 2001، رقي لوظيفة وكيل مجلس الدولة 2004/8/15 بالقرار الجمهوري رقم 315 لسنة 2004، رقي لوظيفته نائب رئيس مجلس الدولة اعتبارا من 2005/6/29 بقرار رئيس الجمهورية رقم 262 لسنة 2005، عين نائباً لرئيس المحكمة الدستورية العليا في 22/12/2020.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

12. علاء الدين احمد السيد (نائب رئيس)، مصر

عضو في المحكمة الدستورية العليا. في 1986/2/1 عين معاوناً للنيابة العامة، في 1987/9/21 عين مساعداً للنيابة العامة. في 1988/9/25 عين وكيلاً للنيابة بالنيابة العامة. في 1990/8/27 عين وكيلاً للنيابة العامة من الفئة الممتازة. في 1993/9/23 عين قاضياً بالمحاكم الابتدائية. في 1997/8/2 عين رئيس محكمة من الفئة (ب). في 1997/10/1 ندب للتفتيش القضائي بوزارة العدل حتى 2007/9/30. في 2000/9/4 عين رئيس محكمة من الفئة (أ). في 2004/6/30 عين مستشاراً بمحاكم الاستئناف. في 2007/6/30 عين مستشاراً بمحكمة النقض. في 2009/6/30 عين نائبا لرئيس محكمة النقض. في 2020/12/22 عين نائبا لرئيس المحكمة الدستورية العليا.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

13. فاطمة محمد أحمد الرزاز (نائب رئيس)، مصر

مراجع مساعد ثم مراجع بالإدارة المركزية للشئون القانونية بالجهاز المركزي للمحاسبات اعتباراً من 6 يونيو 1989 وحتى تعييني بالجامعة في 11 يونيو 1995. مدرس مساعد بقسم التشريعات الاجتماعية اعتباراً من 11 يونيو 1995 حتى 24 مايو 1998. مدرس بقسم التشريعات الاجتماعية اعتبارا من 24 مايو 1998 حتى 29 سبتمبر 2003. أستاذ مساعد وقائم بأعمال رئيس قسم التشريعات الاجتماعية اعتباراً من 29 أكتوبر 2003 حتى 28 ديسمبر 2008. أستاذ بقسم التشريعات الاجتماعية اعتبارا من 28 ديسمبر 2008. وكيل كلية الحقوق لشئون البيئة وخدمة المجتمع اعتبارا من أكتوبر 2010 حتى مارس 2013. رئيس قسم التشريعات الاجتماعية اعتبارا من 12 فبراير 2009 حتى مارس 2011. وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا اعتبارا من 12 مارس 2013 حتى 21 ابريل 2015، قائم بعمل وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب بكلية الحقوق جامعة حلوان اعتبارا من 2018/8/1 وحتى 2018/10/26. رئيس قسم التشريعات الاجتماعية اعتبارا من 28 مايو 2015 وحتى 2019/10/5. قائم بعمل عميد كلية الحقوق جامعة حلوان اعتبارا من 2018/10/27 وحتى 2019/3/16، عميد كلية الحقوق جامعة حلوان اعتبارا من 2019/3/17 الي 17/12/2020، نائبًا لرئيس المحكمة الدستورية العليا في 22/12/2020. الأبحاث والمؤلفات، أركان عقد العمل بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، عقد العمل لبعض الوقت، قانون الطفل وفقاً لأحكام القانون 12 لسنة 1996. -قانون العمل 12 لسنة 2003. أثر التكنولوجيا الحديثة على عقد العمل. التنظيم القانوني للجمعيات الأهلية في مصر وفقا لأحكام القانون 84 لسنة 2002، دور المشرع في تحقيق التوازن بين المتعاقدين في ظل قانون العمل 12 لسنة 2003. حماية بيئة العمل وتأمين سلامة العامل في مصر، تعديل عقد العمل في القانونين المصري والفرنسي، حماية المرأة العاملة في الاتفاقيات الدولية والقانون المصري. التأمينات الاجتماعية للمرأة العربية في القطاع غير الرسمي، الإصلاحات التشريعية والسياسات الداعمة للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر نحو دمج اللاجئين في سوق العمل المصري.

http://www.sccourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTAL12C-JSESSIONID=_V0jwEB0ZxMi4DS5y3QX5v0NxHTsf6wnN0NUyNZ8fwidDr_HajFo!1041239334

البحرين

1. خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة (رئيـس)، البحرين

رئيس المحكمة الدستورية. عُيّنَ بموجب الأمر الملكي رقم 41 لسنة 2013، رئيسا للمحكمة الدستورية ابتداء من 26 سبتمبر2013م، لمدة خمس سنوات بدرجة وزير. 2003-م، عُيّنَ بموجب الأمر الملكي رقم 39 لسنة 2003، رئيسا لمحكمة التمييز بدرجة وزير– نائبا لرئيس المجلس الأعلى للقضاء. 2001-م، عُيّنَ بموجب المرسوم رقم 7 لسنة 2001، رئيسا لمحكمة الاستئناف العليا المدنية. 1996-م، شَغَلَ منصب قاض بمحكمة الاستئناف العليا المدنية. 1991-م، عُيّنَ بموجب المرسوم رقم 4 لسنة 1991م، رئيسا للمحكمة الكبرى المدنية. 1990-م، شَغَلَ منصب قاض بمحكمة الجنايات. 1986-م، شَغَلَ منصب قاض بمحكمة الأمور المستعجلة. 1982-م، عُيّنَ بموجب القرار رقم 4 لسنة 1982، قاضيا في المحكمة المدنية الصغرى. 1980-م، التحق بالعمل في وزارةِ العدلِ والشؤونِ الإسلاميةِ بصفةِ باحث قانوني. شارك في مؤتمرات عديدة وندوات إقليمية ودولية مختلفة.

http://www.ccb.bh/ccb/Pages_ar/Member.aspx?mid=1

2. أحمد إبراهيم راشد الملا (نائب رئيس)، البحرين

نائب رئيس المحكمة الدستورية. له اكثر من 34عامًا في المجال القانوني، والعسكري، والقضائي، والإداري، والسياسي. رئيس مجلس النواب (سابقًا). دورات، وورش عمل في البحرين وخارجها في مجالات عديدة مثل: القانون الدولي، القانون الدستوري، القانون البحري، القانون الدولي الإنساني، حقوق الإنسان، المعاهدات الدولية، العقود، القانون التجاري، التحكيم التجاري والأمن، والقضاء العسكري.

http://www.ccb.bh/ccb/Pages_ar/Member.aspx?mid=25

3. علي عبدالله يوسف الدويشان (عضو)، البحرين

عضو رئيس المحكمة الدستورية. في 6 فبراير2006م، عُيّن بمقتضى المرسوم رقم (12) لسنة 2006م، أمينا عاما، للمحكمة الدستورية. 21 سبتمبر 2003م، عُيّن بمقتضى المرسوم رقم (50) لسنة 2003م، أمينا عاما مساعدا للشؤون القانونية والتسجيل، بالمحكمة الدستورية. 2001م، عُيّن بموجب القرار رقم (9) لسنة2001م، قاضيا بالمحكمة الكبرى المدنية . 1999م، تم انتدابه بموجب القرار رقم (26) لسنة 1999م، رئيسا لمحكمة الأمور المستعجلة. 1998م، عُيّن بموجب القرار رقم (8) لسنة 1998م، قاضيا بالمحكمة الصغرى الجنائية الثالثة. 1995م، عُيّن بموجب القرار رقم (19) لسنة 1995م، قاضيا بالمحكمة الصغرى المدنية. 1993م، عُيّن موثقا في مكتب التوثيق بوزارة العدل. 1989م، بسلك المحاماة. المهام الأخرى التي شغلها العضو: 2011م - 2012م، عضوا في اللجنة الحكومية المعنية بدراسة مقترح حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى الخاصة بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، ممثلا للمحكمة الدستورية. 2008م، محكّما معتمدًا بمركز التحكيم التجاري التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. 2005م - 2006م، محاضرًا بالتعاون مع معهد الدراسات القضائية. 2005م، اضطلع بعضوية اللجنة العلمية لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، ممثلا للمحكمة الدستورية لمملكة البحرين. 2004م، مثَّل المحكمة الدستورية في دورات اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، والملتقيات العلمية الموازية.

http://www.ccb.bh/ccb/Pages_ar/Member.aspx?mid=5

4. سعيد حسن جاسم الحايكي (عضو)، البحرين

عضو رئيس المحكمة الدستورية. المناصب التي شغلها العضو : 2 سبتمبر2012م، عضوا بالمحكمة الدستورية. أغسطس 2010– سبتمبر 2012م، عضوا في المجلس الأعلى للقضاء. يوليو 2010 – سبتمبر 2012م، عضوا في هيئة التفتيش القضائي. 2007م، رئيسا لهيئة التحكيم في النزاعات العمالية . يوليو2010 – سبتمبر 2012م، رئيسا للمحكمة الكبرى المدنية الاستئنافية، الدائرة الثالثة، قاضيا بمحكمة الاستئناف العليا المدنية. رئيسا للمحكمة الكبرى المدنية، الدائرة الخامسة، للمنازعات المصرفية والمالية والاستثمارية. رئيسا للمحكمة الكبرى المدنية، الدائرة الأولى (

الإدارية). عمل قاضيا في المحكمة الصغرى المدنية، الدائرة السادسة . إدارة المراكز الإشرافية للانتخابات البلدية والنيابية : (2002 –2006– 2010 – 2011) 2006 م، رئيسا للجنة الإشراف على الانتخابات البلدية والنيابية، بالمحافظة الجنوبية. 2010م ، رئيسا للجنة الإشراف على الانتخابات البلدية والنيابية، بالمحافظة الجنوبية. 2011 م، رئيسا للجنة الإشراف على الانتخابات التكميلية النيابية، بالمحافظة الوسطى.

http://www.ccb.bh/ccb/Pages_ar/Member.aspx?mid=6

5. عيسى بن مبارك الكعبي (عضو)، البحرين

عضو رئيس المحكمة الدستورية. عُين بموجب قرار وزير العدل رقم (41) لسنة 2013، رئيسا لمجلس تأديب المحامين الاستئنافي. 2013م، عُين بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (5) لسنة 2013، عضوا للجنة اختيار باحثين قانونين بالنيابة العامة. 2012م، عُين بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (42) لسنة 2012، رئيسا للجنة إعداد لائحة للنظام الإداري والمالي للمجلس الأعلى للقضاء. 2012م، عُين بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (39) لسنة 2012، رئيسا للجنة إعداد الدراسة الخاصة لتطوير العمل القضائي. 2011م، عُين بموجب قرار النائب العام رقم (11) لسنة 2011، عضواً في لجنة إجراءات الإمتحانات والمقابلة الشخصية للمتقدمين لشغل وظيفة باحث قانوني. 2010م، أُنتدب بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (37) لسنة 2010، للعمل بالمكتب الفني. 2010م، عُين بموجب الأمر الملكي رقم (33) لسنة 2010، عضوا بالمجلس الأعلى للقضاء. 2010م ، أُنتدب بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم(24) لسنة 2010، رئيسا لإدارة التفتيش القضائي. 2010 م، عُين بموجب الأمر الملكي رقم (23) لسنة 2010، قاضيا بمحكمة الاستئناف العليا المدنية. 2007م، عُين بموجب قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (22) لسنة 2007، عضوا في لجنة التطوير القضائي. 2007م، عُين بموجب الأمر الملكي رقم (26) لسنة 2007،رئيسا بالمحكمة الكبرى المدنية. 2006م ، عُين بموجب قرار وزير العدل رئيس اللجنة العليا للإشراف العام على سلامة انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم(33) لسنة 2006، رئيسا للجنة الاشراف على سلامة الانتخاب لمحافظة العاصمة. 1994م، عُين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12) 1994، قاضيا في المحكمة الصغرى المدنية. 1989م، عُين قائما بأعمال رئيس الشؤون القانونية – بإدارة التسجيل العقاري. 1987م، عُين باحث قانونيا وموثق لدى مكتب التوثيق. 1981م، التحق بالعمل في أقسام المحاكم.

http://www.ccb.bh/ccb/Pages_ar/Member.aspx?mid=7

6. منى جاسم محمد الكواري (عضو)، البحرين

عضو رئيس المحكمة الدستورية. قاضٍ بالمحكمة الاستئنافية العليا المدنية م2014-2016م. 2013م-2014م، رئيس المحكمة الكبرى العماليـــة. 2013م، رئيس بالمحكمة الكبرى المدنية "الإدارية" . 2012م، وكيل بالمحكمة الكبرى المدنية الاستئنافية الكبرى. 2011م-2012م، وكيل بالمحكمة الكبرى المدنية. 2006م-2010م، قاضٍ بمحكمة الأحداث. 2003م-2006م، وكيل نيابـــة. مُحاضِر بجامعة البحرين (أصول عِلْمَي الإجرام والعقاب، وتطبيقات جنائية عملية، وحقوق الإنسان). العضويـــــة واللجان: 2015م، عضو في لجنـــة المشاريع المتعثرة بموجب المرسوم الملكي رقم 66 لسنة 2015. 2014م، عضو في هيئـــة فحص إقرارات الذمة المالية- بموجب المرسوم الملكي رقم 26 لسنة 2014، لمدة عامين من تاريخ 2014/5/4م. 2014م، رئيسة بإحدى اللجان العامة في الانتخابات البلديـــة والنيابيـــة بمملكة البحرين. 2007م، رئيسة بإحدى اللجان العامة في الانتخابات البلديـــة والنيابيـــة بمملكة البحرين. 2006م، رئيسة بإحدى اللجان العامة في الانتخابات البلديـــة والنيابيـــة بمملكة البحرين. عضو في الشبكة القانونية للنساء العربيات، المملكة الأردنية الهاشمية. عضو سابق بالهيئة الإدارية " عن طريق الانتخابات" في الشبكة القانونية للنساء العربيات. عضو في المعهد القانوني للمحكمين، لنـــدن.

http://www.ccb.bh/ccb/Pages_ar/Member.aspx?mid=22

7. أحمد حمد عبدالله الدوسري (عضو)، البحرين

عضو رئيس المحكمة الدستورية. التدرّج في النيابة العامة وكان آخر منصب شغله (المحامي العام الأول) 2019م. تم صدور أمر ملكي بتعيينه رئيسًا بالنيابة العامة 2005م. عَمِلَ في إدارة الشؤون القانونية في وزارة الداخلية 2002م – 2005م. عَمِلَ ضابطًا في وزارة الداخلية بإدارة الادّعاء العام من 1993م إلى 2002م. المؤتمرات والدورات: شاركَ في دورات ومؤتمرات عديدة أثناء العمل في وزارة الداخلية، أبرزها المشاركة في مؤتمرات وزراء الداخلية العرب التي تُعقد في تونس. شاركَ في دورات ومؤتمرات عديدة أثناء العمل بالنيابة العامة، ومنها المشاركة في اجتماعات مساعدي النواب العموم والمدَّعين العامّين لدول مجلس التعاون الخليجي. عَمِلَ عضوًا في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. شاركَ في مؤتمرات عديدة متعلقة بمكافحة الفساد.

http://www.ccb.bh/ccb/Pages_ar/Member.aspx?mid=24

الكويت

1. المستشار محمد جاسم بن ناجي، الكويت

رئيس المحكمة الدستورية من (6 يناير 2021 حتى الان)
https://www.cck.moj.gov.kw/ar/courtmembers/Pages/Oldprofiledetails.aspx?profileid=20

2. المستشار محمد السيد يوسف الرفاعي، الكويت

اول رئيس للمحكمة الدستورية. اول قاضي كويتي يحمل شهادة الحقوق. رئيس المحكمة الدستورية منذ انشائها عام 1973 وحتى سنة 2000. التحق بكلية الحقوق في جامعة بغداد حتى حصل على ليسانس الحقوق مارس المحاماة لفترة من الوقت في قضايا خاصة بوالده في الكويت وخارجها وكذلك في الدفاع عن بعض أقاربه لكن رغبته الملحة في افتتاح مكتب للمحاماة توقفت بعد طلب الشيخ عبد الله الجابر رحمه الله بصفته رئيسا للمحاكم حينئذ فقال له انه لا يوجد لدينا في الكويت الآن نظام محاماة كما هو الشأن في البلاد الأخرى ولكن لدينا نظام وكلاء دعاوي وهي مهنة ساوت بين الذي يحمل شهادة القانون وبين الذي لا يحمل حتى شهادة الابتدائية لأنه يزاولها بالممارسة والخبرة التي يكتسبها من خلال المزاولة فتقدم بطلب وظيفة تتفق مع شهادته فعين في ديوان الموظفين في 1 مايو عام 1959 بوظيفة رئيس قسم الإحصاء واللجنة الخاصة بالنظر في الترقيات وبعض شؤون الموظفين ثم في 17 يونيو عام 1959 عين رئيسا لقسم التفتيش بديوان الموظفين بدأ حياته القضائية في 1 نوفمبر عام 1959 حيث تم تعيينه قاضيا في المحكمة وفق النظام القديم ومنها قاضي وفق النظام الجديد في 1 اكتوبر عام 1960 تدرج في السلم القضائي فعين في 1 اكتوبر 1962 قاضي من الدرجة الاولى ، ثم وكيلا للمحكمة الكلية في 1 اكتوبر 1964 وندب عضوا في محكمة امن الدولة في الاول من شهر يناير عام 1969 ، حتى تم ترقيته الى مستشارا في محكمة الاستئناف العليا وعين رئيسا للمحكمة الدستورية بالاضافة الى عمله بالاستئناف وكان ذلك في السادس من نوفمبر عام 1973 ومنها وكيل محكمة الاستئناف في التاسع من أكتوبر عام 1974 ثم ترقى الى وظيفة رئيس محكمة الاستئناف العليا بتاريخ 11 ديسمبر عام 1979 ورئيسا للمجلس الاعلى للقضاء ، ثم رقي بعد ذلك رئيسا لمحكمة التمييز بتاريخ الاول من أكتوبر عام 1997 ثم تقاعد في 2 اغطس عام 2000.

https://www.cck.moj.gov.kw/ar/courtmembers/Pages/Oldprofiledetails.aspx?profileid=12

3. محمد جاسم المطاوعة (رئيس سابق)، الكويت
عضو في المحكمة الدستورية في الكويت.

https://www.cck.moj.gov.kw/ar/courtmembers/Pages/Oldprofiledetails.aspx?profileid=14

4. ابراهيم عبدالرحمن السيف (عضو)، الكويت
عضو في المحكمة الدستورية في الكويت.

5. صالح خليفة الريشد (عضو)، الكويت
عضو في المحكمة الدستورية في الكويت.

6. عبدالرحمن سعود الدارمي (عضو)، الكويت
عضو في المحكمة الدستورية في الكويت.

7. فؤاد خالد موسى الزويد (عضو)، الكويت
عضو في المحكمة الدستورية في الكويت.

8. عادل علي جاسم البحوه (عضو)، الكويت
عضو في المحكمة الدستورية في الكويت.

9. وليد إبراهيم محمد المعجل (عضو)، الكويت
عضو في المحكمة الدستورية في الكويت.

10. المستشار فيصل عبدالعزيز المرشد (رئيس المحكمة الدستورية من 4 يناير 2012 حتى 20 يناير2015.)، الكويت
https://www.cck.moj.gov.kw/ar/Documents/memberofhistory.pdf

الامارات العربية المتحدة

1. القاضي د.عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بالامــارات
دكتوراه دولة في الحقوق, رئيس المحكمة الاتحادية العليا في دولة الامارات (سابقاً), و اول مواطن يتولى هذا المنصب, له عدة مؤلفات و ابحاث في القانون والقضاء والادب

موريتانيا

1. **جالو مامادو باتيا (رئيــس)**، موريتانيا
2. **عيشة بنت دشق ولد امحيمد** (عضو)، موريتانيا
3. **محمد محمود ولد الصديق** (عضو)، موريتانيا
4. **أحمد فال ولد أمبارك** (عضو)، موريتانيا
5. **يحيى ولد محمد محمود** (عضو)، موريتانيا
6. **أحمد أحمد جباب** (عضو)، موريتانيا
7. **بامريم كويتا** (عضو)، موريتانيا
8. **سلامة بنت لمرابط** (عضو)، موريتانيا
9. **حيموت با** (عضو)، موريتانيا

http://cc.rimpresse.com/?page_id=131

5.2 - لائحة باسماء الخبراء في القانون الدستوري

1. الدكتور خال قباني، لبنان
سياسي وحقوقي لبناني، يرأس مجلس الخدمة المدنية

عمل كأستاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية بالجامعة اللبنانية، في معهد القضاء الأعلى. حيث كان أستاذًا في القانون الإداري وأستاذًا في تاريخ لبنان السياسي، كما أنه أستاذ في القانون الدستوري بكلية الدراسات العليا لطلبة الدكتوراه، كما أنه مشرف على عدد من أطروحات الدكتوراه في القانونين الإداري والدستوري وفي العلوم السياسية. كما أنه عمل كأستاذ محاضر في المدرسة الحربية بالفترة من 1980 إلى 1987، وأستاذ محاضر في كلية الأركان العسكرية العليا بعام 1994. رأس دائرة القضايا في وزارة العدل، وفي الفترة من عام 1970 حتى عام 1974 عمل كملحق دبلوماسي في السفارة اللبنانية في الكويت والبحرين. بالفترة من 1975 إلى 1994 عمل قاضيًا في مجلس شورى الدولة، وفي عام 1994 عين عضوًا في المجلس الدستوري وذلك حتى عام 2000، كما أنه رأس غرفه في مجلس شورى الدولة وذلك من عام 2001 حتى 2005. كان بالفترة من عام 1980 حتى 1992 مستشارًا لرؤساء مجلس الوزراء، كما أنه من عام 1994 كان مستشارًا لرئيس مجلس النواب الرئيس حسين الحسيني وذلك حتى عام 1992.. شارك في عضوية في العديد من اللجان الإدارية والقانونية والدستورية ومنها مشاركته في عضوية الهيئة الاستشارية العليا للجامعة اللبنانية بالفترة من 1980.2001 -

2. الدكتور عصام سليمان، لبنان
خبير في القانون الدستوري للشرق الأوسط. رئيس المجلس الدستوري اللبناني سابقاً. مستشار سياسي وأستاذ العلوم السياسية والقانون. عضو مجلس امناء المركز العربي لتطوير حكم القاقنون والنزاهة.

isuleiman@arabruleoflaw.org

3. الدكتور انطوان مسرة، لبنان

الأستاذ الدكتور أنطوان مسرة عضو سلبق في المجلس الدستوري في لبنان، ورئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار في جامعة القديس يوسف. تولى مهمة بحثية في القانون الدستوري المقارن في اطار مؤسسة "هانس سايدل" وجامعة مونيخ.

http://antoine.messarra.com/ar/cv.asp

4. غسان مخيبر، لبنان
عضو مجلس ادارة في المنظمة العربية للقانون الدستوري. نائب في مجلس النواب اللبناني نائب في مجلس النواب اللبناني عن دائرة المتن منذ عام 2002 . عضو في تكتل التغيير والإصلاح، مقرر لجنة حقوق الإنسان النيابية، وعضو في لجنة الادارة والعدل، عضو في لجنة البيئة. رئيس منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد"، وعضو في "الشبكة البرلمانية العالمية لمكافحة الفساد". محام، حائز على الإجازة في الحقوق من جامعة القديس يوسف والماجيستير في الحقوق

aacl-mena.org/about.php#board ...

5. شبلي ملاط، لبنان

محامي دولي، وأستاذ قانون، ومرشح سابق للرئاسة في لبنان. كان أستاذاً زائراً مرتين في جامعة ليون وفي كلية الحقوق بجامعة فرجينيا .وكان أيضًا زميلًا قديماً في مركز حقوق الإنسان التابع لكلية الحقوق بجامعة ييل للقانون وباحث في كلية كلوج بمكتبة الكونغرس .في عام 2000، حصل على منصب أستاذ في جامعة القديس يوسف (USJ)في لبنان وتم تعيينه بعد عام على أول كرسي جان مونيه من الاتحاد الأوروبي في القانون الأوروبي في الشرق الأوسط. وفي عام 2004، منحت مفوضية الاتحاد الأوروبي علامة "مركز التميز" الخاصة بها إلى الرئيس والمديرية العامة للتعليم والثقافة في المفوضية الأوروبية حيث كرمتها على أنها "قصة نجاح" في عام 2007. في الفترة 2006-2007، أمضى سنة واحدة في جامعة برينستون حيث كان أستاذًا زائرًا في كلية وودرو ويلسون، وزميلًا في برنامج القانون والشؤون العامة، وزميلًا في المركز الجامعي للقيم الإنسانية، وزميلًا في البرنامج الدولي ودراسات إقليمية وزائرة متميزة في مركز بوبست للسلام والعدل. ومنذ عام 2007 أصبح أستاذ ملتزم في قسم السياسة والقانون في الشرق الأوسط في جامعة يوتا وأستاذ رئاسي منذ عام 2009، قام بالتدريس في خريف عام 2012 في كلية الحقوق بجامعة ييل كأستاذ زائر للقانون وأوسكار إم روبهاوزن، زميل أقدم متميز. في ربيع عام 2015، كان أستاذًا زائرًا في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS) في باريس. في عام 2017، استقال من دوامه الكامل في جامعة القديس يوسف وجامعة يوتا، لكنه بقي أستاذاً في كلية الحقوق بجامعة يوتا.

http://www.mallat.com/
chibli.mallat@law.utah.edu
https://faculty.utah.edu/u0587020-CHIBLI_W_MALLAT/hm/index.hml;jsessionid=5D79D43197EA51E5CC39BC5969602A34

6. سعيد مالك، لبنان

محام وخبير دستوري

7. حليم شبايا ، لبنان

المدير التنفيذي للجمعية العربية للقانون الدستوري. محلل وباحث مقيم في بيروت. يدرّس في كلية الآداب والعلوم في الجامعة اللبنانية الأميركية ، وعمل في الشؤون الاجتماعية والسياسية لعدد من المنظمات المحلية والدولية. ظهرت مقالاته في World Post و Huffington Post و Al-Jazeera English و Jadaliyya و Legal المفكرة و النهار و السفير و الأخبار. حاصل على M.Div. في علم اللاهوت (NEST) ، وماجستير في دراسات الشرق الأوسط (SOAS) ، وماجستير في القانون. في القانون الدولي العام (نوتنغهام).

halimshebaya@gmail.com
http://www.jcl-mena.org/about-us.php

8. المحامي عادل يمين، لبنان

نال المحامي عادل فؤاد يمين شهادة الدكتوراه اللبنانيَّة في الحقوق من الجامعة اللبنانيّة، بدرجة جيد جداً، مع تنويه لجنة المناقشة والتوصية بنشر الأطروحة، بعد أن ناقش أطروحته حول "التشارك في النظام الدستوري اللبناني"، في المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية.

9. د. محمد جمال باروت، سوريا

باحث مشارك ورئيس دائرة البحوث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متخصص في التاريخ الاجتماعي والسياسي السوري الحديث. عمل مديرًا ومستشارًا في مشروعات عدة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. له دراسات وبحوث عدة في التعليم، والتنمية البشرية، والتنمية والسكّان، والهجرة الخارجية السوريّة، والاستشراف المستقبلي لمسارات التنمية. من أحدث كتبه العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح؛ التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري؛ حملات كسروان: في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية.

bookstore.dohainstitute.org/m-46.aspx

10.سام دلة، سوريا

المستشار القانوني لجامعة الشارقة. ممتخصص في القانون العام ومتخصص . ومن اهتماماته البحثية الرقابة على دستورية القوانين، المشروعية، حقوق الإنسان، الوظيفة العامة، القرار الإداري، الحكم الرشيد، العقود الإدارية. عميد كلية الحقوق- جامعة دمشق. وعضو لجنة صياغة الدستور السوري عام 2012 والناطق الرسمي باسم اللجنة (قرار رئيس الجمهورية) 2011-2012

sdalla@sharjah.ac.ae

11.د. ناصيف نعيم، سوريا

نصيف نعيم محامٍ ألماني وخبير في قانون الدولة والمسائل الدستورية في الشرق الأوسط. كخبير في قانون الدولة والقانون الدستوري ، عمل بعد ذلك في العديد من المؤسسات ، بما في ذلك معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي.

nn@zenithcouncil.eu
https://www.naseefnaeem.com/vita-en/

12.انيس قاسم، فلسطين

هو عضو في مجلس امناء مؤسسة في القانون من أجل فلسطين. بدأ دراسته الجامعية في دمشق ، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة ، حيث حصل على درجة الدكتوراه (SJD) في القانون من جامعة جورج واشنطن عام 1973 ، وعمل في شركة صن أويل (Sunco حاليًا) في فيلادلفيا من عام 1973 حتى 1975 ، ثم عمل مستشارًا قانونيًا لبنك الكويت الصناعي (KSC) من 1975 إلى 1977. يعمل الدكتور قاسم حاليًا من مكتبه القانوني في عمان. شغل منصب قاضٍ في المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية بين عامي 1981 و 1984. وكان الدكتور قاسم رئيس تحرير الكتاب السنوي الفلسطيني للقانون الدولي من 1984 إلى 2000 ، وما زال يعمل مستشارًا تحريريًا. كان عضوا في فريق الدفاع الفلسطيني في القضية المرفوعة ضد الجدار الفاصل الإسرائيلي في محكمة العدل الدولية ، مما أدى إلى فتوى 9 يوليو / تموز 2004 التي تؤكد عدم شرعية الجدار. بين عامي 1997 و 2007 ، مثل الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية أمام لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لتقييم الأضرار التي لحقت بالأفراد والشركات الأردنية والفلسطينية من جراء حرب الخليج عام 1990. كما عمل الدكتور قاسم مستشارًا قانونيًا للوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام التي عقدت في مدريد وواشنطن من عام 1991 إلى 1993

https://law4palestine.org/dr-anis-f-kassim/

13. عبير بكر، فلسطين

هي محامية فلسطينية متخصصة في القانون الجنائي والدستوري. وهي محامية سابق في مركز عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، والرئيس السابق للعيادة القانونية لحقوق السجناء في كلية الحقوق بجامعة حيفا، وعضو سابق في المجلس العام في منظمة يش دين، وعضو مجلس إدارة سابق في منظمة غيشا (المركز القانوني لحرية الحركة). عملت عبير كمساعد تدريس في كلية الحقوق بجامعة حيفا، وهي مستشارة تحمل بكر درجة الماجستير مع مرتبة الشرف في القانون العام .قانونية للمنظمات النسوية الفلسطينية داخل إسرائيل والقانون الدولي من جامعة تل أبيب وجامعة نورث ويسترن في الولايات المتحدة (2008). وقامت بتأليف وشاركت في تأليف العديد من الكتب والمقالات، بما في ذلك "السجناء الفلسطينيون بين المجتمع والفرد"، "تهديد: السجناء السياسيون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية"، والعديد من المقالات التحريرية في وسائل الإعلام تعمل بكر بشكل رئيسي في .العربية والعبرية حول موضوع حقوق الإنسان، الحرية السياسية والحريات المدنية. التقاضي بشأن قضايا حقوق الإنسان الفلسطيني (السجناء، ضحايا العنف من قبل قوات الأمن، ضحايا الاعتداءات المنزلية والجنسية وقضايا لم شمل الأسرة) أمام المحاكم الإسرائيلية. في عام 2016، تم تسميتها كمحامية بارزة من قبل مكتب الدفاع العام الوطني.

https://law4palestine.org/ar/عبير-بكر/

14.د. علي خشان، فلسطين

وزير العدل الفلسطيني السابق (2012) مستشار قانوني وأستاذ قانون: خبير في القانون الدستوري وحقوق الإنسان واستراتيجيات الحكومة والقانون والإعلام والعدالة الانتقالية. مستشار في القانون الدستوري وحقوق الإنسان للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، بالإضافة إلى مراكز الفكر وعدد من المؤسسات الحكومية. رئيس معهد البحوث للسياسات والاستراتيجيات القانونية (رؤيا) 2004. أمين عام لجنة صياغة الدستور الفلسطيني (2002-2004). مؤسس وعميد كلية الحقوق الفلسطينية - جامعة القدس (1992-2002). رئيس مكتب العلاقات والإعلام الفرنسي (1989-1991) . رئيس مركز البحوث القانونية - القدس (1990-1991). أستاذ قانون ، جامعة الخليل (1986-1991).أستاذ القانون الدستوري والقانون العام (1992-2002) لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا. أستاذ حقوق الإنسان وأستاذ مهارات الكتابة ، مساقات البحث القانوني (1995-2002)، أستاذ ، دورة الصياغة القانونية لطلاب الدراسات العليا ، معهد القانون بجامعة بيرزيت (2003) ومستشار قانوني لعدد من المؤسسات والوزارات.

dr.khashan@gmail.com

15.سفيان عبيدات، الاردن

رئيس المنظمة العربية للقانون الدستوري حاصل على شهادة بكالوريوس في القانون من كلية الحقوق في الجامعة الأردنية عام 1990 وعلى شهادة ماجستير في القانون من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001. يمارس مهنة المحاماة كشريك في مكتب عبيدات وفريحات في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية وهو عضو في نقابة المحامين الأردنيين وعضو مؤسس في الجبهة الوطنية للإصلاح وباحث في مجال إصلاح القطاع الأمني والإصلاحات

aacl-mena.org/about.php#board

16. د. محمد الحموري، الاردن

خبير دستوري ووزير العدل الأسبق في اللملكة الاردنية الهاشمية. استاذ في القانون والعميد المؤسس لكلية الحقوق في الجامعة الاردني؛ استاذ زائر بكلية الحقوق/ جامعة فرجينيا ومحاضر كلية الحقوق/ جامعة فرايبورغ سويسرا .

http://www.pm.gov.jo/content/1412150909189/

17.زيد العلي، العراق

خبير متخصص في الدستور. هو كبير مسؤولي البرامج في بناء الدستور في منطقة إفريقيا وغرب آسيا.

تركز أبحاث العلي وعمله على بناء الدستور وبناء السلام ، لا سيما في الدول العربية. مارس التحكيم التجاري الدولي لمدة 12 عامًا والعمل في الأمم المتحدة على الإصلاح الدستوري والبرلماني العراقي لمدة خمس سنوات.

منذ عام 2011 ، نفذ العلي مشاريع وقدم المساعدة لعدد كبير من مبادرات الإصلاح الدستوري في البلدان العربية. كما أشرف على إنشاء الرابطة العربية للقانون الدستوري ، وهي أول شبكة إقليمية للخبراء الدستوريين في المنطقة. مؤلف كتاب "النضال من أجل مستقبل العراق" ، الذي نشرته مطبعة جامعة ييل (2014) والكتاب الدستوري العربي: الثورة القادمة ، الذي نشرته مطبعة جامعة كامبريدج (2011). سبق أن درّس العلي القانون في ساينس بو (باريس) وجامعة برينستون. من 2019-2020 ، كان زميلًا في معهد برلين للدراسات المتقدمة (Wissenschaftskolleg zu Berlin).

https://www.idea.int/email/node/281852/field_email
https://zaidalali.com/
https://www.idea.int/about-us/people/zaid-al-ali

18.د.علي طاهر الحمود، العراق

المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط. أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة بغداد، باحث مهتم بقضايا بناء الدولة، والتشيع، والاسام السياسي.

www.bayancenter.org/author/user29/

19.أمين عبد الكرمي الفيصل

دبلوماسي يف وزارة اخلارجية العراقية، باحث بالشؤون السياسية واإلقليمية والدولية، أستاذ محاضر يف كلية القانون بجامعة البيان (2018.)

www.bayancenter.org/

20.اناس طاه، مصر

دكتوراه في القانون العام - المالية العامة ، جامعة بيير منديس الفرنسية ، غرونوبل الثانية Pierre Mendès France University, Grenoble II,، بعنوان "التدخل المالي: الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ، حالة مصر". بامتياز "جيد جدًا" مع تهنئة بالإجماع من لجنة التحكيم.

ماجستير في القانون العام ، جامعة بيير منديس الفرنسية ، غرونوبل الثانية. أطروحة حول "اختصاص خارج إقليم القانون الدولي العام للدولة". ماجستير في قانون الأعمال الدولي - باريس 1 بانثيون سوربون. ليسانس حقوق - مصري / فرنسي - جامعة القاهرة / باريس 1 بانثيون – سوربون

Inas.taha@bue.edu.eg

21.محمد الغنام، مصر

عضو مجلس ادارة في المنظمة العربية للقانون الدستوري ورئيس محكمة استئناف الأسكندرية محمد الغنام هو قاضي بمحكمة استئناف الإسكندرية يترأس أحد الدوائر المدنية بالمحكمة، تمت أعارته سابقاً من القضاء المصري للأمم المتحدة حيث ترأس حاليا فريق الدعم الدستوري ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) حيث قدم الفريق المشورة بشأن التطورات السياسية والقضايا القانونية والدستورية المتعلقة بدعم عملية وضع الدستور الليبي كما عمل سابقاً كمدير لبرنامج سيادة القانون والحكم الرشيد ببرنامج الأمم المتحدة...

aacl-mena.org/about.php#board

22. يوسف عوف ، مصر

قاضٍ مصري ، وزميل غير مقيم في مركز رفيق الحريري التابع للمجلس الأطلسي ، وزميل أبحاث الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤسسة ماكس بلانك للسلام الدولي وسيادة القانون في ألمانيا.

https://constitutionnet.org/user/1744

23. ثروت عبد الشهيد، مصر

قاضٍ ومستشار سابق (رتبة قضائية عليا) بمجلس الدولة المصري (Conseil d'Etat) ، ويعمل حاليًا في مجال المحاماة الخاص. وهو المؤسس والشريك الإداري لشركة Shahid Law Firm.

sarwat@shahidlaw.com

http://shahidlaw.com/team/counselor-sarwat-abd-el-shahid/

24. هدى السادة، مصر

عضو مجلس المستشارين منذ 2014 في المعهد الدولي للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) أستاذ اللغة الإنجليزية والأدب المقارن. عضو مؤسس والرئيسة الحالية لمجلس أمناء منتدى المرأة والذاكرة. كانت عضوة في اللجنة التي صاغت الدستور المصري الجديد المصادق عليه في استفتاء يناير 2014. وكانت منسقة لجنة الحريات والحقوق في المجلس الدستوري. تولت منصب رئيسة قسم دراسة العالم العربي المعاصر ، جامعة مانشستر (2005-2011) ، رئيسة جمعية دراسات المرأة في الشرق الأوسط (2012-2014) ، ومديرة مشاركة لمركز الدراسات المتقدمة. دراسة العالم العربي في المملكة المتحدة (2006-2011).شاركت في تأسيس وتحرير هاجر ، وهي مجلة متعددة التخصصات في دراسات المرأة تُنشر باللغة العربية (1992-1998).

https://www.idea.int/email/node/281852/field_email

25. عثمان خليل عثمان، مصر

خبير دستوري مصري. ساهم في إعداد الدستور الكويتي، وكان خبيرًا دستوريًّا لمجلس الأمة الكويتي. ومن ابرز مؤلفاته: القانون الدستوري عبارة عن ثلاث مجلدات، الكتاب الأول في المبادئ الدستورية العامة، والكتاب الثاني في النظام الدستوري المصري، والثالث أيضًا في الدستور المصري، وجميعها صدرت عام 1956؛ التنظيم الإداري في الدول العربية الصادر، 1957؛ المبادئ الدستورية العامة، 1943؛ القانون الإداري وهو في مجلدين صدر في 1950؛ مجلس الدولة ورقابة القضاء لأعمال الإدارة: دراسة مقارنة، 1962.

26. د. محمد الفيلي، الكويت

خبير دستوري، أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت.

27. عبد الرحيم المصلوحي، المغرب

عضو مجلس ادارة في المنظمة العربية للقانون الدستوري. وأستاذ باحث بجامعة محمد الخامس بالرباط – المملكة المغربية تخصص في القانون الدستوري والعلوم السياسية منذ يونيو 2000، حاصل على الدكتوراة في القانون العام من جامعة محمد الخامس (كلية الحقوق) يناير 2000، الكاتب العام للجمعية المغربية العلوم السياسية (منذ نونبر

2007)، رئيس لجنة أحكام الدستور لدى اللجنة المكلفة بإدارة الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة وعضو المكتب التنفيذي بنفس اللجنة، المنسق العلمي لمشروع

aacl-mena.org/about.php#board...

28. السيد عبد العزيز لمغاري ، المغرب

فقيه وعضو مناوب في لجنة البندقية ورئيس الجمعية المغربية للقانون الدستوري(AMDC)

29. قيس سعيد، رئيس جمهورية تونس

الفقيه الدستوري ورئيس جمهورية تونس. حصل سعيّد على دبلوم في سن 28 عاما من الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري في تونس، ثم باشر تدريس القانون في جامعة سوسة وأشرف لفترة وجيزة على قسم القانون العام لينتقل إثرها ومنذ 1999 وحتى 2018 إلى جامعة العلوم القانونية والسياسية في تونس العاصمة. بدأ الرئيس التونسى حياته المهنية، في 1986، مدرسا بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بمدينة سوسة شرق، قبل أن ينتقل في 1999 للتدريس بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس العاصمة. وتقلد سعيد بين عامي 1989 و1990 مهام مقرر اللجنتين الخاصتين لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من أجل الإعداد لتعديل مشروع ميثاق الجامعة، ومشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية.كما عمل قيس سعيد خبيرا متعاونا مع المعهد العربي لحقوق الإنسان من 1993 إلى 1995.حصل سعيد في 1997 على عضوية المجلس العلمي وعضوية مجلس إدارة الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري، وهو أيضًا رئيس مركز تونس للقانون الدستوري من أجل الديمقراطية (مستقل).

30. غازي الجريبي ، تونس

عضو لجنة البندقية منذ 2014. غازي الجريبي سياسي تونسي. شغل منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس مهدي جمعة. كما شغل منصب وزير العدل في حكومة الرئيس يوسف الشاهد. محام بمحكمة النقض.

https://www.venice.coe.int/WebForms/pages/?p=cv_3615

31. د. محمد منير حساني، الجزائر

أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

afaif_8@yahoo.fr

24. عمر حمادي - موريتانيا

متخصص في القانون الدستوري المقارن والقانون الدولي العام. يركز بحثه على التطورات القانونية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باحث في معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي ، وكان مسؤولاً عن تقديم الدعم الفني للجمعية الوطنية التأسيسية التونسية أثناء صياغة الدستور وكذلك إلى المجلس الوطني الانتقالي الليبي ، ولاحقًا ، المجلس الوطني. المؤتمر العام.

https://summeruniversity.ceu.edu/node/4665

5.3 - لائحة باسماء اساتذة القانون الدستوري

1. د. علي عبد العال، مصر
شغل رئيس مجلس النواب المصري في العام 2016.

وشغل عدة مناصب رسمية قبل أن يتولى المنصب الجديد. أستاذ القانون الدستوري والإداري بجامعة عين شمس. وهو أيضًا محامٍ لدى محكمة النقض والمحكمة الإدارية والمحكمة الدستورية العليا. نائب المدعي العام 1973. مدرس بقسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس، مستشار دستوري في مجلس الوزراء الأميري الكويتي و خبير دستوري في البرلمان 1992

www.sis.gov.eg/Story/99416/Dr.Ali-Abdel-Aal?lang=en-us

y.alnemr@kilaw.edu.kw

http://kilaw.edu.kw/dr-yahya-alnemer/#1530872600011-4cd9943b-d2e4

2. د. يحيى النمر، مصر
حائز على دكتوراه في القانون العام من جامعة القاهرة، دبلوم في القانون العام من جامعة القاهرة، دبلوم إدارة الأعمال من كلية الحقوق؛ ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة. يدرس القانون الدستوري والقانون الاداري. ويعمل أستاذاً مساعداً بدوام كامل في كلية القانون الكويتية العالمية ابتداءً من الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2012-2013.

3. د. عبد العزيز سلمان، مصر
استاذ في كلية الحقوق منذ العام 2017. يشغل الدكتور عبد العزيز سلمان حاليا منصب نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا. كما يحتفظ الدكتور سلمان بمنصبه كأمين عام للجنة الانتخابات الرئاسية وأستاذ مساعد للقانون الدستوري والإداري في عدد من الجامعات المصرية. وقد ساهم كقائد بارز سابق لمجلس مفوضي الدولة في مصر. تمتد خبرته لتشمل القضاء الدستوري والفقه ، والمحكمة الدستورية: الاختصاص والشرعية ، والرقابة على دستورية القوانين ، والآثار القانونية لأحكام المحكمة الدستورية العليا ، والتقاضي الدستوري وعملية التحكيم. علاوة على ذلك ، يلعب الدكتور سلمان دورًا محوريًا عالميًا في ترسيخ الحق الدستوري في حرية الرأي والتعبير وكذلك الحقوق الأساسية والمساواة.

د. سلمان هم من الخبراء الكبار ومعروف في مصر كممارس عالمي رائد وخبير في القانون الدستوري والإداري. عمل الدكتور سلمان كعضو في لجنة صياغة الدستور المصري ، ومستشارًا في مجلس النواب البحريني ، ومدربًا للقضاة في فلسطين ، ومتحدثًا في إجراءات قبرص. مما لا شك فيه أن العالم رفيع المستوى الدكتور سلمان سيضيف قيمة مميزة من خلال تعميق وتوسيع اهتماماتنا البحثية والتدريسية.
https://www.bue.edu.eg/news/dr-abdel-aziz-salman-vice-president-of-the-supreme-/constitutional-court

4. محمد عبد العال، مصر
أستاذ مساعد للقانون في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية وجامعة بيروت العربية للقانون والعلوم السياسية. يركز تعليمه ومنحه الدراسية على مجالات القانون الدستوري.

moha.abdelaal@gmail.com

https://www.bau.edu.lb/staff/Law-and-Political-science/Mohamed-Abdelaal/851

5. امان محمد رشوان، مصر

مدرس مساعد للقانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة. وهي أيضًا زميلة دكتوراه في برنامج الدكتوراه الأوروبية في القانون والاقتصاد (EDLE) في جامعات هامبورغ وبولونيا وإيراسموس روتردام. ليدها ابحاث عديدة في القانون العام، القانون الدستوري ، القانون الإداري ، القانون المقارن والدولي ، الشريعة الإسلامية ، القانون والاقتصاد ، الاقتصاد السياسي ، حقوق الإنسان والقانون الدولي العام.

6. د. باسم بشناق، فلسطين

هو أستاذ مشارك متخصص في القانون الدستوري وحقوق الإنسان ، ومحاضر في كلية الشريعة والقانون - الجامعة الإسلامية - غزة / فلسطين. كما أنه يعمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة كمستشار في مجال حقوق الإنسان وإنفاذ القانون. عمل سابقًا كمحامي ومدير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين (PICCR) في غزة لمدة ثماني سنوات. كما عمل في الشرطة والقضاء لمدة ست سنوات. نشر بشناق بعض الكتب والعديد من المقالات في مجال القانون الدستوري وحقوق الإنسان. تتركز اهتماماته البحثية في النظم السياسية والقانون الإنساني الدولي وقضايا الديمقراطية وقضايا النوع الاجتماعي والحكم الرشيد.

basemboshnaq@yahoo.com
bsboshnaq@hotmail.com

7. د. عمار دويك، فلسطين

دويك هو المدير العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان (ICHR) ، وهي منظمة فلسطينية وطنية رائدة في مجال حقوق الإنسان. دويك حاصل على درجة الدكتوراه في السياسة الاجتماعية والإدارة من جامعة براندیز بالولايات المتحدة الأمريكية ، وماجستير في القانون والحكومة من جامعة أمريكا بواشنطن العاصمة ، وبكالوريوس في القانون من جامعة اليرموك في الأردن ، ودبلوم في علوم الشرطة من أكاديمية الشرطة بالقاهرة. .

يدرّس السياسة العامة والإدارة العامة والقانون العام في كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت. لديه خبرة وطنية وإقليمية طويلة ومتنوعة في إدارة الانتخابات وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والوصول إلى العدالة. شغل منصب رئيس موظفي الانتخابات في مفوضية الانتخابات الفلسطينية في الفترة من 2004-2006 ، حيث أدار خلالها الانتخابات الرئاسية الفلسطينية لعام 2005 والانتخابات البرلمانية لعام 2006. دويك مؤلف ومشارك في تأليف العديد من الدراسات والتقارير القانونية وأوراق السياسات. بالإضافة إلى ذلك ، شارك في صياغة العديد من مسودات القوانين واللوائح الداخلية، بما في ذلك قانون الانتخابات المحلية الفلسطيني ، وقانون الجمعيات العامة الفلسطينية ، والنظام الداخلي للمنظمات غير الحكومية والجمعيات العامة الفلسطينية وصياغتها.

/https://law4palestine.org/dr-ammar-dwaik

8. د. معتز م. قفيشة، فلسطين

هو أستاذ مشارك في القانون الدولي ، ومؤسس وعميد سابق ، كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة الخليل ، فلسطين. حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي من المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية بجنيف ، وهو محام دولي ممارس. أسس جامعة الخليل 14 عيادة قانونية. يعمل مستشارًا لعدد من المؤسسات العالمية ، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. عمل سابقاً كمسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف وبيروت ورام الله. مدير التعليم القانوني في كليات الحقوق الفلسطينية ، القدس ؛ والمستشار القانوني لمجلس النواب الفلسطيني. شارك قفيشة في تأسيس برنامج حقوق الإنسان التابع لكلية القدس - بارد الفخرية ، القدس - نيويورك. قام بتأليف وتحرير ستة كتب وحوالي 50 مقالة تمت مراجعتها من قبل الناشرين والمجلات الدولية في ، على

سبيل المثال ، أكسفورد وكامبريدج ولندن وباريس وأوسلو ومالطا ونيويورك وسيدني ولاهاي ولايدن وبوسطن وجنيف. تتعلق منحة قفيشة بالقانون الدولي بشكل عام ، وحقوق الإنسان ، والقانون الإنساني ، والقانون الجنائي الدولي ، والوساطة ، والمواطنة ، والهجرة ، واللاجئين ، وإصلاح قطاع الأمن ، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، وقانون البحار ، والقانون الدبلوماسي والقنصلي ، والقانون الدولي الخاص ، والسريري. التربية القانونية ، والنوع الاجتماعي ، والصياغة التشريعية ، وقضاء الأحداث ، والشريعة الإسلامية ، وسيادة القانون. عمل في أكثر من 15 دولة.

https://law4palestine.org/dr-mutaz-m-qafisheh/

9. د. منير نسيبة، فلسطين

أكاديمي حقوقي من جامعة القدس في فلسطين، وهو أستاذ مساعد في كلية الحقوق في جامعة القدس بالإضافة إلى شغله منصب مدير (وأحد مؤسسي) عيادة القدس لحقوق الإنسان في كلية الحقوق في جامعة القدس، وهي أولى العيادات الحقوقية المعتمدة في فلسطين والعالم العربي، ومدير مركز العمل المجتمعي في البلدة القديمة في القدس. يحمل درجة البكالوريوس في القانون من جامعة القدس، والماجستير في القانون الدولي من كلية واشنطن للقانون في الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، ودرجة الدكتوراة من جامعة وستمنستر في لندن – المملكة المتحدة، وقد ركزت رسالته الدكتوراه على التهجير القسري في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، القانون الدولي والعدالة الانتقالية. بالإضافة إلى ذلك، نسيبة مستشار سياساتي في الشبكة – شبكة السياسات الفلسطينية.

https://law4palestine.org/ar/د-منير-نسيبة

10.د. علي خشان، فلسطين

وزير العدل الفلسطيني السابق (2012) مستشار قانوني وأستاذ قانون: خبير في القانون الدستوري وحقوق الإنسان واستراتيجيات الحكومة والقانون والإعلام والعدالة الانتقالية. مستشار في القانون الدستوري وحقوق الإنسان للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، بالإضافة إلى مراكز الفكر وعدد من المؤسسات الحكومية. رئيس معهد البحوث للسياسات والاستراتيجيات القانونية (رؤيا) 2004. أمين عام لجنة صياغة الدستور الفلسطيني (2002-2004). مؤسس وعميد كلية الحقوق الفلسطينية - جامعة القدس (1992-2002). رئيس مكتب العلاقات والإعلام الفرنسي (1989-1991) . رئيس مركز البحوث القانونية - القدس (1990-1991). أستاذ قانون ، جامعة الخليل (1986-1991).أستاذ القانون الدستوري والقانون العام (1992-2002) لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا. أستاذ حقوق الإنسان وأستاذ مهارات الكتابة ، مساقات البحث القانوني (1995-2002)، أستاذ ، دورة الصياغة القانونية لطلاب الدراسات العليا ، معهد القانون بجامعة بيرزيت (2003) ومستشار قانوني لعدد من المؤسسات والوزارات.

dr.khashan@gmail.com

11.د. عاصم خليل، فلسطين

أستاذ القانون العام والقانون الدستوري والقانون الدولي بجامعة بيرزيت. خليل هو العميد السابق لكلية الحقوق والإدارة العامة.

akhalil@birzeit.edu
https://www.birzeit.edu/en/faculty-staff/asem-khalil

12.د. نمر سلطاني،فلسطين

محاضر أول في القانون العام ، كلية الحقوق ، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية ، جامعة لندن. وهو حاصل على SJD من كلية الحقوق بجامعة هارفارد. له منشورات كثيرة في النظرية الدستورية ، والدستورية المقارنة ، والفقه الإسرائيلي.

ns30@soas.ac.uk
https://www.soas.ac.uk/staff/staff86825.php

13.د. أسايد عواضة ، فلسطين

أستاذ مساعد في جامعة الخليل ، فلسطين. دكتوراه في القانون كلية ملبورن للقانون ، ملبورن (أستراليا) عام: القانون الدستوري المقارن ، المحاكم الدستورية في الأنظمة العربية ، الدستورية العربية

oawawda@birzeit.edu
https://hebron.academia.edu/OsaydAwawda

14. د. سناء السرغلي، فلسطين

أول امرأة تحصل على درجة الدكتوراه في القانون الدستوري في فلسطين. حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة لانكستر وماجستير في القانون من جامعة دورهام. هي مؤسسة ومديرة مركز الدراسات الدستورية. وهي باحثة فلسطينية في مجال القانون والدستور، وأستاذة القانون الدستوري في كلية القانون بجامعة النجاح الوطنية،ومؤسسة ومديرة مركز الدراسات الدستورية في جامعة النجاح،[1]تشغل منصب كرسي اليونسكو للديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام،وهي أول فلسطينية في لجنة صياغة الدستور الفلسطيني حيثُ تم تعيينها من قبل الذراع التشريعية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

s.alsarghali@najah.edu
https://staff.najah.edu/en/profiles/2720/

15.د. كميل منصور، فلسطين

عمل الدكتور منصور مستشاراً أول لبرنامج سيادة القانون والإصلاح القضائي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. شغل منصب عميد كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت في الفترة من 2007 إلى 2009.

https://www.birzeit.edu/en/biography/dr-camille-mansour

16.ليث نصراوين ، الأردن

حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدستوري من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة ، ويعمل حاليًا أستاذًا مشاركًا في القانون العام وحقوق الإنسان في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية. فاز الدكتور نصراوين بجائزة الدولة التقديرية في مجال القانون الدستوري الممنوحة من وزارة الثقافة الأردنية.

l.nasrawin@ju.edu.ju

http://eacademic.ju.edu.jo/l.nasrawin/My%20CV/Forms/AllItems.aspx

17.د. حسن البحري، سوريا

استاذ دكتور في كلية الحقوق في جامعة دمشق. حاصل على درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف من جامعة عين شمس بالقاهرة سنة 2006.. لدي خبرة في التدريس في كليات الحقوق العامة والخاصة مدة لا تقل عن ١٥ سنة.. لدي 4 كتب جامعية من تأليفي عن القانون الدستوري والنظم السياسية والانتخابات والقضاء الدستوري وحوالي ٤٠ بحث ومقال منشورين.

www.linkedin.com/in1924-أ-د-حسن-البحري/b2171/?originalSubdomain=sy

18. د. ابراهيم الدراجي - سوريا

حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة عين شمس - مصر ولديه أكثر من 17 عامًا من الخبرة كمحاضر في القانون في جامعات مختلفة. وهو محامٍ مستشار لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وهو عضو في العملية الدستورية السورية التي انطلقت برعاية الأمم المتحدة في جنيف عام 2019 ، حيث ينتمي إلى الكتلة الثالثة الوسطى التي تمثل المجتمع المدني السوري وخبراء قانونيين.

https://syrianconstitution.org/meet-the-team/dr-ibrahim-draji/

19. أيهم العطا ، سوريا

دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية وباحث مشارك ، مركز القانون الدولي ، جامعة جان مولين ليون الثالث ، مدير فريق البحث السوري وعضو المجلس التنفيذي في مختبر البحر الأبيض المتوسط للقانون العام.

/ ayham.alata@univ-fcomte.frayham.alata@univ-lyon3.fr
http://ediec.univ-lyon3.fr/fileadmin/medias/CV_CDI/CV_EDIEC_ALATA_Ayham.pdf

20. د. أنطونيوس فاروق أبو كسم، لبنان

محام منتسب إلى نقابة المحامين في بيروت. أستاذ مادة القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني وقانون المنظمات الدولية والإقليمية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية وأستاذ مادّة المالية العامة والتشريع الضريبي في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت، إضافةً لكونه أستاذ محاضر في كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان التابعة للجيش اللبناني. يحمل شهادة الدكتوراه الفرنسية في القانون الدولي من جامعة بيار منديس فرانس – غرونوبل الثانية وشهادة دكتوراه دولة في الحقوق/القانون العام من الجامعة اللبنانية. إضافة إلى الماجيستر في الحقوق والإجازة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فهو حائز على دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام (الجامعة اللبنانية) وشهادة الماستر البحثي في العلوم السياسية (جامعة القديس يوسف). لقد اختير مرتين للفوز بمنح الأمم المتحدة الدراسية والتدريبية وقد حاز على عدّة شهادات تخصصية: من الأمم المتحدة، من لجنة الصليب الأحمر الدولي في جنيف، من أكاديمية لاهاي للقانون الدولي ومن معهد غروتيوس للدراسات القانونية الدولية التابع لجامعة لايدن في هولندا.
إن المحامي أبو كسم هو صاحب مؤلفات ودراسات عدّة في القانون الدولي، تتناول بمجملها موضوع المحكمة الخاصة بلبنان وقضايا القانون الدولي الراهنة المتعلقة بلبنان، كقضية مساءلة مرتكبي جرائم عدوان 12 تموز 2006 من منظار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، مسألة التنازع حول الحدود البحرية والثروة النفطية من منظار القانون الدولي العام، ومسألة التوصيف القانوني للمهجرين السوريين في لبنان والآثار القانونية المترتبة عليه وفق القانون الدولي للمهجرين والهجرة. وهو صاحب المؤلف القانوني الصادر في ألمانيا باللغة الفرنسية المحكمة الخاصة بلبنان – تحديات قانونية وقضايا استراتيجية (جزئين). www.stl-tsl.org/ar/about-the-stl/biographies/antonios-abou-kasm

21. القاضي شادي حجل، لبنان
قاضي في محكمة البداية، استاذ محاضر في القانون الدستوري في جامعة سيدة اللويزة

linkedin.com/in/chadi-hajal-532ab3158
http://www.theses.fr/2007LYO33023

22. د. زياد عاشور، لبنان
بروفسور في القانون العام في الجامعة اللبنانية. استاذ محاضر في حقوق الانسان، القانون الدستوري، والقانون الاداري

linkedin.com/in/ziad-achour-5bb24377
https://www.linkedin.com/in/ziad-achour-5bb24377/?originalSubdomain=lb

23. د. عمر الحوري ، لبنان
استاذ مساعد. حصل على درجة الدكتوراه في القانون الدستوري عام 2004 من جامعة لودفيج ماكسيميليان، ميونيخ، ألمانيا، وماجستير في القانون عام 2001 في المراجعة القضائية في ألمانيا من جامعة لودفيج ماكسيميليان.

omar.houri@bau.edu.lb
https://www.bau.edu.lb/staff/Law-and-Political-science/Omar-Houri/356

24. ميراي نجم شكرالله ، لبنان
شريك في مكتب نجم للمحاماة. معيد القانون الدستوري في جامعة القديس يوسف ببيروت. دكتوراه في القانون الدستوري.

contact.njm@najmlawfirm.com
https://www.linkedin.com/in/mireille-najm-checrallah-43574424/

25. د. تمارا الخوري ، لبنان

مستشار قانوني في مؤسسة ماكس بلانك للسلام الدولي وسيادة القانون ، هايدلبرغ ؛ أستاذ القانون الدستوري في جامعة IE ، مدريد وفي معهد العلوم Po Toulouse.

https://www.ie.edu/university/about/faculty-stories/tamara-el-khoury/

26. د. جمانة دبس نحاس ، لبنان
رئيس قسم القانون العام بجامعة الحكمة ومدير معهد الشرق الأوسط للبحوث والدراسات الاستراتيجية

Joumana.Nahas@uls.edu.lb
https://www.linkedin.com/in/joumana-debs-nahas-48baaa5b/

27. د. علي هادي عطية مطر الهلالي ، العراق

عميد كلية القانون / جامعة بغداد. عميد كلية القانون في جامعة النهرين (2014-2017).
رئيس قسم القانون العام في كلية الحقوق - جامعة النهرين إضافة الى مهام عمادة الكلية للعام 2015.2016./ رئيس قسم القانون العام في كلية القانون /جامعة ذي قار.(2014) رئيس قسم القانون الخاص في كلية القانون -جامعة ذي قار(2013).- أستاذ مادة " القضاء الدستوري" / المعهد القضائي ، 2020 – 2021- . أستاذ مادة القانون الدستوري /الدراسة ألولية /2013 و 2014. استاذ مادة القانون الدستوري للدراسات العليا /الماجستير /كلية القانون/ذي قار 2013 . -استاذ مادة القانون الإداري للدراسات العليا / الماجستير /كلية القانون/ذي قار 2012. -استاذ مادة القانون الدستوري /الدكتوراه / 2016/ كلية الحقوق – جامعة النهرين. وهو رئيس لجنة عمداء كلية القانون في الجامعات العراقية /2020 ولغاية الوقت الحاضر. ومن مؤلفاته: كتاب :" النظرية العامة في تفسير الدستور واتجاهات المحكمة االتحادية في تفسير الدستور العراقي – دراسة مقارنة مع دستور جنوب أفريقيا والدستور الالماني – " الصادر في 2011منشورات زين الحقوقية /لبنان منشور. كتاب :" المستنير من تفسير أحكام الدساتير – دراسة فقهية قضائية دستورية مقارنة / 2016 " مطابع زين الحقوقية / بيروت - لبنان. البحث الموسوم) غموض النصوص الدستورية – دراسة تحليلية في ضوء دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ (منشور في مجلة جامعة ذي قار العلمية في العدد (3) 2006 .

بريد الكتروني: alhilaliail40@gmail

https://colaw.uobaghdad.edu.iq/wp-content/uploads/sites/18/2021/10/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A.pdf

28.د. مها بهجت يونس، العراق
أستاذ القانون الدستوري في كلية القانون - جامعة بغداد

prof.maha@colaw.uobaghdad.edu.iq
mahasalihi@yahoo.com
https://scholar.google.com/citations?hl=ar&user=nT3jda8AAAAJ

29.د. فوزي حسين سلمان علي الجبوري ,العراق
معاون عميد كلية القانون 2004لغاية 2007 و رئيس قسم القانون- كلية القانون- جامعة كركوك 2003-2004. عضو نقابة المحامين العراقية منذ عام 1994. عضو منظمة حقوق الإنسان والديمقراطية 2003. محاضر في كلية التراث الجامعة في بغداد 2002- 2003 لتدريس مواد القانون الدستوري والقانون الاداري. ورئيس وحدة البحوث القانونية في كلية القانون – جامعة كركوك

Fawzi_Fa@yahoo.com
https://uokirkuk.edu.iq/teacherscv/index.php/2019-08-31-18-45-01/988-2020-11-04-20-21-51

30.د.ماجد نجم عيدان، العراق
استاذ القانون الدستوري/ جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية

dr.majid@oukirkuk.edu.iq
https://uokirkuk.edu.iq/teacherscv/index.php/2019-08-31-18-45-01/995-2020-11-05-18-52-58

31.د. سلوى احمد ميدان حسين المفرجي، العراق
المنصب الحالي: عميد كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة . الاختصاص الدقيق: القانون الدولي العام.
كركوك

https://uokirkuk.edu.iq/teacherscv/index.php/2019-08-31-18-45-01/1036-2020-11-09-16-52-11

32.د. سرحان حميد بارزنجي، العراق
استاذ محاضر بالقانون الدستوري في جامعة صلاح الدين - اربيل

sarhang.salih@su.edu.krd

https://sites.google.com/a/su.edu.krd/dr-sarhang-hamid-barzinji/

33. د. ميسم هندل شريف، العراق
عميد كلية القانون- جامعة شط العرب كلية الاقنون – البصرة، العراق

maithamhandhel@yahoo.com

34. انس غنام جبارة، العراق
التخصص الدقيق: القانون الدستوري. العنوان الوظيفي: جامعة الانبار كلية القانون والسياسة. مجالات الاهتمام: القانون العام/ القانون الدستوري/ القضاء الدستوري/ انظمة الحكم/ السياسة الشرعية.

anes.jbara@uoanbar.edu.iq
https://www.uoanbar.edu.iq/staff-page.php?ID=1491

35. احمد عودة محمد، العراق
مدير قسم الشؤون القانونية / رئاسة جامعة الانبار.دكتوراه في القانون الدستوري

ahmedlaw27@uoanbar.edu.iq
https://www.uoanbar.edu.iq/staff-page.php?ID=1478

36.د. وديع دخيل ابراهيم، العراق
مدرس مساعد .ماجستير في قانون/ القسم العام / القانون الدستوري

wd88ea@uoanbar.edu.iq
https://www.uoanbar.edu.iq/staff-page.php?ID=1490

37.ماهر فيصل صالح ذياب الذيابي ، العراق
دكتوراه في القانون الدستوري ,أستاذ في القانون لدى جامعة الانبار

dr.maher.aldulaimy@uoanbar.edu.iq
https://www.uoanbar.edu.iq/staff-page.php?ID=1464

38.أ.د. زهير عبد الكريم جعفر الحسني

استاذ القانون الدولي العام ، مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار – مجلس الوزراء ، عضو الامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم الدولي ، خبير المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي.

info@bayancenter.org

39.أ.د. عبد الجبار أحمد عبدالله

عميد كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، استاذ النظم السياسية والعالم الثالث.

info@bayancenter.org

40.أ.د.فيصل بن حليلو، الامارات العربية المتحدة
استاذ محاضر في القانون العام في جامعة الشارقة . ومن اهتماماته القانون الدولي العام وحقوق الانسان

fbenhalilou@sharjah.ac.ae

41.د.وائل أحمد علام، الامارات العربية المتحدة
استاذ محاضر في القانون العام في جامعة الشارقة . ومن اهتماماته القانون الدولي العام وحقوق الانسان

wallam@sharjah.ac.ae

42.د.عصام سعيد عبد أحمد العبيدي، الامارات العربية المتحدة
استاذ مشارك في القانون العام ومتخصص في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية وحقوق الانسان.

ealobeidi@sharjah.ac.ae

43.د. يحيى مرسي النمر، الكويت
استاذ محاضر في كلية القانون الكويتية العالمية، متخصص في القانون العام.

/http://kilaw.edu.kw/dr-yahya-alnemer

44. محمد المقاطي، الكويت
رئيس وعميد كلية القانون الكويتية العالمية وأستاذ القانون الدستوري المتفرغ.

malmoqatei@kilaw.edu.kw
http://kilaw.edu.kw/prof-mohammad-almoqatei/

45. د. سلمى الوحيدي،البحرين
عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للقانون الدستوري. تشمل اهتمامات سلمى البحثية القانون الدستوري المقارن وقانون الأسرة والإسلام وحقوق الإنسان. هي مديرة مساعدة لبرنامج القانون والمجتمع في العالم الإسلامي ومحاضرة في القانون ومدرّسة إكلينيكية في عيادة حقوق الإنسان الدولية في القانون بجامعة هارفارد.

swaheedi@law.harvard.edu
https://hls.harvard.edu/faculty/directory/11851/Waheedi

46.د. ساره رازاي

انضمت الدكتورة سارة رزاي إلى مركز بينغهام لسيادة القانون في عام 2020 كزميلة باحث في المشروع البحثي العمليات الخاصة لإعادة تقييم وعزل القضاة في سياق التحولات الدستورية الممولة من قبل AHRC بالمملكة المتحدة. بصفتها خبيرة في البحث التجريبي حول القضاء ، ساهمت أبحاثها في صنع السياسات وزودت مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة بتوصيات سياسية واستجابات برنامجية على المستويين الوطني والدولي.
الدكتور رضائي حاصل على درجة الدكتوراه في القانون من UCL Laws. يدرس بحثها الحالي دور القانون والقضاة في البلدان ذات التجارب التاريخية المعقدة (مثل الاستعمار والنضال من أجل الاستقلال والتهميش الاجتماعي والاقتصادي).

بالإضافة إلى أبحاثها ، الدكتورة رزاي هي قائدة المشاريع الدولية في BIICL وتعمل بشكل وثيق مع المدير لتوسيع وجود BIICL دوليًا. كما أنها حاصلة على عضوية بحثية عليا في معهد UCL القضائي ومعهد الدراسات حول القانون والعدالة في المجتمع العربي ومقره باريس.

s.razai@binghamcentre.biicl.org
https://www.biicl.org/people/sara-razai

47.د. محمد بن عبدالله امين، المغرب

محمد أمين بن عبد الله أستاذ منتسب في جامعة محمد السادس للفنون التطبيقية. أستاذ القانون العام (القانون الدستوري ، القانون الإداري) ، حاصل على دكتوراه الدولة في القانون العام من جامعة باريس الثانية (بانثيون-آساس). شغل منصب المستشار القانوني المعين من قبل جلالة الملك في المجلس الوطني لنقابة مهندسي المساحة الطبوغرافية منذ أبريل 2001. بين عامي 2003 و 2008 ، كان قائمًا بمهمة رئيس الوزراء ومستشارًا للأمانة العامة للحكومة. كما كان عضوًا في المجلس الدستوري وعضوًا في المجلس الأعلى للسلطة القضائية منذ أبريل 2017. ومن بين منشوراته الرئيسية ، نجد "صلاحيات الدولة في استئناف تجاوز السلطة" الرباط ، 1982 ؛ "الضابطة الإدارية في النظام القانوني المغربي" ، الرباط ، 1987. وهو مؤلف لما يقرب من 180 مقالاً ومذكرات في السوابق القضائية ، جمعت في منشورين: "المساهمة في عقيدة القانون الدستوري المغربي" ، 2005 و "المساهمة في القانون الدستوري المغربي". مبدأ القانون الإداري المغربي "، 2008 ، في ثلاثة مجلدات.

amine.benabdallah@um6p.ma
https://www.fgses-um6p.ma/node/3811

48.د. نادية البرنوصي، المغرب

عضو لجنة البندقية. هي دستورية وأستاذة جامعية. هي مديرة المدرسة الوطنية للإدارة بالرباط. حاصلة على دكتوراه من جامعة مونبلييه (فرنسا) ، بالإضافة إلى أطروحة دكتوراه في القانون العام من جامعة محمد الخامس بالرباط ، عضو لجنة البندقية فيما يتعلق بالمغرب. أستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الخامس بالرباط. عضو الهيئة الاستشارية لمراجعة الدستور (آذار 2011). عضو مؤسس في الجمعية المغربية للقانون الدستوري وأمين صندوق ثم نائب رئيس. عضو مؤسس في الجمعية العربية للقانون الدستوري.

https://www.venice.coe.int/WebForms/pages/?p=cv_4610

49.د. عبد اللطيف المنوني
مستشار الملك محمد السادس منذ اغسطس 2011، المملكة المغربية. أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس، ورئيس الجمعية المغربية للقانون الدستوري. حصل على الدكتوراه في القانون العام من جامعة غرونوبل سنة 1976 وهو عضو بالمجلس الدستوري

manhom.com//شخصيات/عبد-اللطيف-المنوني/

50.د. امال مشرفي، المغرب
أستاذ بجامعة محمد الخامس السويسي ، الرباط - المغرب. عضو مؤسس لمختبر القانون العام للبحر الأبيض المتوسط.

https://www.idref.fr/199121788

51.د. عبد العالي حميد الدين، المغرب
أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة محمد الخامس بالرباط.

contact@arab-reform.net
https://www.arab-reform.net/people/abdelali-hamieddine/

52.د. وليد لاغون، الجزائر
مؤلف جزائري ومحامي وأستاذ جامعي. عضو مؤسس والأمين العام الحالي للجمعية الجزائرية للقانون الدستوري. أستاذ في كلية الحقوق جامعة الجزائر 1.

laggounewalid@yahoo.fr
http://lm-dp.org/CV/ALG/CV%20ALG%20LAGGOUNE.pdf

53.د. سلوى حمروني - تونس
أستاذ القانون بجامعة تونس. عضو مجلس إدارة عامل بالجمعية التونسية للقانون الدستوري.

https://www.arab-reform.net/people/salwa-hamrouni/

54.د. محمد شفيق سرسار - تونس
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس (جامعة تونس المنار).

https://arma-isp.usj.edu.lb/staff/mohamed-chafik-sarsar

55.سلسبيل قليبي ، تونس
أستاذ القانون الدستوري المساعد بجامعة قرطاج ـ مقرراً لتونس

contact.fsjpst.admi@gmail.com

https://www.leaders.com.tn/article/30569-salsabil-klibi-le-salut-de-la-tunisie-tient-il-a-la-revision-de-sa-constitution

56.د. مايا أميمة حمروني، تونس

تونس أستاذ مساعد في القانون والاقتصاد والإدارة في جامعة السوربون أبوظبي. ولها عدة ابحاث في القانون العام الدولي ، القانون الجنائي الدولي، القانون الدستوري، الحقوق الأساسية ، القانون البيئي. ومن مؤلفاتها: الدساتير والقوانين الأساسية للدول العربية ، باريس ، بيدون ، 2020

maia.hamrouni@psuad.ac.ae
https://www.sorbonne.ae/wp-content/uploads/2020/12/SUAD-Faculty-Dr-Mai%CC%88a-Oumei%CC%88ma-Hamrouni-1.pdf

57.د. مصطفى بن لطيف، تونس

عضو في الجمعية التونسية للقانون الدستوري (ATDC) مدير مؤسس لوحدة أبحاث القانون والحوكمة (URDG).

letaiefm@gmail.com
http://www.fdspt.rnu.tn/mustapha-beltaief#profile-professeur

58.د. هنا بن عبده، تونس

مدرس مساعد في القانون العام بجامعة جندوبة بتونس وعضو المجلس التنفيذي للجمعية التونسية للقانون الدستوري.

https://blog-iacl-aidc.org/2021-posts/the-provisional-instance-of-tunisia-an-insufficient-substitute-for-a-constitutional-court

59.د. عياض بن عاشور، تونس

عمل في منصب عميد كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس ، وعضو مجلس إدارة مجلس الإدارة في جامعة سنجور الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الأفريقية (مصر). استقال في 1992 من منصبه في المجلس الدستوري للجمهورية (تونس) المجلس الدستوري للجمهورية التونسية . درس بن عاشور في معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي في مرسيليا (فرنسا). بعد الثورة التونسية ، عين على رأس لجنة لإصلاح النصوص والمؤسسات، مكلفة بتخليص القانون التونسي من أحكام نظام المخلوع زين العابدين بن علي. هذه اللجنة اندمجت بعد ذلك مع عدة فرق ثورية وممثلي الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات لتكوين مجلس حماية الثورة، ليصبح بعد ذلك بمدة وجيزة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي . انتخب رئيسا لهذه الهيئة، التي كلفت بتكوين مؤسسات تشرف على الانتقال الديمقراطي في تونس. عين كعضو في لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة. هو كذلك أحد الأعضاء المؤسسين الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري للأكاديمية الدولية للقانون الدستوري ، وعضو مؤسسة بيت الحكمة

https://arbyy.com/detail1121206123.html

60.د. عبد الخالق شيب ، السودان

مؤسسي الجمعية العربية للقانون الدستوري. كان عبد الخالق أيضًا زميلًا زائرًا في جامعة هارفارد وقدم المشورة القانونية لعدد من المنظمات الدولية حول وضع الدستور والانتخابات والتوافق السياسي في السودان. قدم عبد الخالق تعليقات مفصلة ومسودات منقحة للميثاق الدستوري لعام 2019

https://www.arab-reform.net/people/abdelkhalig-shaib/

61.د. باعزيز علي بن علي الفكي، السودان
استاذ مشارك بالقانون الدستوري في الجامعة العربية المفتوحة في مسقط –عمان متخصص بالقانون الدستوري والنظم السياسية. القانون الإداري، حقوق الإنسان، المدخل لدراسة القانون، القضاء والمؤسسات العدلية .

baaziz.a@aou.edu.om
https://www.aou.edu.om/faculties/law/Pages/portfolio.aspx?iid=baaziz.a%40aou.edu.om

5.4- لائحة بالجامعات العربية- كليات القانون

1. جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة ,الجزائر
كلية الحقوق
ملحقة بن عكنون 2 -بن عكنون – الجزائر
021-91-68-57
021-91-23-43
webmaster.droit@hotmail.fr
http://droit.univ-alger.dz/

2. جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
كلية الحقوق
البريد الإلكتروني pgsetif2@univ-setif2.dz
الموقع الالكتروني www.univ-setif2.dz

3. جامعة جيجل محمد الصديق بن يحيى، الجزائر
قسم الحقوق
213 034 54 70 72
البريد الإلكتروني fdsp_droit@univ-jijel.dz
الموقع الالكتروني https://fdsp.univ-jijel.dz

4. جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية بودواو
عميد كلية الحقوق
الهاتف:024.74.55.11
الفاكس:024.74.55.10
البريد الإلكتروني:benseghierabdou@gmail.com

5. جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
بريد الكتروني contact@univ-annaba.dz
الخط الساخن: 05 02 57 38 (0) 213+

6. جامعة عين شمس، مصر
كلية الحقوق- القائد، كوبري القبة، الوايلى، محافظة القاهرة
الهاتف 26831474 – 26831417 - 26831231
الموقع الالكتروني https://asu.edu.eg/ce/43/page

7. الجامعة البريطانية في مصر
كلية القانون - مدينة الشاروق – شارع سويس- القاهرة 11837
الخط الساخن 19283 20+
البريد الالكتروني info@bue.edu.eg
الموقع الالكتروني https://www.bue.edu.eg/faculties-departments/law/

8. جامعة القاهرة، مصر
كلية الحقوق- جامعة القاهرة - الأورمان - الجيزة - جمهورية مصر العربية – رقـــم بريدي 12613.
الهاتف: 35674717 - 35688749 - 35688638
البريد الالكتروني f.law@cu.edu.eg
الموقع الالكتروني https://law.cu.edu.eg/Home

9. *جامعة مدينة السادات، مصر*
كلية الحقوق
الهاتف 20 2677001
الموقع الالكتروني http://law.usc.edu.eg/ar

10.جامعة اسيوط، مصر
كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، أسيوط.
الهاتف 088-2339300 , 088-2332160
البريد الالكتروني law@aun.edu.eg
الموقع الالكتروني life.aun.edu.eg

11.جامعة بنها، مصر
كلية الحقوق جامعة بنها محافظة القليوبية امتداد شارع كية التجارة طريق كفر سعد
الهاتف: 013-3176263
البريد الإلكتروني info@flaw.bu.edu.eg
الموقع الالكتروني https://flaw.bu.edu.eg/

12.جامعة حلوان، مصر
كلية الحقوق
الهاتف **2025541595 – 1017 مكتب العميد**
الموقع الالكتروني http://law.helwan.edu.eg/

13.جامعة المنصورة، مصر
كلية الحقوق
الهاتف 050 2202400 | 2+
البريد الالكتروني lawdean@mans.edu.eg
الموقع الالكتروني https://lawfac.mans.edu.eg/contacts-ar

14.جامعة الاسكندرية، مصر
كلية الحقوق، شارع سوتير - الشاطبي2 - الاسكندرية
الفاكس 4876611/203
الهاتف 4865621/203

البريد الالكتروني admin@alexlaw.edu.eg
الموقع الالكتروني http://alexlaw.edu.eg/

15.جامعة صلاح الدين، العراق – اربيل
كلية القانون، شارع كركوك – خلف كلية الهندسة، اربيل – العراق
البريد الالكتروني law.college@su.edu.krd
الموقع الالكتروني http://colleges.su.edu.krd/law/

16.جامعة كركوك، العراق
كلية القانون والعلوم السياسية
البريد الالكتروني law_politicalscience@uokirkuk.edu.iq
الموقع الالكتروني https://uokirkuk.edu.iq/law/

17.جامعة بغداد ،العراق
كلية القانون ، قسم القاون العام
البريد الالكتروني web.admin@colaw.uobaghdad.edu.iq
general@colaw.uobaghdad.edu.iq
الموقع الالكتروني https://colaw.uobaghdad.edu.iq/

18.جامعة النهرين، العراق
كلية الحقوق
الموقع الالكتروني https://college.nahrainlaw.org/

19.جامعة ذي قار، العراق
كلية الحقوق، العراق – ذي قار – الناصرية – مقابل فندق كوديا السياحي
البريد الالكتروني law@utq.edu.iq
الهاتف : 07827433673
الموقع الالكتروني https://law.utq.edu.iq/

20.الجامعة المستنصرية، العراق
كلية الحقوق
العراق – بغداد – شارع فلسطين
الموقع الالكتورني https://uomustansiriyah.edu.iq/web_college.php?id_dept=7&lang=en

21.جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة ,الجزائر
كلية الحقوق
ملحقة بن عكنون 2 -بن عكنون – الجزائر
021-91-68-57
021-91-23-43
webmaster.droit@hotmail.fr
http://droit.univ-alger.dz/

22.جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
كلية الحقوق

البريد الإلكتروني pgsetif2@univ-setif2.dz
الموقع الالكتروني www.univ-setif2.dz

23.جامعة جيجل محمد الصديق بن يحيى، الجزائر
قسم الحقوق
213 034 54 70 72
البريد الإلكتروني fdsp_droit@univ-jijel.dz
الموقع الالكتروني https://fdsp.univ-jijel.dz

24.جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية بودواو
عميد كلية الحقوق
الهاتف:024.74.55.11
الفاكس:024.74.55.10
البريد الإلكتروني:benseghierabdou@gmail.com

25.جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
بريد الكتروني contact@univ-annaba.dz
الخط الساخن: 05 02 57 38 (0) 213+

26.جامعة عين شمس، مصر
كلية الحقوق- القائد، كوبري القبة، الوايلى، محافظة القاهرة
الهاتف 26831474 – 26831417 - 26831231
الموقع الالكتروني https://asu.edu.eg/ce/43/page

27.الجامعة البريطانية في مصر
كلية القانون - مدينة الشاروق – شارع سويس- القاهرة 11837
الخط الساخن 19283 20+
البريد الالكتروني info@bue.edu.eg
الموقع الالكتروني https://www.bue.edu.eg/faculties-departments/law/

28.جامعة القاهرة، مصر
كلية الحقوق- جامعة القاهرة - الأورمان - الجيزة - جمهورية مصر العربية –
رقـــم بريدي 12613.
الهاتف: 35674717 - 35688749 - 35688638
البريد الالكتروني f.law@cu.edu.eg
الموقع الالكتروني https://law.cu.edu.eg/Home

29.*جامعة مدينة السادات، مصر*
كلية الحقوق
الهاتف 20 2677001
الموقع الالكتروني http://law.usc.edu.eg/ar

30.جامعة اسيوط، مصر
كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، أسيوط.
الهاتف 088-2339300 , 088-2332160
البريد الالكتروني law@aun.edu.eg
الموقع الالكتروني life.aun.edu.eg

31.جامعة بنها، مصر
كلية الحقوق جامعة بنها محافظة القليوبية امتداد شارع كية التجارة طريق كفر سعد
الهاتف: 013-3176263
البريد الإلكتروني info@flaw.bu.edu.eg
الموقع الالكتروني https://flaw.bu.edu.eg/

32.جامعة حلوان، مصر
كلية الحقوق
الهاتف 2025541595 – 1017 مكتب العميد
الموقع الالكتروني http://law.helwan.edu.eg/

33.جامعة المنصورة، مصر
كلية الحقوق
الهاتف 050 2202400 | 2+
البريد الالكتروني lawdean@mans.edu.eg
الموقع الالكتروني https://lawfac.mans.edu.eg/contacts-ar

34.جامعة الاسكندرية، مصر
كلية الحقوق، شارع سوتير - الشاطبي2 - الاسكندرية
الفاكس 4876611/203
الهاتف 4865621/203
البريد الالكتروني admin@alexlaw.edu.eg
الموقع الالكتروني http://alexlaw.edu.eg/

35.جامعة صلاح الدين، العراق – اربيل
كلية القانون، شارع كركوك – خلف كلية الهندسة، اربيل – العراق
البريد الالكتروني law.college@su.edu.krd
الموقع الالكتروني http://colleges.su.edu.krd/law/

36.جامعة كركوك، العراق
كلية القانون والعلوم السياسية
البريد الالكتروني law_politicalscience@uokirkuk.edu.iq
الموقع الالكتروني https://uokirkuk.edu.iq/law/

37.جامعة بغداد ،العراق
كلية القانون ، قسم القاون العام
البريد الالكتروني web.admin@colaw.uobaghdad.edu.iq
general@colaw.uobaghdad.edu.iq

الموقع الالكتروني https://colaw.uobaghdad.edu.iq/

38.جامعة النهرين، العراق
كلية الحقوق
الموقع الالكتروني https://college.nahrainlaw.org/

39.جامعة ذي قار، العراق
كلية الحقوق، العراق – ذي قار – الناصرية – مقابل فندق كوديا السياحي
البريد الالكتروني law@utq.edu.iq
الهاتف : 07827433673
الموقع الالكتروني https://law.utq.edu.iq/

40.الجامعة المستنصرية، العراق
كلية الحقوق
العراق – بغداد – شارع فلسطين
الموقع الالكتورني https://uomustansiriyah.edu.iq/web_college.php?id_dept=7&lang=en

41.جامعة الأنبار، العراق
كلية القانون والعلوم السياسية قسم القانون
https://uoanbar.edu.iq/LawRamadiCollege/CMS.php?ID=58

42.جامعة بابل، العراق
كلية القانون – قسم القانون العام، طريق حلة نجف
الموقع الالكتروني https://law.uobabylon.edu.iq/newsx.aspx

43.جامعة الموصل، العراق
كلية الحقوق- فرع القانون العام
الموقع الالكتروني http://uomosul.edu.iq/pages/ar/rights/39777

44.الجامعة الأردنية، الأردن
كلية الحقوق قسم القانون العام
شارع الملكة رانيا- عمان، الاردن
هاتف 962 6 5355000
البريد الالكتروني admin@ju.edu.jo
الموقع الالكتروني http://law.ju.edu.jo/

45.جامعة الزرقاء، الاردن
كلية الحقوق
الهاتف 962 (0)5 38 211 20
البريد الالكتروني pr@zu.edu.jo (1128 T)
الموقع الالكتروني zu.edu.jo

46.جامعة اليرموك، الاردن
كلية القانون
الهاتف : 027211111 (4201)

البريد الالكتروني : law.fac@yu.edu.jo
الموقع الالكتروني https://lawfaculty.yu.edu.jo/index.php

47. جامعة عمان الاهلية، الاردن
كلية القانون - عمان - الأردن - الرمز البريدي (19328)
الهاتف 3500211 5 00962
البريد الألكتروني Dean_law@ammanu.edu.jo
الموقع الالكتروني fl.ammanu.edu.jo

48.جامعة اربد الاهلية، الاردن
كلية القانون- اربد- طريق عمان اربد الدولي
الهاتف 96227056682
البريد الالكتروني inu@inu.edu.jo
الموقع الالكتروني inu.edu.jo

49.جامعة مؤتة، الاردن
كلية الحقوق مؤتة - الكرك – الاردن، الرمز البريدي 61710
الهاتف 0096232372380 فرعي. 6080/6079
البريد الاكتروني: dean_law@mutah.edu.jo
الموقع الالكتروني www.mutah.edu.jo

50._كلية القانون الكويتية العالمية ,الكويت
قسم القانون العام – الكويت منطقة الدوحة – قطعة 4 –
ص.ب: 59062
الهاتف: 22280222
الفاكس: 22280209 965+
البريد الاكتروني info@kilaw.edu.kw
الموقع الالكتروني https://www.kilaw.edu.kw/academic-departments/public-law-department/

51.جامعة الكويت، الكويت
كلية القانون
الفاكس: 24848648
البريد الالكتروني president@kw.edu.ku
الموقع الالكتروني: http://kuwebcont.ku.edu.kw

52.الجامعة اللبنانية، لبنان
كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية
مستديرة الطيونة
الهاتف 96101384114
البريد الاكتروني droit@ul.edu.lb
الموقع الالكتروني http://droit.ul.edu.lb/

53.جامعة القديس يوسف في بيروت، لبنان
كُلِّيَة الحُقُوق والعُلوم السِّياسِيّة- حرم العلوم الاجتماعية

ص.ب: 17-5208 مار مخايل، بيروت 2020 1104 بيروت، لبنان
الهاتف 432 421 (1) 961
الفاكس 421045 (1) 961
البريد الالكتروني fdsp@usj.edu.lb
الموقع الالكتروني https://www.usj.edu.lb/fdsp/index.php?lang=2
https://www.usj.edu.lb/arabe/institutions.php?inst=13

54.جامعة الروح القدس- الكسليك، لبنان
كلية الحقوق - شارع الكسليك - جونية
ص.ب. : ٤٤٦ - جونيه - لبنان
الهاتف600000 9 961
البريد الالكتروني usek@usek.edu.lb
الموقع الالكتروني www.usek.edu.lb

55.جامعة سيدة اللويزة ,لبنان
كلية الحقوق والعلوم السياسية- ذوق مصبح، لبنان
ص.ب: 72 ذوق مكايل
الهاتف 000 208 9 961+
950 218 9 961+
الفاكس 164 225 9 961+
البريد الالكتروني communications@ndu.edu.lb
الموقع الالكتروني https://www.ndu.edu.lb/academics/faculty-of-law-political-science/faculty-profile

56.جـامعة بيروت العربية، لبنان
كلية الحقوق والعلوم السياسية، بيروت – بناية الحريري
الهاتف2292 :Ex 300110 1 961+
البريد الالكتروني law@bau.edu.lb
الموقع الالكتروني https://www.bau.edu.lb/Faculty/Law-and-Political-science

57.جامعة الحكمة، لبنان
كلية الحقوق والعلوم السياسية، فرن الشباك، بيروت- لبنان
الهاتف: 311 .Ext 291091 1 961+
البريد الالكتروني Joumana.Nahas@uls.edu.lb
الموقع الالكتروني https://www.uls.edu.lb/fr/faculty/law-human-rights-legal-clinic

58.كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مراكش، المغرب
الداوديات – مراكش ص.ب: 2380
الهاتف: 95 33 30 24 5 (0) 212+ / 32 30 30 24 5 (0) 212+
البريد الالكتروني: contact.fsjes@uca.ac.ma
الموقع الالكتروني: www.fsjes.uca.ma

59.كلية العلوم القانونية، والاقتصادية والاجتماعية السويسى، المغرب
الرباط- جادة محمد بن عبدالله رغراغي
ص.ب: 6430 جامعة البراط

الهاتف: 19 17 67 37 5 00212
الفاكس: 19 17 67 37 5 00212
الموقع الالكتروني : http://fsjes-souissi.um5.ac.ma

60. كلية الحقوق الدار البيضاء- عين السبع، المغرب
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعي، الدار البيضاء- عين السبع
الهاتف:82 34 34 0522
البريد الالكتروني: fsjesas2016@gmail.com
الموقع الالكتروني:www.fsjesas.com

61. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- فاس، المغرب
جامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس
الهاتف: 99 92 29 64 06
البريد الالكتروني: fsjesmail@gmail.com
الموقع الالكتروني: fsjes.usmba.ac.ma

62. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- اكادير، المغرب
دخلة اكادير، المغرب
ص.ب: 8658
الهاتف: 20 28 23 0528
البريد الالكتروني: info@fsjes-agadir.org
الموقع الالكتروني: www.fsjes-agadir.org

63. كلية العلوم القانونية والسياسية- القنيطرة، المغرب
جامعة المعمورة، القنيطرة- المغرب
الهاتف: 18 92 32 37 5 212+
البريد الالكتروني: supportfsjp@uit.ac.ma
الموقع الالكتروني: fsjp.uit.ac.ma

64. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- سلا، المغرب
طريق اوتا حسين ، سلا الجديدة ص. 5295 سلا
الهاتف: 37833579 (212+)
الموقع الالكتروني: http://fsjes-sale.um5.ac.ma/

65. عمادة القانون، سلطنة عمان
جامعة العربية المفتوحة، سلطنة عمان
القرم، مدينة السلطان قابوس - ص.ب: 1596 الرمز البريدي 130 - سلطنة عمان
الهاتف: 96824957300+
البريد الالكتروني: baaziz.a@aou.edu.om
الموقع الالكتروني: https://www.aou.edu.om/ar/faculties/law/Pages/default.aspx

66. كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، فلسطين
جامعة الخليل، فلسطين
الهاتف:2220840 2 970+ 2220995 2 970+ ext. 138
البريد الالكتروني: pr@hebron.edu

الموقع الالكتروني: https://www.hebron.edu/index.php/law-dep/law-dep1/law-dep1-mission.html

67.دائرة القانون، فلسطين
جامعة بيرزيت، فلسطين
الضفة الغربية، فلسطين، صندوق بريد14، بيرزيت
البريد الالكتروني:chair.blawd@birzeit.edu
الموقع الالكتروني: https://www.birzeit.edu/en/content/law

68.كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس، تونس
جامعة قرطاج، تونس
Av. Hedi Karray, Tunis, Tunisia
الهاتف: 71 216 +/ 750 752 71 216 +
الموقع الالكتروني: http://www.ucar.rnu.tn/faculte-des-sciences-juridiques-politiques-et-sociales/

69.كلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة، تونس
جامعة جندوبة، تونس
المركب الجامعي محمد اليعلاوي , شارع إتحاد المغرب العربي 8189 جندوبة الشّمالية
الهاتف: 78.600.300
البريد الالكتروني: **contact@uj.rnu.tn**
الموقع الالكتروني:
http://www.fsjegj.rnu.tn/Fr/actualit%C3%A9s-et-ev%C3%A9nements_7_698

70.كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، تونس
جامعة تونس المنار، تونس
Campus Universitaire Farhat Hached - B.P. 248 - El Manar II - 2092 Tunis
الهاتف:(+216) 71 871 828
البريد الالكتروني: scolarite@fdspt.rnu.tn
الموقع الالكتروني: http://www.utm.rnu.tn/utm/fr/etablissements--faculte-de-droit-et-des-sciences-politiques-de-tunis

71.القانون والعلوم الاقتصادية والإدارية، الامارات العربية المتحدة
جامعة السوربون أبو ظبي
البريد الالكتروني:luc.grymbaum@sorbonne.ae
الموقع الالكتروني:https://www.sorbonne.ae/academic-departments/law-economics-and-management/

72.الدراسات القانونية، الامارات العربية المتحدة
جامعة نيويورك أبوظبي
البريد الالكتروني: ppc7142@nyu.edu(Visiting Professor Constitutional Law: Paul Craig)
الموقع الالكتروني: https://nyuad.nyu.edu/en/academics/divisions/arts-and-humanities/faculty/paul-craig.html

73.كلية الحقوق - قسم القانون العام، سوريا
جامعة دمشق، سوريا
الموقع الالكتروني: http://damascusuniversity.edu.sy/law/?lang=1&set=3&id=322

74.كليّة الحقوق والعلوم الإنسانيّة - القانون العام، سوريا
جامعة القلمون الخاصة، سوريا
ريف دمشق, استراد دمشق حمص الدولي, دير عطية
الهاتف: 999 33 78 (11) 963+
الفاكس: 990 33 78 (11) 963+
صندوق بريد: 222
البريد الكتروني: info@uok.edu.sy
الموقع الالكتروني: http://www.uok.edu.sy/law-and-human-sciences/#tab-id-4

75.كلية الحقوق، سوريا
جامعة الشام الخاصة، سورية
الهاتف: 963112153360+ / 963112066+
البريد الكتروني: Dean.fol@aspu.edu.sy
الموقع الالكتروني: http://www.aspu.edu.sy/

76. كلية الحقوق، سوريا
جامعة انطاكية السورية الخاصة، سورية
معرة صيدنايا, طريق دير السريان, مقابل دير مار افرام السرياني, ريف دمشق, سوريا
البريد الكتروني: info@asu.edu.sy
الهاتف: 11 5954910 (963+)
الفاكس: 11 5958551 (963+)
الموقع الالكتروني: https://asu.edu.sy/ar/law

77.كلية الحقوق، القانون العام، سوريا
الجامعة العربية الدولية، سوريا
الموقع الالكتروني: https://www.aiu.edu.sy/ar/

78.كلية الحقوق، سوريا
جامعة الحواش الخاصة، سورية
الحواش - حمص – سورية
البريد الكتروني: info@hpu.edu.sy
الموقع الالكتروني: http://hpu.edu.sy/ar/

79.كلية الحقوق، قسم القانون العام، البحرين
جامعة البحرين
رئيس قسم القانون العام: محمد باهي بن يونس
البريد الكتروني: mabouyouness@uob.edu.bh
الموقع الالكتروني: https://offline.uob.edu.bh/

60. كلية الحقوق ، دجيبوتي
جامعة جيبوتي

رئيس قسم القانون العام: د. دجاما محمد حسن
البريد الكتروني:ud@univ.edu.dj
الهاتف : 21315555(253+)
الموقع الالكتروني: http://www.univ.edu.dj

61. كلية الحقوق ، المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود، الرياض
رئيس قسم القانون العام: د. بدران بن عبدالرحمن العمر
الهاتف(966+) 1 4670000
البريد الكتروني: info@KSU.EDU.SA
الموقع الالكتروني :https://www.ksu.edu.sa

62.كلية الحقوق ،المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز ، جدة
رئيس قسم القانون العام: د.عبد الرحمن اليوبي
البريد الكتروني:almodyr@kau.edu.sa
رقم الهاتف 6952011-6952012
الموقع الالكتروني :https://www.kau.edu.sa/Home.aspx

63. كلية الحقوق ،المملكة العربية السعودية
جامعة الملك فيصل ، الاحساء
رئيس قسم القانون: د.محمد بن عبدالعزيز العوهلي
رقم الهاتف:920002366
8003030308
البريد الكتروني:webmaster@kfu.edu.sa
الموقع الالكتروني :https://www.kfu.edu.sa/ar/

64. كلية الحقوق والشريعة ، المملكة العربية السعودية
جامعة جازان
رئيس قسم القانون: د. مرعي بن حسين القحطاني
رقم الهاتف414 073230029
البريد الكتروني: webmaster@jazanu.edu.sa
الموقع الالكتروني:www.jazanu.edu.sa

65. كلية الحقوق ، السودان
جامعة الخرطوم
رئيس قسم القانون: د. أحمد محمد سليمان
رقم الهاتف (249+) 155661429
البريد الكتروني:vc@uofk.edu
الموقع الالكتروني: www.uofk.edu

66. كلية الحقوق ، السودان
جامعة الرباط الوطني
رئيس قسم القانون:د. عبد اللطيف عشميق خليفة

رقم الهاتف 2809 724 91 249+
البريد الكتروني :info@ribat.edu.sd
الموقع الالكتروني:www.edu.ribbat.sd

67. كلية الحقوق ، السودان
جامعة الزعيم الأزهري
رئيس قسم القانون:د. بروفيسور. سهام محمد أحمد بخيت
البريد الكتروني:info@aau.edu.sd
الموقع الالكتروني:www.aau.edu.sd

68. كلية الحقوق، السودان
جامعة النيلين
رئيس قسم القانون:د. محمد امين أحمد
رقم الهاتف6852 379 18 249+
البريد الكتروني:dean_law@neelain.edu.sd
الموقع الالكتروني: www.neelain.edu.sd

69. كلية الحقوق، السودان
جامعة بحري
رئيس قسم القانون:د. أيوب آدم محمد خليل
رقم الهاتف0157992291
البريد الكتروني:ac@bahri.edu.sd
الموقع الالكتروني: www.bahri.edu.sd

70. كلية الحقوق، السودان
جامعة وادي النيل
رئيس قسم القانون:د. عبد الإله موسى
رقم الهاتف211822238 249+
البريد الكتروني:**info@nilevalley.edu.sd**
الموقع الالكتروني:www.nilevalley.edu.sd

71. كلية الحقوق الصومال
جامعة مقديشو
رئيس قسم القانون:د.علي شيخ احمد
رقم الهاتف932454-50-2526+
البريد الكتروني:**info@mu.edu.so**
الموقع الالكتروني: www.mu.edu.so

72.كلية الحقوق قطر
جامعة قطر
رئيس قسم القانون: د. حسن راشد الدرهم
الهاتف(974+) 4403 4444
البريد الالكتروني : info@qu.edu.qa
الموقع الالكتروني : www.qu.edu.qa

73.كلية الحقوق ليبيا
جامعة طرابلس
رئيس قسم القانون: د. نبيل النطاح
الهاتف00218214627910
00218214628839
البريد الالكتروني : president@uot.edu.ly
الموقع الالكتروني: www.uot.edu.ly

74.كلية الحقوق ليبيا
جامعة عمر المختار
رئيس قسم القانون: د. إبراهيم محمد الغرياني
الهاتف : 00218694632997
البريد الالكتروني : omu@omu.edu.ly
الموقع الالكتروني: www.omu.edu.ly

75.كلية الحقوق ليبيا
جامعة الجبل الغربي
رئيس قسم القانون:د.محمد غومة
البريد الالكتروني : Info@gu.edu.ly
الموقع الالكتروني: www.gu.edu.ly

76.كلية الحقوق ليبيا
جامعة سبها
رئيس قسم القانون د. مسعود محمد صالح الرقيق
الهاتف:(+218)712627019
البريد الالكتروني : Info@sebhau.edu.ly
الموقع الالكتروني: www.sebhau.edu.ly

77.كلية الحقوق ليبيا
جامعة المرقب
رئيس قسم القانون د. .شكري عبد السلام الدبار
الهاتف : 0532629045
البريد الالكتروني :info@elmergib.edu.l
الموقع الالكتروني: www.elmergib.edu.ly

78.كلية الحقوق ليبيا
جامعة سرت
رئيس قسم القانون د. أحمد فرج محجوب
الهاتف:00218545260362
البريد الالكتروني : EELDOKALI@SU.EDU.LY
الموقع الالكتروني: www.su.edu.ly

79.كلية الحقوق اليمن
جامعة سبا
رئيس قسم القانون د. عمرو أحمد النجار

الهاتف:077 404 1 967+
البريد الالكتروني : contact@grid.ac
الموقع الالكتروني: https://www.grid.ac/institutes/grid.444919.5

80. كلية الحقوق اليمن
جامعة اب
رئيس قسم القانون : د. طارق أحمد المنصوب
الهاتف: 408069 4 967+
البريد الالكتروني : rector@aden-univ.net
الموقع الالكتروني:www.aden-univ.net

81.كلية الحقوق اليمن
جامعة عدن
رئيس قسم القانون د. الخضر ناصر لصور
البريد الالكتروني : rector@aden-univ.net
الموقع الالكتروني: www.aden-univ.net

5.5 - لائحة المؤسسات الدستورية في الدول العربية

1. اتحاد المجالس الدستورية العربية

انشأ اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية خلال المؤتمر التأسيسي في الجزائر عام 1997، توطيداً لروابط الأخوة والصداقة فيما بين المحاكم والمجالس الدستورية العربية. بهدف تعميق مفاهيم القضاء الدستوري في الوطن العربي، ولترسيخ دور هذا القضاء في حماية الحقوق والحريات العامة وسيادة الدستور، ولتيسير تبادل الخبرات ولاثراء المعارف الدستورية بين المتخصصين في القضاء الدستوري، ورغبةً في قيام إطار تنظيمي عربي للمحاكم والمجالس الدستورية والهيئات المماثلة، وتعزيز دوره على الصعيدين الإقليمي والدولي.
العنوان: المحكمة الدستورية العليا - كورنيش النيل - المعادي.
التلفون: 202 25246320
الفاكس: 202 25267066
الموقع الالكتروني http://www.uaccc.org

2. الاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد البرلماني العربي منظمة برلمانية عربية تتألف من شعب تمثل البرلمانات والمجالس العربية. تأسس في حزيران - يونيو عام 1974، نتيجة لجو التضامن والعمل العربي المشرتك الذي عاشته الامة العربية في تلك الفترة، والذي وفر مناخاً مؤاتيا لنمو التعاون العربي عن طريق المؤسسات التمثيلية والسياسية والنقابية والمهنية العربية. يهدف الى تعزيز التعاون البرلماني العربي، التواصل مع ممثلي السلطة التنفيذية في البلدان العربية لتنفيذ قرارات الاتحاد، تعزيز الحوار وإقامة الفعاليات البرلمانية المشتركة لتنسيق الجهود العربية في مختلف مجالات التضامن والتعاون العربي، وتعميق ثقافة حقوق الانسان ونشر مفاهيم الدميقراطية النيابي، الخ.

الموقع الاكتروني https://arabipu.org/

3. المنظمة العربية للقانون الدستوري

تُعد المنظمة أوّل شبكة إقليمية لخبراء صياغة الدساتير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تهدف منذ تأسيسها عام 2013 إلى المساهمة في الحكم الرشيد والتحول والانتقال الديمقراطي عبر تشجيع التشبيك وتبادل الخبرات بين بلدان المنطقة، وكذلك تقديم تحليل موضوعي وتقدمي للأطر الدستورية في المنطقة، وتطبيق خبراتها لدعم جهود الإصلاح القانوني والدستوري فيها. تضم المنظمة أعضاءً من مختلف الدول العربية. وهم أكاديميون وقضاة ومحامون وبرلمانيون وناشطو مجتمع مدني متخصصون في كافة مجالات القانون الدستوري والأنظمة الانتخابية وعمليات بناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان.
تنظم المنظمة العربية للقانون الدستوري وتشارك في عدد كبير من النشاطات؛ مثل: المؤتمرات الإقليمية والدولية وجلسات الحوار مع الخبراء وصناع القرار والجامعات والمؤسسات المرموقة في المنطقة العربية والدولية. كما تُنتج محتوى أكاديمياً ومعرفياً حول كل ما يتعلق بالدساتير في المنطقة العربية من كتب وأوراق سياسات ودراسات وأبحاث ومقالات.كما تعمل المنظمة على تطوير قدرات الباحثين/ات في المنطقة العربية من خلال الأكاديمية السنوية التي انطلقت في العام 2015 وستجرى دورتها السادسة صيف العام 2021.

وتُمكن الباحثين من العمل معا على مشاريع بحثية مشتركة من خلال مجموعات العمل التي تجمع كبار الباحثين والمختصين لمناقشة التطورات الدستورية في الدول التي تشهد تحولات وتغييرات دستورية.

الموقع الاكتروني https://aacl-mena.org/index.php

4. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط

تأسس مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط العام 2006، ومقرّه في بيروت، لبنان. يستند المركز إلى خبراء بارزين في الشؤون الإقليمية لتوفير تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية-الاقتصادية، والأمنية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يهدف المركز إلى تحقيق فهم معمّق للمنطقة، من خلال توفير دراسات حول التحديات التي تواجه الدول والمواطنين، والتطرّق إلى الاتجاهات طويلة الأمد. ومع تزايد القيود المفروضة على حرية التعبير، يُعتبر المركز منصة تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المنطقة والبحث عن حلول لمختلف المشاكل.

الموقع الاكتروني https://carnegie-mec.org/about/

5. معهد الشرق الاوسط للبحوث والدراسات الاستراتيجية

ان معهد الشرق الأوسط للبحوث والدراسات الإستراتيجية هو منظمة غير ربحية ومركز أبحاث يهدف إلى تعزيز: الحماية الدستورية والسياسية والثقافية لحقوق الإنسان كمكون أساسي للديمقراطية ، مع التركيز بشكل خاص على الحريات الفردية (التعبير والمعتقد) وحقوق الأقليات وحقوق المرأة ؛ الحل السلمي للخلافات السياسية والاجتماعية من خلال النقاش العام العقلاني والمفتوح ؛ والتوثيق الصحيح للفكرة القائلة بأن النظام الأبوي والإقطاعي والقبلية تشكل مخاطر هيكلية على الديمقراطية ، وأن التطور الديمقراطي يتطلب مستوى لا مفر منه من التحرر الاجتماعي والثقافي والإصلاح ؛ الحماية المتزايدة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية كمكون أساسي للديمقراطية.

الموقع الاكتروني https://arab.org/directory/middle-east-institute-for-research-strategic-studies

6. مركز دراسات القانون والعدالة في المجتمعات العربية

إن مركز دراسات القانون والعدالة في المجتمعات العربية هو مؤسسة بحث علمية غير سياسية من شأنها دراسة القانون والعدالة بشكل فعال في البلدان العربية. يهدف المركز عبر موقعه على الشبكة المعلوماتية إلى إنشاء مكان – حر وصارم في نفس الوقت – لتبادل الحوار والبحوث والآراء حول العدالة ومدى تطور القانون الإيجابي في البلدان العربية. وسيجمع هذا المكان بين رجال قانون ضفاف البحر الأبيض المتوسط الذين يعربون عن اهتمامهم المشترك في البحث العلمي في مجال القانون والعدالة، والفهم المشترك بأن البحث العلمي هو الركيزة الأساسية ليواكب القانون متطلبات القرن الحادي والعشرين وأن تطوير القانون في الدول العربية هو شرط لابد منه لتحقيق الإصلاحات مهما كانت طبيعتها. وبما أن مركز دراسات القانون والعدالة في المجتمعات العربية واعي بأن مجرد موقع على الانترنيت غير كافي لإنعاش البحث العلمي، فهو يسعى إضافة على ذلك إلى تنظيم ندوات ومنتديات و ورش عمل من أجل تعزيز النقاش الفكري في هذا المجال.

الموقع الاكتروني http://iedja.org/ar/

7. الشرق للأبحاث الاستراتيجية

الشرق للأبحاث الاستراتيجية هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية. المركز يشارك رؤية منتدى الشرق، المنظمة الأم، وهي مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف لترسيخ قيم التعددية والعدالة من خلال تطوير استراتيجيات وبرامج طويلة المدى، تساهم في التنمية السياسية، والازدهار الاقتصادي، والتفاهم المتبادل بين شعوب منطقة الشرق والعالم.

الموقع الاكتروني https://research.sharqforum.org

8. الرابطة الدولية لفقهاء القانون الدستوري

تأسست الرابطة الدولية لفقهاء القانون الدستوري، برئاسة فخامة الرئيس قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية، أحد فقهاء القانون الدستوري. الرابطة تهدف إلى دعم الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في مجال تطوير القوانين الدستورية، وتقديم المساعدات الدولية لمختلف الدول والجهات الدولية والإقليمية والوطنية في كل ما يتعلق بالقضايا الدستورية، والمساهمة في الدراسات والأبحاث الدستورية لحل المشاكل الناجمة عن إنفاذ الدساتير، وتفعيل مبدأ سيادة القانون، على أن يشارك فقهاء القانون الدستوري ذوو السمعة الطيبة من مختلف الدولة بتحقيق أهداف الرابطة، بما لديهم من خبرات قانونية ودستورية.
وتهدف الرابطة لدعم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، من خلال ما تقره التشريعات الدستورية، وتوثيق علاقات التعاون مع الهيئات الوطنية والروابط العربية والإقليمية والدولية ذات الأهداف والاهتمامات المشتركة، ودعم إنشاء روابط وطنية وإقليمية لتطوير القانون الدستوري.
كما ستقوم الرابطة بإصدار مطبوعات ونشرات قانونية تكون منبراً للقانون الدستوري، وتُساهم في إثراء المعرفة والثقافة القانونية الدستورية، وتنظيم المؤتمرات العلمية والندوات على المستويين الإقليمي والدولي، لمواجهة المشاكل السياسية والعملية في إطار القانون الدستوري.

الموقع الاكتروني :

/إطلاق-رابطة-دولية-لفقهاء-القانون-الدستوري-برئاسة-رئيس-تونس alarab.qa/article/17/11/2020

9. مركز الدراسات الدستورية، فلسطين

تم تأسيس مركز النجاح للدراسات الدستورية حديثا لتطوير البناء الدستوري في فلسطين من خلال التركيزعلى هيكل النظام الديموقراطي الدستوري وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وحرية التعبير ودراسات النوع الاجتماعي ضمن أجندة وجدول الأعمال الدستورية والصحافة والدين. ومن الجدير بالذكر ان مركز الدراسات الدستورية في جامعة النجاح يعمل على نشر أبحاث موضوعية دون التحيز لأي جانب سياسي، ويلتزم المركز بحكم القانون وفكرة أن الدستور يمكن دراسته وتفسيره بشكل موضوعي في ضوء نصه وتاريخه ومقاصده ويتيح المركز القيام بذلك من خلال عقد سلسلة من الفعاليات والأنشطة التي تروج منح دراسية ذات صلة بالموضوع كما أن المركز يتيح المجال للطلبة والباحثين المشاركة في جلسات نقاش عامة لتحليل الدستورعبر الطيف الأيديولوجي

البريد الإلكتروني :ncsc@najah.edu
الموقع الاكتروني /ncsc.najah.edu/ar

10. المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، مصر

تأسس المركز الديمقراطى العربى للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية بجمهورية مصر العربية في أعقاب سنة 2007. ويعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل فى إطار البحث العلمى الأكاديمي والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية والأقتصادية حول الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة . ويضع المركز فى قائمة اولوياته العمل على تمكين الباحثين و الإعلاميين و الأقلام الحرة من طرح أرائهم بموضوعية و دون قيود ، إذ يسعى المركز إلى عرض كافة وجهات النظر دون مصادرة تكريسا لديمقراطية ، فقد إستقى إسمه أساس من مبدأ راسخ لدى مؤسسه هو **تكريس الديمقراطية** دون شروط.

الموقع الاكتروني: democraticac.de/?page_id=55416

11. مركز البحوث الدستورية والقانونية (اليمن)

يهدف المركز الى1- التنوير الحقوقي ونشر الأفكار القانونية الديمقراطية في اليمن والبلدان العربية والعالم بواسطة التعرف على التجارب القانونية المختلفة ومقارنتها وتحليلها ونشرها في مجلات وصحف ودوريات وكتب. 2- متابعة تطور الأنظمة القانونية الدستورية والقانونية اليمنية والعربية والأجنبية وأنظمة الحكم المحلي وحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون والنزاهة . 3- ترجمة دساتير الدول الأجنبية من اللغات الحية وقوانين الانتخابات واللوائح الداخلية للسلطة التشريعية في الدول الأجنبية ذات التجارب العريقة ومقارنتها وتحليلها. وإصدار مؤسسة دساتير العالم باللغة العربية. 4- ربط العلاقات والتعاون في المجالات العلمية والقانونية وتبادل المعلومات مع المراكز والمعاهد والمؤسسات والجهات ذات الاهتمام المشتركة في الداخل والخارج. 5- عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات والحوارات والدورات التدريبية المختلفة والمشاركة فيها بما يخدم أهداف المركز. 6- إعداد الدراسات والبحوث العلمية وتصميم تنفيذ البرامج المختلفة التي تتناسب مع أهداف المركز.

الموقع الاكتروني

www.marefa.org(اليمن)_والقانونية_الدستورية_البحوث_مركز/

12. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، لبنان

ان المركز الدولي للعدالة الانتقالية هو منظّمة دولية غير حكومية متخصّصة في مجال العدالة الانتقالية.
يعمل المركز على مساعدة المجتمعات التي تمرّ بالمرحلة الانتقالية في معالجة إرث الماضي من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى بناء الثقة المدنية في مؤسسات الدولة كحامية لحقوق الإنسان.
غداة الانتهاكات الجسيمة والقمع، نساعد المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني – الأفراد الذين يقودون التغيير في

مجتمعاتهم ويرسمون ملامحه - على النظر في التدابير التي تسمح بالتوصّل إلى الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر عن انتهاكات الماضي.
بريد الكتروني: Beirut@ictj.org
الموقع الاكتروني https://www.ictj.org/ar/about/contact

13. الجمعية التونسية للقانون الدستوري

الجمعية التونسية للقانون الدستوري جمعية علمية أسست ببادرة من العميد المرحوم عبد الفتاح. عمر بدأت نشاطها سنة 1981 وتحصلت على التأشيرة القانونية في 7 مارس 1983 .تعمل الجمعية التونسية للقانون الدستوري على البحث الاكاديمي في القانون الدستوري وتهدف الى : 1) تعميق الدراسات العلمية والاكاديمية المتعلقة بمادة القانون الدستوري، 2) تنظيم الندوات والملتقيات على المستوى الداخلي أو الخارجي نشر الدراسات والدوريات المتعلقة بمادة القانون الدستوري، 3) تبادل الخبرات والشراكة مع منظمات وجمعيات دولية أو محلية تعنى بمادة القانون الدستوري، 4) الانضمام إلى منظمات دولية ذات طابع كنفدرالي تعتني بمادة القانون الدستوري، 5) تكوين باحثين مختصين في القانون الدستوري، 6) إنشاء فضاء للمشاركة المدنية حول مجال القانون الدستوري، 7) العمل على تدريب النشطاء والناشطات بالمجتمع المدني على استنباط ومناقشة وصياغة الاقتراحات الايجابية والبناءة في ميدان القانون الدستوري، 8) نشر الوعي الديمقراطي و قيم منظومة حقوق الانسان الكونية ودولة القانون.

الموقع الاكتروني:
/https://www.facebook.com/270119053038985/posts/3142544092463119

14. مركز تونس للقانون الدستوري من اجل الديمقراطية

جمعية علمية جديدة تبحث في القانون الدستوري اطلق عليها اسم مركز تونس للقانون الدستوري من اجل الديمقراطية يتراسه السيد قيس سعيد استاذ بكلية العلوم القانونية السياسية والاجتماعية بتونس وهو مختص في القانون الدستوري. المركز سينطلق في نشاطه قريبا وقد اكد الاستاذ قيس سعيد انه تم التفكير في هذا المركز لاثارة عديد المسائل المتعلقة بالمرحلة التاسيسية الجديدة في تونس من اجل تحقيق الديمقراطية وتنظيم ندوات ودراسات حول الوضع الدستوري من جميع النواحي التاريخية والسياسية. كما سيقوم المركز عبر برامجه في المساهمة في تبادل الخبرات وتقديم التصورات والخيارت للدستور الجديد بما يثري الوضع الدستوري الجديد في المرحلة القادمة. ويضم المركز عددا من المختصين في القانون وكل المهتمين بالشان العام مع المحافظة على طبيعته العلمية والاصغاء الى كل الاطراف وخاصة الشباب بالجهات الداخلية وهو مااكده الاستاذ قيس سعيد مضيفا ان عديد الجهات بها طاقات شبابية قادرة على الاضافة. ومن المنتظر ان ينظم المركز عديد الدراسات وسلسلة من اللقاءات والندوات حول تمويل الحملة الانتخابية الانتخابات والمجلس الوطني التاسيسي.
الموقع الالكتروني: https://www.turess.com/attounissia/35562

15. الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري

التقى الأعضاء المؤسسون للأكاديمية الدولية للقانون الدستوري في تونس في يومي 14 و 198415 September ، ولاحظوا الميل الواضح لجميع البلدان، للتمييز في جميع القواعد القانونية المعمول بها، وهناك عدد من الأحكام التي تتطلب من جميع السلطات المشكلة، حتى التشريعية. وهكذا تبرز طبقة القواعد تسمى الاستقرار الخاص. وهم يعتقدون أن هذا التطور يفضي إلى مزيد من الاستقرار في الحياة السياسية والتقدم المحرز في تحقيق سيادة القانون. وتأخذ مظاهر هذا الاتجاه العام بأشكال مختلفة في بلدان مختلفة، تبعا لمتغيرات سياقات الإيديولوجية والتاريخية والثقافية، ولكن أيضا لديهم مشاكل المشتركة. تزايد الترابط بين الدول، وضرورة تحسين التعارف المتبادل وأوصى الطلاب والباحثين وأصحاب المصلحة بلدان مختلفة لمعرفة الحقائق أكثر المعاصرة في هذا المجال والتفكير في معناها عن

فرص تنميتها. في تأسيس أكاديمية الدولية للقانون الدستوري في الطريقة التي تم رفعها، وهناك نحو ستين عاما، أكاديمية القانون الدولي، فإننا نعني رسم عواقب الحركة التاريخية من خلال توسيع مجال التضامن الدولي لم تعد قادرة على التمسك قضايا قانون عالمي عام. السمع تنظيم دورات عالية المستوى، وتشجيع البحوث ذات جودة عالية، من مؤسسي الأكاديمية على بينة من العمل لتحسين السيطرة على المؤسسات من قبل الرجال وتحسين المعرفة المتبادلة التي تجمع الناس معا.

العنوان: شارع المتحف، بناية 4916، الطابق 5، بدارو

ص.ب: 110-50بيروت، لبنان

الموقع الاكتروني https://arab.org/ar/directory/lacademie-internationale-de-droit-constitutionnel/

16. الجمعية المغربية للقانون الدستوري

تم إحداث الجمعية المغربية للقانون الدستوري في إطار المؤتمر التأسيسي المنعقد بتاريخ 3 دجنبر 1994 الذي صادق على نظامها الأساسي وهيئاتها المسيرة: المجلس الوطني، الرئيس والمكتب.

وخلال مؤتمرها الأول بتاريخ 26 أبريل 1997، أدخلت الجمعية تعديلا على هذا النظام، وذلك بحذف المجلس الوطني واعتماد انتخاب الرئيس، ونائبي الرئيس، وأعضاء المكتب بطريقة مباشرة من طرف المؤتمر.

ولقد تبنت الجمعية التي تتكون من أعضاء مؤسسين، وأعضاء شرفيين وأعضاء نشيطين الأهداف التالية: 1) تنمية القانون الدستوري تدريسا وبحثا، 2) تعميق البحث في المفاهيم، والنظريات، والمناهج قصد الإحاطة بالحياة الدستورية على الصعيدين الوطني والدولي، 3) تشجيع النشر في المجال القانون الدستوري والمؤسسات السياسية والحرص على تنمية الأبحاث في مجال الفقه والقضاء الدستوريين، 4) تنظيم مختلف أشكال الأنشطة من ندوات مستديرة، وأيام دراسية وغيرها في المجال الدستوري، 5) إقامة علاقات مع الجمعيات الأخرى ومع كل الهيئات الوطنية أو الدولية العاملة في نفس اختصاص الجمعية من أجل التبادل الثقافي والعلمي، 6) القيام بصفة عامة بكل عمل يهدف إلى إغناء وتعميق ونشر المعرفة العلمية الدستورية وتنسيق المجهودات بشأنها.

17. المنصة السودانية المعنية بالقانون الدستوري- معهد العلوم القانونية والقضائية، السودان

موقع الكتروني: http://sji.gov.sd/page.php?id=10

18. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر

وحدة الدراسات السياسية: هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش..

العنوان: بناية الصيفي 174- شارع مار مارون
جادة الجنرال فؤاد شهاب- بيروت
ص.ب:4965-11 رياض الصلح

بيروت 2180 1107 لبنان
تلفون: 961-1-991836-7-8-9-40

beirutoffice@dohainstitute.org

19. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، لبنان

يهدف المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية الى 1) توثيق وتنمية التعاون بين الدول العربية الأعضاء في المجالات القانونية والقضائية، 2) دعم وإجراء البحث العلمى المتخصص في مجال الشريعة والقانون والإسهام في الخطوات الخاصة بتوحيد التشريعات العربية، 3) دراسة الأنظمة القضائية وإجراء الأبحاث المقارنة بشأنها بهدف تحديث النظم القضائية العربية وتطويرها وتوحيدها.

العنوان : الأشرفية - حي بيضون - بناية رزق - مبنى وزارة الإسكان سابقا - ص ب 5103/116 - بيروت الجمهورية اللبنانية
الهاتف 009611200281 / 009611200283
الفاكس 009611200280
بريد الكتروني contact@carjj.org
موقع الكتروني http://carjj.org

20. مركز بيان للدراسات والتخطيط، العراق

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع. يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية: السياسة الخارجية والشؤون الدولية، الأمن الوطني والدفاع، الدستور والقانون والديمقراطية، الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة، الاقتصاد والتنمية، الطاقة، المجتمع والاستبانات.
تلفون: 009647818004499
بريد الكتروني: info@bayancenter.org
موقع الكتروني: www.bayancenter.org

5.6- صحافة متخصصة في العالم العربي

1. **نقاشات في الدستور**

نقاشات في الدستور هي مدونة تابعة لمجلة القانون الدستوري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تهدف إلى تقديم منبرٍ للحقوقيين والخبراء والباحثين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنشر الأراء القانونية والتعليقات القصيرة على التطورات الدستورية وقرارات المحاكم الدستورية في المنطقة، بإحدى اللغات العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.

http://jcl-mena.org/dustour-talk.php

2. **ACL-AIDC Blog — Constitutional Landmark Judgments in the MENA Region**

تهدف مدونة IACL-AIDC إلى توفير مكان اجتماع سهل الاستخدام للدستوريين في جميع أنحاء العالم لتقديم أبحاثهم ومشاركة آرائهم ومناقشة موضوعات القانون الدستوري المهمة ، بالإضافة إلى القضايا التي تم تجاهلها والمزيد من المناقشات الفنية للقانون الدستوري. تقوم هذه المجلة على معايير اساسية وهي ان تكون سهلة الاستخدام وتوفر قيمة مضافة وأن تكون سريعة الاستجابة وشاملة وعالمية حقًا. نشرت IACL-AID ندوة رابعة عن "مشروع الأحكام الدستورية". وتركز هذه الندوة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتضم مشاركات لمؤلفين مختلفين.

https://blog-iacl-aidc.org/menaregion

3. **مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، الجزائر**

دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية هي مجلة دولية نصف سنوية تصدر عن مختبر المؤسسات الدستورية والأنظمة السياسية التابع للمركز الجامعي مرسلي عبدالله - تيبازة. ويشرف على إصدارها هيئة تحكيم متخصصة من داخل الدولة وخارجها ، وتكون مرجعاً علمياً للباحثين والمتخصصين. تهتم المجلة بنشر البحوث العلمية المحكمة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية في مختلف فروع العلوم القانونية سواء في مجال القانون العام أو القانون الخاص وكذلك العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، بالإضافة إلى جميع فروع العلوم القانونية.

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/693

4. **مجلة القانون للبحوث القانونية** (جامعة ذي قار)
https://www.iasj.net/iasj/journal/182/issues

5. **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** (جامعة كركوك)
https://www.iasj.net/iasj/journal/251/issues

6. **مجلة جامعة تكريت للحقوق** (جامعة تكريت)
https://www.iasj.net/iasj/journal/197/issues

7. **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية** (الجامعة المستنصرية)
https://www.iasj.net/iasj/journal/90/issues

8. **مجلة العلوم القانونية** (جامعة بغداد)
https://www.iasj.net/iasj/journal/17/issues